

طارق البشري

العرب
في مواجهة الفُلُوْان

دارالشروق

العرب
في مواجهة الفدوان

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٢ - هـ ١٤٢٣

جيتبع جستجوه الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعتلم عام ١٩٦٨

القاهرة: ٨ شارع سيفيويه المصري -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: dar@shorouk.com

تمهيد

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التي عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجه الخوار الفكري والثقافي التي عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهي إدارة للحوار تمثل سوءها في تعمد إثارة وجوه التفرق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض، وهي إدارة نبع سوءها من عاملين أساسين: أولهما: التوجهات الثقافية والإعلامية الوافدة من الخارج، والتي آلت على نفسها وعلى أتباعها أن يتحول انتباه شعوبنا من فكرية الصراع والمواجهة بيننا وبين أطامع الدول الكبرى الغربية، أن يتحول إلى فكرية الصراع والمواجهة بين فصائلنا الفكرية والسياسية بعضها البعض، من نوع قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والتعددية والمرأة وغير ذلك من القضايا، واعتبارها هي «أم القضايا»، وذلك ليكون بأسنا بيننا ولثلا يستمر بأسنا موجها ضد المعدين على أرضنا وشعوبنا من الخارج.

وثانيهما: السياسة الداخلية لدولنا المركزية لإدارة الإعلام في بلادنا بالطريقة التي لا تمكن المعارضة السياسية من أن تتوحد أو تقارب أو تبلور موقفا مشتركا في مواجهة سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية، وفي مواجهة قوى الاستبداد السياسي الداخلية.

أقول رغم كل هذه التوترات والصراعات السياسية، ورغم سوء قصد الإدارة الرسمية الإعلامية والثقافية، استطعنا أن نقارب بين التيارات السياسية والفكرية في بلادنا في عدد من القضايا المهمة. ونحن الآن في السنوات القليلة الماضية، بدأ يشيع نوع من التفاهم المشترك بين الداعين إلى الجامعات الإسلامية السياسية والداعين إلى الجماعة العربية. والتفاهم أيضا بين رؤى المرجعية الإسلامية والداعين إلى

استعادة سيادتها وبين ذوى المنهج الوضعى العلمانى من الوطنين . وذلك فضلاً عن أسس التفاهم والعيش المشترك ذات الجذور المتعددة بين المسلمين والمسيحيين بجامع المواطنة .

وكانت مخاطر التهديد العدوانى لسياسات الهيمنة الأمريكية ومخاطر التهديد الصهيونى على بلادنا ، كان ذلك من وقائع التمهيد للتقارب بين ذوى المنطلقات المتباعدة من المواطنين الحريصين على الزود عن أوطنهم وشعوبهم وثقافاتهم . وكانت القدس وفلسطين وقائع ما يحدث فيما واتفاقات الشعوب من أجل تحريرهما هو من عوامل التوحيد في المواقف والتقرير في الأهداف والتفاهم في الأفكار .

لا أقول أن تحقق ما نهدف إليه في هذه المجالات ، ولا يمكن أن أقول أن ما تتحقق صار عصيا على الانتكاس من بعد أو النقصان ، ولا أقول أنه لا يحتاج دائماً إلى يقظة وحية وحراسة ، ولكنى أقول أنه تحقق قدر إيجابى معتبر من التقارب في هذه الجوانب ، رغم المعوقات ومحاولات الإفشال من هم يملكون الكثير الذى يقدرون به على التعويق والإفشال .

بقى مجال مهم جداً ، لم يتحقق فيه بعد تقدم ما ، وهو من أصعب المجالات ، لأن الحركات الشعبية السياسية والثقافية لا تملکه وحدها ولا تملك القرار بشأنه ، وهو مجال العلاقة بين الشعوب وبين الحكومات في بلادنا .

وهذا الأمر تمارس فيه السياسات المختلفة بغير أن يوليه أى من أطراف هذه السياسات العناية الواجبة لفهم التكوينات الأساسية لكل طرف ، ولإدراك الجذور التاريخية لما تصدر عنه السياسات ، والأصول التكوينية للتشكيلات المؤسسية القائمة وما تفرضه من أوضاع وضوابط .

وليس المجال مجال الاسترسال في هذا الأمر من جميع جوانبه ، ولكنى قصدت من الإشارة إليه تهيئة فكر القارئ ، وهو يطالع أوراق هذا الكتاب ، إلى أن هذه الأوراق تدور حول هذا الأمر ، أمر العلاقة بين الدولة والأمة ، أى بين مؤسسة الحكم وبين الجماعة السياسية ، وهى تدور حول هذا الأمر لا من حيث التأصيل فقط ، ولكن من حيث أن ظواهر هذه العلاقة هى ما يشغل العنصر الأكثر حسماً الآن في مسيرتنا الوطنية نحو تأمين استقلالنا السياسي وكفالة أمننا الجماعي ، فضلاً

عن أحد أركان النهضة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أوضاع العدالة والمساواة والتقديم العلمي والفكري .

نحن عرفنا من قبل أن الدولة المركزية الحديثة نشأت في بلادنا ونمث واستفحلت ، وذلك على حساب وجوه النشاط الشعبي المختلفة ، ونعرف أنها اليوم أشد استفحالا بما هي مصراة عليه من السيطرة على كل وجوه الأنشطة والخدمات وغيرها ، وبحسبان أنها ليست مستعدة لأن تدع لأى فرد أو جماعة أن تمسك بإمكانية المبادرة العامة أو إصدار القرارات الذاتية أو إنفاذها في أى شأن عام .

ونحن اليوم نعرف أن تكوين الدولة وتشكيلها المهني والهرمي لا ينفتح على خارجها ، وهي لا تتغدى من خارجها بما يظهر في المجتمع من خبرات وكفايات في أى من فروع النشاط ، ولا يحدث ذلك إلا في النادر الذي لا يعول عليه ، ولا يحدث بطريقة ذات اضطراد وذات أساليب تنظيمية تكفل حسن الاختيار مع التتابع ، لا يحدث ذلك إلا بالتعيين في أدنى الدرجات من بين الشباب في مقتبل العمر ، قبل أن تبين وجوه الكفاءة وعناصر الخبرة وملامح المهارة .

إن لهذا الوضع أثرا حميدا ، يتعلق بأن أجهزة الدولة والإدارة في مثل بلادنا إنما تتكون من أشخاص وأفراد يتمون إلى النسيج العام الذي يتكون منه المواطنون ، ويحملون الطابع الثقافي والاجتماعي العام الذي الغلبة في تكوين المواطنين ، وهذا لا يجعله محصور الفكر والنظر الاجتماعي في تكوين طائفى أو قبلى محدد ، ولا يجعله أيضا مقصورا على تشكيل حزبى محدد أو على انتماء طبقي اقتصادى محدد .

ولكن من جهة أخرى ، فإن هذا الوضع ذاته يكسب هذه الأجهزة طابعا استبداديا . ويولد لدى رجاله دائمًا أنهم قوامون على المجتمع أو صياء على الجماعة الوطنية في سائر وجوه نشاط أفرادها ومجموعاتها ، وإن التشكيل الهرمي لهذه الأجهزة هو من طبائع الأشياء بحسبانها أجهزة تنفيذ ، ولكنها عندما تصير أجهزة تقرير ذات طابع وصائى على المجتمع كله أفرادا وجماعات ، وعندما تكاد تنعدم الطرق النظمية لتجديد أشخاص الأجهزة وعناصرها ، عندما يحدث ذلك لمدة طويلة تنمو ظاهرتان هما غاية في الإضرار ، إحداهما هي شخصنة القيادة أى تصير

قيادة شخصية وفردية ، وثانيهما أنها تصير هي مصدر الشرعية في المجتمع ، لأنها تمثل التشخيص الفردي لجهاز وأجهزة هرمية ذات يقين ثابت أنها القوامة على المجتمع والوصية عليه في جميع وجوه نشاطه أفراداً وجماعات .

بهذا الذي حدث ويحدث نظر في موضوع الديقراطية ، وكيف أن الدولة بتكوينها المشار إليها تقف بعناد وإصرار من دون تحقق أية إمكانية لتداول السلطة أو تفتح أبواب التغيير فيها أو التعديل من خارجها ، وتسد النرائهم في وجه أي مما يمكن أن يفضي إلى إمكانية تداول أو تغيير أو تعديل من خارج نطاقها التنظيمي .

وبهذا الذي حدث أيضاً ويحدث ، تنظر أجهزة الدولة لنظم الجماعات الأهلية ، سواء كانت نقابات عمالية أو نقابات مهنية أو أنشطة تنظم الخدمات الأهلية ، من تعليم وصحة وتكافل اجتماعي وأنشطة للدفاع عن المصالح الفئوية للجماعات المختلفة ، دينية كانت أو مذهبية أو إقليمية أو مهنية أو اقتصادية أو ثقافية ، تنظر إلى كل ذلك لتهيئه عليه بالإلحاد التنظيمي المباشر أو يمنع ما يظهر من ذلك إلا من خلال سيطرتها التنظيمية . أو لتلحقه بها بما تكرر من وضعه وتطبيقه من وجوه السيطرة والإشراف والمتابعة ، وبما تملكه من أدوات الخل والتصفية وسحب الشرعية والإحلال والتدخل المباشر للإدارة وفرض العقوبات على المخالفين .

كل ذلك معروف ومشهور وهو يلخص بعضاً من أهم وجوه التوتر والشقاق في العلاقة بين الدولة والجماعة ، وهو على أهميته فهو ليس من المقصود بهذا الحديث ، إنما أثبته لكي أبين السياق العام لوجوه هذه العلاقة بين الدولة والجماعة . وأيا كان ما يمكن أن تعانى منه الجماعة وأنشطتها إزاء استبداد الدولة بها ، فيظل قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية هو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها ، حتى وإن غلت في الاستبداد وطغت وجاوزت الحدود ، هذه الوظيفة الأساسية هي حفظ أمن الجماعة من المخاطر التي تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج ، أي في مواجهة العدوان الخارجي ، وهي أيضاً تمثل في صيانة قوى التماسك في الجماعة السياسية وضمان لا تخل صيغة التوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها .

إن واحداً مما يضمن بقاء الدولة أمينة على هذين الأمرين ، حفظ الأمن الخارجي وصيانة صيغة التوازن الداخلية الحافظة لقوى التماسك . إن واحداً مما يضمن بقاءها

أمينة في هذا الأداء هو هذا الشكل الذي أشرت إليه من قبل، أى تشكل أجهزة الدولة من التيار السياسي الثقافي الاجتماعي الأساسي الذي تتكون منه الجماعة السياسية، ولا يكاد يهدد هذا الأمر إلا أن تكون شخصية الدولة قد أمكن بها إحداث احتراق من قوى خارجية طامنة للسيطرة، بما يؤثر في القرارات التي يمكن أن تصدر متعلقة بقيام الدولة بواجب الحراسة المطلوب لأمن الجماعة والصيانة تاسكها.

وأنا أقصد بالشخصنة ما يؤدى إليه طول المكث في العمل العام في وظيفة محددة ذات أداء معين، ما يؤدى إليه ذلك من اندماج بين الشخص وبين الوظيفة، من حيث كون الشخص ذات طموح ومصالح فردية ومشاعر ذاتية، ومن حيث أن الوظيفة مجموعة صلاحيات تتعلق بالعمل العام وبالمهام المرصودة ضمن جهاز معين، لإدارة هذا الجهاز وتحديد خططه وأساليب عمله ومواجهة التحديات وحل المعضلات في إطار الصالح العام الذي أعد الجهاز لحراسته وتحقيقه. وأن طول المكث يدمج بين الأمرين سيما أن كان ذلك في موقع ذي قرار، وسيما أن توافر لدى القرار من أوضاع الاستبداد ما يجعله يجد في أعلى التكوين الهرمي مصدرًا للشرعية، ويفيد ثابتًا لا يحتمل التغيير.

* * *

إنني في هذا الموضوع الذي أعرضه فيما يلى ذلك من صفحات بين يدي القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندي، هي أن الواجب الأساسي الذي ما قامت الدول أصلًا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التي يمكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن يتهدد قوى التماسك الداخلي، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكتويونات التي تشكل الجماعة السياسية، اختلالاً يهدد بانهيار قوى التماسك بينها.

إننا في الأنشطة الأهلية التي تقيمها الجماعات الفرعية في أي مجتمع، يمكن أن توفر هيئات التعليم والصحة وأنظمة الضمانات والكافالات الاجتماعية المتبادلة، وقد عرفت مجتمعات كثيرة في التاريخ السابق للألم والشعوب، أن هذه الأنشطة كانت تقوم بها في الأساس الهيئات الأهلية. ولكن دور حماية أمن الجماعة في عمومة، وبخاصة تجاه مخاطر الخارج ما هو ما تعلق بعنق الدولة وارتبطت به ارتباطاً وثيقاً.

وقد تعلمنا من دروس التاريخ أن الدولة إن هزمت في معارك حفظ الأمن الجماعي أو فشلت في أداء هذه المهمة أو تقاعست عنها، فهي إما أن تثبت سريعاً استبقاءها بإرادة المقاومة والانتشال من الهزيمة أو تدارك الفشل أو محااسبة المتقاعسين، والبدء بمرحلة جديدة تعدد بجدية وتتعدد الأسلوب المقنعة بجديتها في استعادة ما اغتصب أو إعادة ما انهدم، إما أن تفعل ذلك أو تكون آذنت بالذهب ليحل محلها طاقم جديد، وهي إن كانت وقعت في أيدي الغزاة أو خضعت للمعتدين، آذن ذلك بوجوب ظهور حركات شعبية تقاوم العدوان وتخل محلها في أداء هذه الوظيفة واسترداد ما اغتصب.

هذا هو النظر التقليدي الذي نستخلصه من استقراء وقائع التاريخ. ولكن ثمة مثال آخر يدو بين الصورتين السابقتين، وهو ما نراه الآن في الشأن الفلسطيني وموقف دولنا ومجتمعاتنا منه. ذلك أن دولنا دول ذات حدود قطرية، والحدود القطرية لكل دولة تقف عندها سيادتها الإقليمية في إطار علاقات القانون الدولي، وبالنظر إلى ما صار متعارفاً عليه لدى الجماعة الإقليمية القطرية.

ولكن من جهة أخرى فإن الأمن الجماعي لكل من هذه الدول العربية يمتد خارج حدودها الإقليمية، بما لا ضمان منه لأمن أي من تلك الأخطار إلا من خارج الحدود الإقليمية لأي منها. فصار مفهوم الأمن القومي لدينا موجباً لنوع من الوحدة أو من التنسيق والتحالف بين بعضها البعض على تفصيل ليس المجال مجاله. ولكن القدر المتيقن أن فلسطين ذات أهمية حيوية في ضمان الأمن المصري وأمن بلاد المشرق العربي وبخاصة الأراضي السورية اللبنانية.

ولا أريد أن أستطرد في هذا الشأن، ونحن يمكن أن نشير إلى ذلك بعبارة واحدة، وهي أنه بالرجوع إلى تاريخ نصف القرن الأخير لمصر، فإننا لا نكاد نرى أمراً واحداً تلتقي عليه سياسات الملك فاروق عندما كان يحكم مصر، ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وقتها وخصم الملك فاروق، وجمال عبد الناصر الذي خلع الملك فاروق وأزاح النحاس والوفد، لا يوجد ما التقت فيه سياسة هؤلاء الثلاثة إلا أهمية فلسطين لمصر والعداء للصهيونية ودولتها إسرائيل، واستشعار الخطر على أمن مصر من الوجود الصهيوني عند حدودها الشمالية الشرقية.

واليوم نجد السلاح النووي بيد إسرائيل على بعد مائة كيلومتر تقريباً من القاهرة، ومن وادي النيل بمصر، وهو في يد دولة عدوانية خاضت أربعة حروب ضد مصر في ملء نصف القرن الأخير. وهي دولة استيطانية تعتمد على الكذب والتوسيع والعدوان. فإذا لم تكن فلسطين في هذا الإطار ذات أهميةأمنية لمصر، وإذا لم تكن إسرائيل بوصفها الحاضر وبوصفها الذي نشأت به مجال خطر يهدد الأمن المصري والسوسي واللبناني، فما هو الخطر إذاً. وهذا كله يفضي بنا إلى اليقين، أو إلى الظن الراجح، بأن من لا يتفق مع فاروق-النحاس- عبد الناصر فيما لم يجمعوا على أمر غيره، ومن لا يدرك مخاطر ما نحيا فيه الآن من ظرف سياسي وعسكري محدث بنا، من لا يفعل يكون مفرطاً في حق مصرية أو سوريتها.. الخ، فضلاً عن أنه يكون مفرطاً في عروبة وإسلاميته.

* * *

آلت خبرتنا السياسية على مدى خمسين سنة المنصرمة إلى ثلاثة أمور، أولها أن الجهد ضد الصهيونية من داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعمول إن شاء الله. وثانيها: إن استخدام كل أساليب المقاومة ضد العدوان الصهيوني داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعمول بما في ذلك استخدام أساليب المقاومة العنيفة. وثالثها: بلوغ أعلى قدر من توحيد الصنوف بين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة، وبلغ أعلى قدر من التنسيق بين السياسات عن هذا الشأن وضمان لا يتحول الخلاف إلى صراع بإذن الله.

ويدعم ذلك ويتتفق معه تقديم وسائل الدعم الممكنة من شعوب البلاد العربية المحية بفلسطين، عن طريق الحركات الشعبية التي تنشط في بلادنا في هذا المجال. وإذا كانت الخبرة التاريخية قد أفضت بنا إلى استبعاد أساليب الحروب النظامية التي تقوم بها الجيوش، استبعادها عن أن تكون وسيلة لجسم الصراع العربي الصهيوني، وإذا كان ظهر أن أساليب المقاومة الشعبية هي ما عليه المعمول، فقد صارت نظرية الأمن القومي لبلادنا تعتمد فيما تعتمد لكفالة وجود هذا الأمن، على الحركات الشعبية التي تنشأ في بلادنا لدعم هذه الوجوه من الكفاح ضد الصهيونية.

وصار من المفروض أن يتاح للحركات الشعبية إمكانيات العمل والنشاط في

داخل كل من بلادنا لدعم المقاومة الفلسطينية بأساليب المساعدات والمشاركات المختلفة. وصار هذا من واجبات الدول لدينا واجبا يتفرع من الوظيفة الرئيسية لكل منها ولأى دولة في التاريخ، وفي العالم قديماً وحديثاً، وهو الدفاع عن أمن الجماعة وصيانته من المخاطر الخارجية.

إن مسألة الأمن القومي وكفالته وتأمينه، هي لب المسألة الوطنية في بلادنا الآن، وهي لب مسألة الاستقلال الوطني. وأن الوضع الذي انتهينا إليه في هذه المرحلة قد ألت فيه هذه المسألة الجوهرية من مسائل دعم الاستقلال الوطني وكفالة الأمن الجماعي، إلى أن تشير هي ذاتها مسألة تتصل بالأنشطة الشعبية وكفالة وجودها. وصار موقف الدولة من إتاحة التحركات الشعبية الساعية في هذا النشاط أو عرقلته. صار ذلك موقفاً يمس صميم موقفها الوطني وصميم أدائها الوظيفي الرئيسي في هذا الشأن الوطني.

وعلى الحركات الشعبية في هذا الأداء للواجب الوطني ألا تواجه حكوماتها بالطالية بفعل يصلاح ذريعة يتذرع بها الخصم الصهيوني لشن حروب نظامية.

كما أن عليها أن تميز بين نشاطها هذا في دعم المقاومة الشعبية للاحتلال الصهيوني بوجهه المساعدة والمشاركة المختلفة، وبين وجوه النشاط الأخرى التي تمارسها الحركات الحزبية والأنشطة المعارضية للحكومات حول وجوه السياسات الداخلية المختلفة. وذلك حتى لا يتحمل المجهود الشعبي الداعم للمقاومة والاحتلال الصهيوني، لا يتحمل أوزار علاقات وتوترات تقوم بين الحركات الشعبية وبين حكوماتها حول أي من وجوه العمل الداخلي، وحتى لا يتحمل أيضاً أوزار توترات تقام بين فصائل الحركات الشعبية بعضها وبعض في غير الشأن الفلسطيني.

وكل ما أخشاه أن يكون من حكوماتنا من صار أخوف على نفسه من شعبه منه على نفسه وشعبه من قوى العدوان الخارجي، فيصير أمن الدولة والنظام عنده مقدم على الأمن القومي وأمن الجماعة السياسية كلها، وهو منها.

والحمد لله.

تحريراً في أول يوليه عام ٢٠٠٢

طارق البشري

قراءة..
على هوامش الحدث الأفغاني

إذا نظرنا إلى الملامح العامة للربع الأخير من القرن المنقضى ، نلحظ أن ثلاثة أحداث دولية كبيرة حدثت ، وكانت لها آثار متعددة على الساحة العالمية ، وكلها حدثت في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين .

أهم هذه الأحداث بطبيعة الحال هو انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية ، وانهيار نظام الثنائية الدولية وال الحرب الباردة بين القطبين العالميين ، وأدى ذلك بالولايات المتحدة إلى السعي لفرض هيمنتها المنفردة على العالم ، وظهور ما عرف باسم «النظام العالمي الجديد» والترويج لمفهوم العولمة الذي يسعى لا لفتح الحدود الدولية فقط ، ولكن لإزالتها وكسحها كسحًا ، وخاصة بالنسبة لما جرى التعارف على تسميته بدول العالم الثالث .

ومع الدفقات الإعلامية والفكرية والسياسية التي راج بها مفهوم العولمة ، انطمس في المقابل مبدأً دوليان جوهريان ، كانا هما أقوى ركينين تعتمد عليهما في الساحة الدولية حركات شعوب «العالم الثالث» وحكومات هذه الشعوب ، هذان المبدأ هما؛ مبدأً حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ومبدأً عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول . وقد صرنا الآن لا نكاد نرى أو نسمع أياً من هاتين العبارتين في أي مقروء أو مسموع من الصحف والكتب الحديثة والخطب والمؤتمرات والتصريرات ، وذلك في السنوات العشر الأخيرة ، رغم أنهما عبارتان كانتا تملآن أسماعنا وأيصالنا لعشرات السنين منذ بداية القرن العشرين .

والحادث الثاني هو حرب الخليج في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، والتي جرت بمناسبة احتياج العراق للكويت ، والتي انتهت بالاحتلال العسكري للولايات المتحدة للخليج العربي ، واستقرار وجودها الجهير في أرجائه . واتسم هذا الحادث بأمررين مهمين ، أولهما: أنها كانت المرة الأولى التي تضرينا فيها الولايات المتحدة

(*) «وجهات نظر» القاهرة . عدد يناير ٢٠٠٢ .

الأمريكية نفسها، فلم يحدث قبلها في الوطن العربي أن استخدم السلاح الأمريكي بالأيدي الأمريكية لضرب بلد عربي، كان يستخدم من قبل عن طريق الصهاينة، وكان يستخدم عن طريق الصراعات الداخلية، ولكن التدخل الأمريكي المباشر في حرب صريحة ضد بلد عربي، وتضرب نفسها شعباً عربياً مسلماً، فقد كان ذلك هو الحادث الأول، إن لم تخطئ الذاكرة، وثاني الأمرين: أنها كانت في ظني المرة الأولى أيضاً التي تجتمع فيها دول الغرب ذات الثقل على ضرب بلد عربي أو إسلامي بغير تعارض ذي شأن بين مصالح هذه الدول وبغير اختلاف في السياسات يصل إلى حد التعارض إزاء حرب ساخنة. وذلك كله منذ اجتمعت الدول الأوروبية الكبرى ضد محمد على في عام ١٨٤٠.

والحادث الثالث: هو هذا الحادث الأخير الذي نعيشه في هذه الأيام، وهو العدوان الأمريكي على أفغانستان. وهو يفوق أحداث عامي ١٩٩٠-١٩٩١ في أنه عدوان يفتقد المبرر المعنوي الذي توافر في الحرب ضد العراق تحت ذريعة اجتياحها للكويت وانقسام العرب وتأييد الكثير من دولهم لصد العدوان العراقي على الكويت، لأن الحرب ضد أفغانستان قامت دون أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أي دليل على من هو المسؤول عن حوادث التفجير التي جرت في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، فتحن هنا أمام حادث عدوان صريح يفتقد المبرر المقنع، ولم تعتن الولايات المتحدة بأن تقدم أي دليل يسوغ فعلتها أمام الشعوب المحية بأفغانستان والشعوب الإسلامية بعامة، واكتفت بأن تنظم أمورها مع حلفائها من دول الغرب الكبيرة ومع روسيا ومع ضمان حياد الصين.

على أن ثمة فارقاً بين حادث الخليج في عامي ١٩٩٠-١٩٩١، وبين حادث أفغانستان في عام ٢٠٠١، الحادث الأول كان مفرقاً للعرب، أما الحادث الأخير فهو صار موحداً للمسلمين، الحادث الأول قسمنا شعوبنا ورأياً عاماً، أما الحادث الأخير فقد أشعرنا بالانتماء الواحد وبوحدة المصير إزاء الجبروت الأمريكي. الحادث الأول تضمن في طياته مبررات انضمام قسم كبير من حكوماتنا إلى أمريكا دفاعاً عن الكويت، أما الحادث الأخير فقد افتقد هذا المسوغ، فلم تستطع أي من حكومات العرب والمسلمين أن تقف مع الولايات المتحدة في حربها، فيما عدا حكومة تركيا وفيما عدا باكستان، كما أن موقف السلفي للحكومات العربية

والإسلامية كشف قدرًا غير خاف من الوهن والاسترخاء أمام شعوبها دون مسوغ منها . أما باكستان فهي في وضع اشتباك غير عادي مع الأحداث ، بحيث إنها الآن في مجال اعتبارها أمة تمزق بين التشابك العرقي والثقافي لشعبها مع الأفغانيين وبين التورط الحكومي لها مع الأميركيين لاعتبارات تتعلق بالتنافس مع الهند على صدقة الأميركيين .

نحن لا نعرف ما ستنتهي إليه الأوضاع في هذه الحرب الأخيرة ، وأن أحداثها كل أحداثها لاتزال في طور التشكيل ، ولكن أمامنا الآن عدداً من الاعتبارات ينبغي أن نضعها تحت بصرنا للتابع مآلاتها في المستقبل القريب ، ولنرى ما هي الدروس التي يمكن أن نستفيد بها من هذا الذي يجري أمامنا .

أولاً :

نحن نلحظ أولاً ، أنه رغم ما يبدو على السطح من ضعف العرب والمسلمين وأن «الأكلة يتدعون على قصعتهم» حسبما ورد في الحديث النبوي الشريف ، إلا أن الأحداث السياسية الكبرى في ربع القرن المنصرم ، وحتى الآن ، بحد العرب أو المسلمين هم طرف فيها ، وأحداث القتال والحركات الشعبية التي لا تهدأ ، بحد العرب والمسلمين هم طرف فيها ، كانوا هم طرف الصراع وموضوعه أيضاً . وحرب الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ كانت كذلك ، وهذه حرب الأفغان في عام ٢٠٠١ هي كذلك ، ومن قبلها هزيمة المصريين والعرب في عام ١٩٦٧ كانت كذلك وانتصار عام ١٩٧٣ كان كذلك أيضاً ، وثورة إيران في عام ١٩٧٩ هي كذلك ، وأحداث البوسنة والهرسك ثم أحداث كوسوفو في منتصف التسعينيات هي كذلك ، ناهيك عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧ ، ثم الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر عام ٢٠٠٠ .

وهكذا فإن حدين من الأحداث الثلاثة الكبرى في ربع القرن الأخير - التي ذكرتها في بداية الحديث - المسلمين والعرب طرف فيها ، وأن الحدث الثالث وهو انهيار الاتحاد السوفيتي كان المسلمين في أفغانستان من أهم عناصر تحققه بما خاضوه من حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي على مدى عشر سنوات ، وأن صلة

العرب بغير العرب من المسلمين تحققت على أرض أفغانستان، في المرة الأولى عندما شاركوا في حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، وفي المرة الثانية عندما توجه الحرب الأمريكية الجارية الآن ضد الأفغان ومن آوروا إليهم من تنظيمات العنف العربية، وعندما يشير هؤلاء «العرب الأفغان» شعارات تحرير فلسطين من الصهيونية، وتحرير الأرض المقدسة في الجزيرة العربية من الاحتلال العسكري الأمريكي.

ونحن نلحظ ثانياً، أنه إذا كنا نعرف باليقين أو بالظن الراجح، أنه لا يمكن مثلاً عزل السياسات المصرية عما يدور في «بر الشام» أي في فلسطين وسوريا ولبنان، وذلك سواء نظرنا إلى التاريخ الحديث، أو عدنا إلى التاريخ الوسيط، فكذلك إذا نظرنا إلى أوضاع التاريخ والجغرافيا السياسية لمنطقة وسط آسيا، نجد أنه بذات الدرجة من الظن أو اليقين لا يمكن عزل السياسات الباكستانية عما يدور في أفغانستان، ويمكن أن نستدعي في ذلك حادث سقوط طائرة الرئيس الباكستاني الأسبق ضياء الحق واغتياله والتضحية في الحادث بالسفير الأمريكي الذي كان مرافقاً له، وذلك لما عرف وقتها من إزماعه إنشاء وحدة فيدرالية بين البلدين، كما يمكن أيضاً أن نتابع دور باكستان في المساعدة وحشد المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي طوال عقد الثمانينيات، ثم المؤازرة الباكستانية لحركة طالبان في سيطرتها على الحكم ضد الشماليين، ثم في استقرار الأوضاع الأفغانية حتى جرت الأحداث الأخيرة.

وفي هذا الصدد، في معرض المقارنة بين السياسات الباكستانية والأفغانية، وبالنظر إلى الحادث الأخير، نلحظ أن باكستان بطبيعة الحال أكثر تقدماً من أفغانستان وأكثر قوة عسكرية وقوة اقتصادية، وأن لديها أسلحة نووية مما يدخلها في مصاف دول معدودة للغاية في العالم كله. ودولتها أكثر تماسكاً وأصلب عوداً من مثيلتها في أفغانستان، ولكن الغريب أن التقدم والقوة العسكرية والاقتصادية وتماسك الدولة وصلابتها، كل ذلك كان يتناسب تناسباً عكسيًا مع القدرة على المحافظة على استقلال الإرادة السياسية عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من البلدين، إن إرادة الدولة الباكستانية انهارت في يوم أو يومين من

الضغط الأمريكي عليها، بينما صمدت الإرادة الأفغانية واستعصت حتى جرى القتال والتدمير، ولازال ثمة ملامح صمود ومقاومة بعد ضرب وغزو وتدمير هائل، وباكستان إزاء أفغانستان لا تعامل مع مجرد بلد مجاور، ولكنها تعامل مع بلد يتضمن العمق الاستراتيجي لأنها القومى، والشأن الأفغاني بالنسبة لها هو شأن الأمان القومى الباكستاني.

والعجب أن حكومة باكستان بترت هذا الخور السريع المفاجئ فى إرادتها السياسية بأنها هددت بضرب المفاعل الذرى لديها، وأنها خضعت للإرادة الأمريكية حرصاً على المحافظة على هذا المفاعل. وبهذا صار السلاح النووي ليس سلاحاً يحمى الدولة، ولكنه صار «نقطة ضعف» أو «كعب أخيل» يتعين على الدولة أن تخفيه. وهذه مفارقة تظهر أن القوة والضعف ليسا أثراً النوع السلاح الملوك، وأن السلاح النووي ليس بذاته قوة سياسية رادعة أو حارسة، وأنه قد يتحول إلى عبء على حامله، وذلك واضح في الدول التي انشقت على الاتحاد السوفيتى وهى حائزة لهذا السلاح النووي، ولم تظهر لها أية قوة سياسية تتناسب مع أهمية هذا السلاح، (مثل بعض الجمهوريات الحديثة فى وسط أوروبا ووسط آسيا).

وفي مقابل هذا الوضع الباكستاني، نلحظ أن الموقف الأفغاني قد تناصف تناصباً عكسيًا أيضًا مع ما يعتبر تقدماً مادياً وقوة عسكرية وصلابة دولة حديثة، وأن مقاومة شعب فيتنام للاحتلال الأمريكي في أواخر السبعينيات كان مثلاً على ذلك وسابقة له، ثم هذه العبارة التي وردت على لسان الملك فيصل ملك السعودية بعد حرب عام ١٩٧٣ بأنه وبالإمداد مستعدان أن يعودا إلى «التمر» إذا لم يخلص القدس من أيدي الصهاينة وتعود لأيدي العرب، وقد اعتبرت الدوائر الصهيونية والأمريكية أن في هذه العبارة تهديداً لا يطاق، وما لبث الملك فيصل أن أغتيل، وهذه الحكمة التي وردت على لسان كارل ماركس عندما أراد أن يحرض الطبقة العاملة ضد ذوى السلطة والسلطان والمال والجاه والسلاح فقال للعمال: إنهم ليس لديهم ما يفدونه إلا القيود. هذه الحكمة هي أكثر ما ينطبق ويفسر ما نشير إليه الآن.

ثانية،

وملاحظة أخرى ترائي من أن البلدين اللذين عرفنا لهما مقاومة شعبية فاعلة ومتوجهة وناجحة في ربع القرن الأخير، كانا هما أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي، ولبنان ضد الاحتلال الصهيوني، وإن كلا من هاتين الدولتين كانت الدولة المركزية فيها ضعيفة منظوراً إليها في علاقتها بالجماعات الشعبية في بلدتها، والوجود القبلي والعشيري في أفغانستان يمثل وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة أو ما يقارب ذلك، أو بعبارة أخرى يستحيل على الدولة أن تتجاهل ما عليه هذا الوجود من توازنات، والطبيعة الجغرافية الجبلية تؤكدبقاء هذا التميز القبلي وتصعب مهمة الدولة المركزية في سعيها لاحتكار السلطة وفرض هيمنتها الوحيدة على أفراد المواطنين.

ومن جهة أخرى فإن الوجود الطائفي في لبنان يمثل أيضاً وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة اللبنانية، بما لا تستطيع الدولة المركزية أن تذيه أو أن تقلل من حجمه وأثره، وبما لا يمكنها من فرض سلطانها الوحيد على أفراد المواطنين لديها بغير مراعاة هذا التكوين الطائفي.

القبيلية والعشائرية في أفغانستان والطائفية في لبنان، مثل كل من ذلك في بلد مراكز ثقل شعبي سياسى لصالح ما صرنا نسميه حديثاً في لغة السياسة الجارية وحدات المجتمع المدني، وهى في الحالتين المذكورتين إن كانتا أشكالاً تقليدية من تكوينات المجتمع المدني، فقد يجد من ظروف الحال في حالات أخرى أن تكون هذه الوحدات والتكتويينات من التشكيلات الحديثة مثل نقابات العمال أو النقابات المهنية، على نحو ما وجدنا في المقاومة الشعبية في فرنسا ضد الاحتلال النازى في الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو ما نجد من دور مهم للنقابات العمالية في إنجلترا من قبل ومن بعد.

كما أن ظاهرة التناوب العكسي بين سلطة الدولة المركزية وبين المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي، والتناوب الطردي بين قوة وحدات الانتماء الأهلية والمحليية مع هذه المقاومة، هذه الظاهرة تلحظها بوضوح قبل ربع القرن الأخير في حركة التحرير الجزائرية في الخمسينيات وبداية السبعينيات وحركة تحرير فيتنام في

الستينيات، وقبل ذلك في الصين في حرب تحريرها الطويلة من العشرينيات حتى عام ١٩٤٩. وكان من أسباب ضعف الدولة المركزية هناك هذا الاتساع الهائل للصين الذي كان يصعب جدًا إخضاعه لسيطرة مركزية وحيدة شديدة في الظروف التاريخية والحضارية السائدة وقتها.

أساس هذه الظاهرة في تناسبها العكسي، حسبما ييدولى، أن الدولة في البلدان المحتلة أو المستعمرة، يستحيل أن تملك من القوة العسكرية النظامية ما يمكنها من خوض حرب متصررة ضد الجيش النظمي للدولة الغازية، الدولة الاستعمارية المحتلة هي بالتعريف وباللزوم تملك من التفوق العسكري والخبرات القتالية النظامية ومن التفوق العلمي والتكنى ومن القوة الاقتصادية، تملك من كل ذلك ما لا يتناسب البتة في قوتها مع ما يملكه مجتمع مستعمر محتل، وإن أيام حرب نظامية بين هذين الطرفين هي حرب معروفة مسبقاً نتيجتها، لذلك لا نجد حرب تحرير قط خاضها جيش نظامي وانتهت بالنصر له إلا في التزرييس من الحالات المخصوصة، مثل حرب مصر في عام ١٩٧٣، وحرب تركيا ضد احتلال الحلفاء لأراضيها بعد الحرب العالمية الأولى، إنما أساس حروب التحرير أنها حروب عصابات أو عمليات اغتيال ونسف أو مقاومة سلبية بحيلة أخرى، مما لا يتلاءم معه إلا نشاط الجماعات الأهلية.

وليس المشكلة قط في افتقاد التوازن أو التمايز أو التقارب في قوة كل من الجيшиين النظميين للدولة المعتدية والدولة المحتلة، ولكن المشكلة في أن الدولة المعتدى عليها، وبسبانها دولة مركزية تنشد الهيمنة على مجتمعها وعلى مواطنها بغير شريك لها في هذه الهيمنة، هذه الدولة ترفض أن تقوم بين مواطنها قوة سياسية منفصلة عنها أو متميزة وتملك أدوات للقتال، حتى وإن كانت هذه القوة موجهة إلى قتال المعتدين فقط، وحتى إن كانت لم تنشأ ولم تقم إلا لهذا السبب وحده من مجاهدة الاحتلال الأجنبي، ونحن لم نجد قط دولة قبلت أن يقوم بين أظهرها تنظيم يحمل سلاحاً ويكون منفكًا عن سيطرتها القابضة، لذلك لم تظهر هذه الظاهرة كما سبق البيان إلا في المجتمعات ذات الدول المركزية الضعيفة، منظوراً إلى هذا الضعف في تناسبه مع قوى المجتمع المدني، أي في المجتمعات التي

لم تستطع حكوماتها المركزية أن تقضى على وجود تنظيم مسلح مجاهد بها يحارب الاحتلال، إما بسبب الضعف النسبي لهذه الحكومات أو بسبب القوة النسبية لتشكيلات المجتمع المدني التي أعدت هذه التنظيمات أو ساندتها. ومن هنا نلحظ مشكلة الدولة المركزية القابضة في بلادنا إزاء ما قد يصادفها من احتلال لبعض أراضيها من قوة احتلال عسكري.

ومع القوة النسبية لوحدات المجتمع المدني التي ترعى واجبات الجهاد والتحرير لأراضي الوطن، يرد دور الإسلام في هذا الشأن، والإسلام هنا ليس مجرد عقيدة تخوض على البذل والتضحية والفداء وتحمّس الناس للدفاع عن الديار والأوطان والعقائد، ولكن الإسلام أيضاً له دور اجتماعي مهم، من حيث إنه عقيدة منتشرة ذات استقرار وذيوع وتقدير بين الناس ورضاء بحاكميتها بينهم، فهم يتناهضون به ويتحاكمون برجعيته بغير إملاء عليهم من خارجهم.

وهذه الصفة تمكن من قيام عنصر التنسيق والتوحيد بين الانتهاءات الفرعية التي تقوم عليها وحدات المجتمع المدني، ذلك أن هذه الانتهاءات الفرعية إن كانت فعالة في جمع كل من يندرجون في هذا الانتهاء من أفراد وجماعات أصغر، إلا أنها لا تستطيع وحدتها أن تقوم بالتنسيق بينها وبين الوحدات الأخرى المثلية لها، والتي يجمعها بها الانتهاء العام المشترك للجماعة الوطنية التي تقوم الدول المركزية على حمايتها وحراستها والتنسيق بين وحداتها، ومع ضعف الدولة يخشى أن يضعف العنصر الجامع للجماعات الفرعية في إطار الجماعة الأشمل.

ومع وجود مهام الجهاد لدى الجماعات الفرعية والضعف النسبي المتزايد للدولة يخشى أن يزداد ضعف العنصر الجامع لهذه الجماعات مع بعضها وأن ينفرط عقدها، كما حدث في أفغانستان ذاتها بعد انتصارها على الاحتلال السوفيتي وطرده، إلا أن الإسلام يمكن بما يؤديه من وظائف تجميع للجماعة يمكن أن يؤدي إلى المساهمة الكبيرة في رأب ما يندفع من علاقات التجمع والتماسك، كما صنعت طالبان منذ انتصارها في عام ١٩٩٦.

ثالثاً:

عندنا عدد من المشاكل الفكرية والثقافية شبه المزمنة، ذلك لأننا لم نهتم بحلها الحلول الشاملة، ونكتفى كثيراً إزاءها بالحلول السياسية السريعة أو بالتجطيعية الإعلامية الكثيفة، فتخبو وتحن نظن أنها زالت، ثم تحدث الواقعية التاريخية بكل وضوحها وتضاريسها وينقسم الناس حولها كما كانوا في السابق «وكأننا لم نبت ليلة معاً» كما يقول الشاعر القديم، والأمر في الواقع يحتاج إلى حلول فكرية وثقافية عميقة، وأن نعمل على إذاعتها والتثقيف الفكري بها بجلاء.

فمثلاً في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠-١٩٩١، حدث الغزو العراقي للكويت وحدث الاحتلال الأمريكي للأرض العربية، فوجدنا أنفسنا نقسم على أنفسنا بذات الطريقة وبذات التصنيف وبذات الأسباب التي انقسمنا فيها على أنفسنا في مطلع القرن العشرين وفي العقود الأولى منه، أيهما نقاوم ونجعل له الأولوية في المعالجة: هل هو في إصلاح أمراض الداخل أم مقاومة أخطار الخارج؟ وأيهما السبب وأيهما التبيّحة، وهن الداخل أم طمع الخارج؟ وبايّهما نبدأ؟

لقد وجدنا الهدفين في مصر وجعلناهما عملية سياسية واحدة في ثورة ١٩١٩، ولكن الخل الذي كنا أدركتاه في هذه الثورة التي جمعت بين مطلب الاستقلال ومطلب الديمقراطية، ما لبثنا أن تعثرنا به عندما لم يحل أي من الهدفين حله الحاسم، وجاء من تيارات الثلاثينيات وما بعدها من يطرح خيار الأولوية من جديد، ويركز على أي من الهدفين قبل الآخر، أو دون الآخر. وهكذا لم يحسم أمر المزج بين المأسالتين في نسق فكري واحد، أو بعبارة أدق فإن هذا النسق الواحد لم يشع في البيئة الثقافية ليشكل أحد أركان التيار الرئيسي الأساسي في الفكر السياسي السائد.

لذلك لاحظنا أنه ما أن ظهرت أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ حتى انقسم الناس -أو القسم الغالب من الرأي العام السياسي الفعال- إلى فريقين كادا أن يكونا متواجهين، قسم يركز على الأوضاع الداخلية وما فيها من استبداد ويستخلص من ذلك إدانة العراق ويعغض الطرف عن الوجود الأمريكي العسكري باعتباره مجرد أثر ورد فعل، وينزلو البعض فيرى الوجود الأجنبي عنصر دفاع مبرر

الوجود عن استقلال بلد عربي . وقسم يركز على الاحتلال الأمريكي بحسبان أن المشاكل العربية لا بد أن تحل في الإطار العربي وحده ، ويغلو البعض فيتخذ موقف الدفاع عما صنعت العراق في الكويت ، وليس المهم هو ما غالى به البعض من الفريقين ، ولكن المهم هو أن هذا الجدل الفكري والسياسي الذي اتخد طابع الصراع جاء ترداداً لذات ما قام من جدل وصراع في بداية القرن العشرين حول إصلاح الأمة من الداخل على طريقة حزب الأمة في مصر أم بجلاء الاحتلال الأجنبي على طريقة الحزب الوطني .

والأهم من ذلك أن غالبية الأحزاب في بلدنا وغالب الجماعات السياسية قد صادفه هذا الانقسام من داخله ، سواء من التيار الإسلامي أو التيار القومي أو التيار الليبرالي أو التيار اليساري ، في كل من هذه التيارات ، وجدنا من يركز على الخطر الخارجي على طريقة الحزب الوطني القديم أيام مصطفى كامل و محمد فريد ، ووجدنا من يركز على الاستبداد الداخلي باعتباره أصل المشاكل على طريقة حزب الأمة القديم أيام أحمد لطفي السيد ومن شايعه . وهذا ما يظهر نوعاً من الوهن الذي يمس قوة التماسك والاتساق الفكري والثقافي في نظرنا لقضية أساسية عايشناها منذ بداية القرن العشرين . ويعكس قدرًا من الاضطراب في موقفنا من هذه القضية .

والحقيقة أنه في الحادث الأفغاني الأخير ، لم يشر شيء شبيه في هذه المسألة ، والكثيرون من المسلمين لا يطيقون نظام حكم «طالبان» في أفغانستان ، ناهيك عن غير المسلمين ، ومع ذلك فلم يظهر صوت يؤبه بقوته أو فاعليته يؤيد الأمريكيين في ضربهم الأفغان وغزو أراضيهم ، ومن الناحية الشعبية بين العرب والمسلمين ، يكاد يقوم نوع من التوافق الجماعي - إن لم نقل الإجماع - على إدانة الحرب الأمريكية ضد الأفغان مع كراهة هذا الصنيع القمعي المتجر من الساسة الأمريكيين ، ومن ناحية الحكومات فإنه فيما عدا تركيا وباکستان ، لا نكاد نجد حكومة عربية أو إسلامية أيدت الصنيع الأمريكي ولا وافقت أمريكا إلا بسبب الخضوع والانصياع ، خضوع الضعيف وانصياع الخائف . وبالنسبة للإرهاب ، فإن هذه التهمة التي لم تثبت على أحد بعد في الحادث الأفغاني ، كاد يكون هناك ذات القدر من التوافق الجماعي الشعبي على أن العنف يعتبر مسلكاً سياسياً مشروعًا إذا

كان يجري دفاعاً عن الأوطان أو مقاومة لغزو أو تحرير البلاد والشعوب . . وحتى الحكومات لا تكاد تشد عن ذلك ، أو لا تستطيع أن تجهر بإنكار هذا الأمر .

رابعاً :

ما يشير عدداً من القضايا السياسية التي لم تذلل على نحو كامل ولم تحسّم بعد ، هو موضوع الجماعة السياسية ومدى التعارض أو التقابل أو التداخل في مسائل الانتماء الشعبي والوطني للجماعات وللدول . ولا أريد هنا أن أطيل الحديث ، ولكنني أشير في عجلة إلى مفهوم الأمة وأثر هذا المفهوم وما طرأ عليه من تغيير في العصر الحديث الذي نحياته في القرنين الأخيرين .

ونحن نقصد بـ «الأمة» الجماعة أي المجموع من البشر الذي يتحدد في الإدراك الإنساني على وفق تصنيف معين ، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بهذا المجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى ، والأمة بهذا النحو تكوين أو تشكيل ثقافي ، لأنّه يقوم على أساس من «الإدراك البشري» لمعيار تصنيف معين ومن «الشعور بالانتماء» الذي يبني على وجوه تجانس «يراهها» الناس غلابة وحاكمة لغيرها .

فالتصنيف وحده لا يكفي ، لأنّ ثمة من التصنيفات ما لا يعول عليه في مجال الإدراك بالأهمية والشعور بالانتماء ، مثل لون الشعر مثلاً أو طول القامة أو الحجم أو السلوك ، ثم هو تصنيف يولد وجه تجانس غلاباً في الإدراك ويُسْوِّغ وجه شعور بالانتماء ، انتماء الفرد للجماعة أو انتماء الجماعة الصغرى للجماعة الأكبر ، والانتماء فيه من معنى الاتّحاد والامتزاج وفيه من معنى «الفناء» في الجمع المتمي إلى ، «الفناء» الذي يعني من أحد وجوهه التتحقق الذاتي في المجموع المتمي إليه .

ونحن نعرف أن وجوه الانتماء متعددة ، وأنّها متداخلة ، بعضها إقليمي وبعضها تَسَبِّي وعرقي ، وبعضها يتعلّق بالمهنة والحرفة ، وبعضها يتعلّق بالمعتقد أو المذهب ، وبعضها يتعلّق باللغة أو اللهجة . ولكنها كلها موجودة ويمكن أن تتدخل العلاقات بشأنها . . وهي وجوه الانتماء الحاكمة التي يقوم عليها ما نسميه الجماعة

السياسية، أى الجماعة التي تقوم على أساسها الدولة في ظرف تاريخي محدد . أريد أن أقول إنه في العصر الحديث فإننا نحن العرب والمسلمين ارتبك لدينا مفهوم الأمة بفعل عدة عوامل منها:

العامل الأول: إننا خرجنا من مفهوم الأمة المعتمد على وحدة الدين الإسلامي إلى مفهوم الأمة بوصفها الجماعة القومية المستندة إلى اللغة الواحدة . والإسلام دين ودولة وهو منشئ لجماعة سياسية بما يستفاد من أحکامه وتاريخه الاجتماعي، واللغة تصنيف يرتبط بالامتزاج التاريخي أيضاً وتقوم على أساسه دول الغرب في العصر الحديث . وقد ارتبك لدينا الإدراك الجماعي بين هذين التصنيفين ولم نجر توفيقاً عميقاً بينهما أو تنسيقاً منهجياً .

العامل الثاني: إن حكوماتنا لم تنشأ دولها وفقاً لأى من هذين التصنيفين في الغالب الأعم ، فلا الحكومات قامت على أساس وحدة الجماعة الدينية لتحقق بها وحدة سياسية وتحرسها (بل إنها زالت يلغى الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤) ولا قامت هذه الحكومات على أساس البديل الفكري والثقافي الآخر وهو اللغة والقومية ، والأتراك بقوميتهم التركية انسلخوا عن الجماعة الإسلامية ، ولكنهم لم يقيموا دولة موحدة على أساس الوحدة الطورانية التي كانوا ينشدونها والتي تند إلى أواسط آسيا ، والعرب لم يستطيعوا بدعوتهم القومية العربية توحيد اثنين وعشرين دولة تقاسمت عروبتها .

العامل الثالث: إن حدود الدول القائمة لم تقم على أساس أى من التصنيفات الجماعية الحاكمة ، ولكنها قامت على أساس توازن القوى السياسية بين الدول الغربية الكبرى المستعمرة ، كما حدث بالنسبة لاقتسام بلاد الشام بين الإنجليز والفرنسيين في اتفاقية سايكس-بيكو أثناء الحرب العالمية الأولى ، أو على أساس توازن القوى السياسية بين حركات التحرر الوطني وجبروت الدول الغربية المستعمرة كما حدث بالنسبة لمصر والسودان مثلاً ، ولكن هذه الحكومات من بعد صارت ذات وجود ومصالح تدافع بها عن حدودها وترسخ مفاهيم استقلال جماعتها السياسية عن غيرها . وهذا ما ساهم في إرباك علاقات الاتماء الجماعي ومشاعره .

المهم من ذلك كله أننا مع إدراكنا الجماعي لما يجمع بيننا نحن الشعوب الإسلامية ذات العقيدة الواحدة والحضارة الشاملة والتاريخ الواحد أو المتماثل والتتشكل النفسي المتشابه، ومع إدراكنا أن ثمة مشتركاً عاماً يجمع بيننا، ومع ما يؤكّد هذا المشترك العام من وحدة ما نعانيه من قمع عالمي واستبداد بنا من الدول الكبرى ومن كراهية تجمعنا ضد الاستعمار الغربي وسياساته، وما نشعر به من وحدة المصير، إلا أن هذا المشترك العام لا يتحدّد به في وضوح ما هي بالضبط الواجبات الفردية والجماعية التي يمليها علينا، وما هو بالضبط ما يتعين أن تتحاكم به بين بعضنا البعض من وجوه النشاط وواجبات النهوض للدفاع والمقاومة.

ومن ناحية ثانية، فإن قيام الحكومات لدينا لا على أساس تصنّيف جامع ومانع للجماعات السياسية، قد أربك لديها إمكانية التقدّير بين ما يعتبر من ضرورات «الأمن القومي» الذي يعني حماية الجماعة السياسية حراستها والذود عنها، وهذا هو رأس واجبات الدولة بالنسبة للجماعة السياسية التي تقوم عليها والمصدر الأساسي لشرعيتها، أقول ارتكب لديها التقدّير بين ضرورات الأمن القومي هذه، وبين موجبات «الأمن الدولة»، أي من النظام السياسي القائم على رأس هذه الجماعة والحافظ له ولتشكيلاته المؤسّسة والمجتمعية، وصار «الأمن الدولة» هو الذي يسيطر ويحكم موجبات «الأمن القومي»، وهذا الخلل والإرباك أصاب سياسات الدول في غالب بلادنا العربية والإسلامية، وهي لا تجد دائمًا في الأمن القومي للجماعة السياسية التي تحكمها، لا تجد دائمًا في ذلك ما يهدد أمن الدولة، أو ما يزعزع استقرارها.

ولعل المؤتمرات التي عُقدت للحكومات العربية بشأن الانتفاضة الفلسطينية، أو المؤتمرات التي عُقدت بعد ذلك للحكومات الإسلامية بشأن غزو أفغانستان، هي أمثلة تشهد بهذا الأمر، إذ انعكس في قرارات هذه المؤتمرات الحكومية أن غالب هذه الحكومات تستشعر الخرج في علاقتها بالولايات المتحدة بأكثر كثيّرًا من شعورها بالقلق على الأمن القومي لبلادها ولجماعتها السياسية في المدى الطويل. وتعتقد المسألة ويزيد الارتكاب عندما تقوم الحركات السياسية الشعبية في كل بلد لتبني إلى المخاطر الآتية من الخارج وتتّنادى للذود عن الحياض والدفاع عن الحوزة، فتري

الحكومات في ذلك ما يهدد استقرارها الداخلي وتحتشد ضده، وترى فيه خطراً عليها يماثل أو يجاوز الخطر الأجنبي الوارد على الجماعة كلها وعلى الدولة مما وراء الحدود.

ولعل موقف حكومة باكستان بعد أحداث 11 سبتمبر هو أوضح مثل على ذلك، إذ دفعها قلقها على استقرار حكومتها الداخلي إلى التضييق بموجبات أنها القومى، وصار قلقها من شعبها على نفسها أشد من شعورها بالخطر الداهم على أنها القومى من أن تنشأ في أفغانستان دولة خصم لها فتتحصر باكستان بين عداء الهند لها وعداء الأفغان. وهكذا يستعاض عن الذى هو خير بالذى هو أدنى، وعن النفع العام بالنفع الخاص، وعن الأجل الباقي بالعاجل المنقطع، وتصير الحكومة محمية وليس حامية للجماعة.

خامسًا:

على أنه من جهة أخرى، فإن الأوضاع العالمية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى، قد أسفرت عن ظرف موات للدول الإسلامية وشعوبها يمكنها من تحقيق قدر من التقارب والتنسيق في السياسات، قدر لم يكن متاحاً من قبل على مدى نصف القرن الأخير.

إن الناظر في شأن بلاد المسلمين، يرى أن المخاطر التي تتعرض لها هذه البلاد من الخارج، وأن أحداث الغزو والاحتلال وما يتهدد استقلالها، كل ذلك كان يتتنوع بالنسبة لكل منها حسب الموقع الجغرافي وحسب الأحداث التاريخية التي جرت منذ أواخر القرن الثامن عشر. والبلاد العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا كانت وبقيت تكافح ضد الأطماع الآتية من دول أوروبا الغربية، سواء من إنجلترا أو فرنسا أو إيطاليا، ثم قام العرب جميعاً بعد ذلك يكافحون الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين، وهو الاستعمار المؤيد من الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم دعا التحالف الغربى إلى إعادة صياغة علاقات

التبعة والإلحاد التي تربط البلاد العربية به، وذلك بإبرام معاهدات الدفاع المشترك وبرأامة الأحلاف العسكرية منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وكافحت حركات التحرر الوطني وحكومات التحرر الوطني هذا المسعي بما أقام خصومة حادة بين الطرف الغربي وبين الطرف العربي.

وفي مقابل ذلك، فإن خبرة الجغرافيا السياسية وتجارب التاريخ منذ القرن الثامن عشر حمل الشعوب التركية والفارسية ووسط آسيا على إدراك أن المخاطر المحدقة بهم ترد فيما ترد، أو ترد أكثر ما ترد من الشمال الروسي، سواء في عهد القياصرة قبل عام ١٩١٧، أو في عهد البلاشفة الشيوعيين بعد عام ١٩١٧. لقد توسيع روسيا القيصرية في أراضي شعوبهم وضمت إليها أكثر ما ضمت، وعملت على إذابتهم من النواحي العقائدية والحضارية والسياسية وغيرها، ثم قمع الجيش الأحمر حركات تحررهم التي شبت بعد ثورة ١٩١٧ في روسيا.

ومن هنا جرى التحالف والتباین في النظر لقضايا الأمن الجماعي وفي تقدير أولويات المخاطر وإمكانات التحالف، جرى التحالف في ذلك بين من هم في موقف الشعوب العربية ومن هم في موقف شعوب وسط آسيا. وكان هذا من أسباب عدم إمكان حدوث التقارب بين شعوب المسلمين على المدى الذي استطالت إليه فترة الحرب الباردة. وقد كان الغزو السوفيتي لبلاد الأفغان في عام ١٩٧٩ هو ما يؤكد على حقيقة المخاطر الآتية من الشمال الروسي على هذه المنطقة، كما كان الدعم الكامل للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل هو ما يؤكد أيضاً على حقيقة المخاطر الآتية من الغرب على المنطقة العربية من بلاد المسلمين.

والخلاصة أنه على مدى الخمسين سنة المنقضية، كانت البلاد التركية الفارسية وشعوب وسط آسيا يستقوون ضد الخطر الروسي الشمالي بالحلف مع الأميركيين، وكانت البلاد العربية تستقوى ضد الخطر الأميركي الصهيوني بالحلف مع الروس، ولست أقول إن كان هذا هو العامل الوحيد في هذا التوجه، السياسي لكل من المنطقتين، ولكنني أثير عنصراً أراه مهماً في هذا التوجه، وعلى الجملة فإن هذا التحالف في السياسات هو ما به قوى التدابير داخل الدائرة الإسلامية من الشعوب.

ونحن نذكر مثلاً أن ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في مصر رسمت في كتاب «فلسفة الثورة» ثلاث دوائر للعمل المصري، الدائرة الإسلامية والدائرة العربية والدائرة الأفريقية، بحسبان ما تسمى إليه مصر من دوائر متداخلة يمكن أن ترسم من خلالها توجهاتها السياسية الدولية. وقد تفاعل كل من الدائرين العربية والأفريقية، ولم يحدث التفاعل في الدائرة الإسلامية، وأظن أن سبب ذلك كان يرجع إلى هذا التدابير والخلاف الذي قسم بلاد المسلمين أقساماً بالنسبة لوجبات الأمان الجماعي لكل من هذه البلاد، بالضبط كما حدث في نهايات القرن التاسع عشر من تدابير داخل الدائرة العربية بسبب خضوع أرض الشام للاستبداد العثماني واستقواء الثورين هناك بمصر الخاضعة للاستعمار البريطاني، وخضوع الثورين في مصر للاحتلال البريطاني ومحاولتهم الاستقواء بالنفوذ العثماني، الأمر الذي أبعد احتمالات التقارب عقوداً تالية من السنين.

المهم أن انتهاء مرحلة الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وبالتفرد الذي طلعت به الولايات المتحدة عازمة السيطرة المنفردة على العالم بمعاونة شركائهما الأصغر من دول غرب أوروبا، هذا الأمر قد أنهى السبب الرئيسي للتناقض الذي كان طرأ بين دول المسلمين ومصالح شعوبهم، بعد أن صارت الولايات المتحدة هي وحدها المرجع للخطر الداهم المتحقق في فلسطين، وهي ذاتها المرجع الفاعل للخطر الداهم المتحقق في أفغانستان.

إن مصر تقارب مع الهند على مدى مشارف الخمسين سنة بسبب العدو الإنجليزي المشترك الذي كانت تواجهه كل من حركتي التحرير المصرية والهندية، رغم التباعد الحضاري والعقدي والتاريخي الكبير بين مصر والهند، فما بالنا الآن بالأثر التوحيدى لوجود عدو واحد مشترك، فضلاً عن هذا التوافق العقدي والحضاري والتاريخي، بين كل هذه الشعوب في بلاد المسلمين الآسيوية والأفريقية. ويؤكد ذلك أيضاً أننا نلحظ فيحدث الأفغاني الذي يجري هذه الأيام، نلحظ قدرًا من التقارب الأمريكي الروسي والتنسيق بين سياستيهما مما يسهم في توحيد المخاطر التي يواجهها المسلمون.

سادساً:

على أن المشكل الحادث في هذه المرحلة التاريخية، هو هذا التنوع الهائل في الظروف والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية مع تنوع السياق التاريخي والتجارب البشرية بين الشعوب الإسلامية في العالم، وأثر هذا التنوع وبناته.

نحن على المستوى العربي أو الإسلامي، لدينا دوائر متعددة، فشمة الدائرة العربية، وشمة الدائرة الفارسية، ودوائر الشعوب التركية، وشمة الدائرة الهندية، وشمة الدائرة الأفريقية عربية وغير عربية، أي شمال الصحراء وجنوبها، وشرق أفريقيا وغربها، وشمة دائرة جنوب آسيا، ثم هناك أقليات المسلمين المنشرين الآن بضعة ملايين في كل من البلاد الأوروبية الكبرى أو الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت الدوائر العربية والفارسية وبعض التركية تتشابه في الغلبة العددية لل المسلمين بالنسبة لمواطني كل دولة، وبالنسبة للتدخل التاريخي والثقافي بين شعوبها، فإن الأمر يختلف فيما إذا هذه الدوائر من حيث النسبة العددية لل المسلمين وتاريخ العلاقات بين الطوائف والفرق في كل بلد والأوضاع السياسية والاقتصادية وغير ذلك.

لدينا جميعاً القدرة على إدراك هذه الفروق والتنوعات الكثيرة، من حيث المعرفة بها ومن حيث إمكان تصور ما يتربى عليها من آثار، في السياسات المختلفة وفي تبيان المصالح الشعبية الواجبة الرعاية، وفي تبيان تنوع وجوه المخاطر التي تواجه كل جماعة في أي ظرف مخصوص. ولكن ما لم نستبهن بعد في إطار الفكر السياسي الآخذ من المرجعية الفقهية الإسلامية، هو النظر فيما هي أسس تقويم السياسات المتباعدة التي تفرضها مصالح الجماعات في البلاد المختلفة، وكيف يمكن اكتشاف مدى اتفاق سياسة معينة مع المرجعية الشرعية للإسلام في ظروف تنوع مصالح الجماعات واختلاف في السياسات قد يصل إلى حد التضارب بين المسلمين.

وقد سبقت الإشارة إلى ما حدث في فترة الحرب الباردة من تنوع للسياسات بين الدول الإسلامية شارف مبلغ التضارب بين من يتقوون بالاتحاد السوفييتي ضد خصمهم الأمريكي الألد، وبين من رأوا الاستعانة بالظهير الأمريكي في مواجهة الأطماع الوشيكة للاتحاد السوفييتي في بلادهم، وفي الآونة الأخيرة في الأحداث

الأفغانية التي لاتزال تقع، جد التساؤل عن موقف الجنود المسلمين في الجيش الأمريكي إذا أمروا بالاشتراك في الحرب الأفغانية. ومن قبل ذلك خلال أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١، ثار التساؤل عن شرعية اشتراك قوات عربية مع الأمريكيين في ضرب الشعب العراقي.

تباعين الاجتهادات طبعاً وتحتختلف، وقد تصل إلى حد تبادل التهم، ذلك لأننا لم نستقر على توصيف معين للصالح العام من وجهة النظر الإسلامية، توصيف عام يتضمن ثلاثة جوانب، أولها: الأسس العامة الضابطة لما هو الشأن الإسلامي وما هو صالح الجماعة الإسلامية في ظروف عالم اليوم. ثانيها: مدى ما تسمح به هذه الأسس العامة من تنوع بين مصالح البلاد والشعوب والجماعات بداخله. وثالثها: إذا جرى الاختلاف حول تقدير ما هي المصلحة الأعم، أو إذا بلغ الاختلاف حد التضارب فما هي إجراءات ومناهج حسم المشاكل، وكل ذلك ينظر فيه نظرة واقعية إلى أوضاع العالم اليوم، وما يتعيّن به من قوى متصارعة ومن تحالفات ومن قوى عظمى ليس مثل شعوبنا قول فاصل معهم حتى الآن، وليس ثمة منظمة ذات قرار مرعى الجانب بالنسبة للدول الإسلامية أو الدول العربية، وليس ثمة دولة منا ذات قوة وياً يُسْتَطَعُ بهما حسم خلاف يثور بين المختلفين.

والحال أن دول الغرب في تاريخها المعاصر وبعد صراعات مضنية بين بعضها البعض، بلغت ذروتها في حربين عالميتين في القرن العشرين، قد استطاعت من بعد أن تبلور تنظيمًا وتوجهًا ثقافياً يمكنها من حل مشاكلها بين بعضها البعض بقدر من التقبل المتبادل وسعة النظر في مصالح الطرف الآخر، واستخدام أساليب المفاوضة والمساومة لحل الصراعات والوصول إلى التسويات بين المصالح. ولكننا نحن الآن لم نبدأ طريقنا الفكري لتهيئة الأوضاع الفكرية والثقافية المناسبة، وأولها الإقرار بأن الاتفاق العام لا ينفي التنوع والاختلاف والتعارض، وأن الأمر هنا من حيث المرجعية الشرعية يدرك في باب فقه المصالح، و بما يفيد من موازنات.

ويدخل في هذا المجال النظر فيما هي الحدود الضابطة في دعم أية دولة لدولة أخرى في إطار توازنات القوى وتوازنات المصالح بين بعضهم البعض، ومدى ما يجوز فيه للمغالى أن يفرض مغالاته على الآخرين، وما يجوز به للمترافق أن يشد

الآخرين إلى تراخيه، وما هو معيار المغالاة والتراخي إذا أردنا قدرًا من التقبل العام والمجتمع الغالب لما يتصور أنه المصلحة الأعم، ما هي مثلاً حدود التوافق مع مطالب مسلمي الصين وبأى قدر في ظروف حرص غالبية الدول العربية والإسلامية على كسب صداقات الصين في الظرف العالمي الراهن وإزاء توازنات القوى العالمية الحالية. وكذلك الأمر بالنسبة للشيشان مثلاً وعلاقة ذلك بالدولة الروسية ودورها المحتمل في التأمين النسبي للعراق وسوريا مثلاً.

كل ذلك يحتاج لا إلى توفيق بين المصالح فقط، فهذا قريبة إمكاناته، ولكنه يحتاج إلى جهد أصعب في تقدير نواحيه الفقهية الإسلامية، حتى لا نفاجأ في لحظة ما بانفجار فكري يحدث فيطغى على غيره، أو نفاجأ بohen «لا أدرى» يصيّبنا بهبوط في الدورة الدموية.

سادعاً:

كنا في شبابنا نُرِجع بتردد عبارة خطابية كانت قالتها بطلة من بطّلات «الträjidiya» في أحد أفلام الأربعينيات في السينما المصرية، تقول «المجنى عليه صفح والجانى لم يصفح». ونحن الآن بعد خمسين سنة لا أجد عبارة أكثر جدية وتعبيرًا من هذه العبارة في وصف حالة الغالب من حكوماتنا وسياساتنا الرسمية العربية والإسلامية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن ما حدث في فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل جريمة، وهي بتعبير رجال القانون تعتبر جريمة مستمرة، ومن ارتكبها ويرتكبها هو الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر كما نعلم جميعًا لا يتعلّق بفلسطين وشعبها وأرضها فقط، ولكنه يتعلّق بكل العرب.

إن الولايات المتحدة التي عايشنا عداؤها لنا في فلسطين نصف القرن الماضي، هي من نواجه الآن في بلاد الأفغان، وهي من تقسيم القواعد العسكرية حولنا في الخليج العربي، وهي من يحاصر البلاد ويشن سلاح المقاطعة. ونحن نعرف من ممارسات الحكومات الأمريكية خصائص في الفعل السياسي لا يجوز أن تغيب عن الناس.

أولهما: إن ما تصنعه إسرائيل في عرب فلسطين، سبقتها فيه السياسة الأمريكية بالنسبة للسكان الأصليين في أمريكا منذ مئات السنين، وأن أهم الأسس التقليدية التي تقوم عليها السياسات الأمريكية تعتمد على خبرتين تاريخيتين رئيسيتين، الأولى: هي إبادة السكان الأصليين وتفریغ شمال أمريكا من سكانها. والثانية. هي نقل شعب أفريقي من بلاده بالاسترداد ليُسخر في بناء الولايات المتحدة. وإسرائيل فيما تفعل تذكر الولايات المتحدة بشبابها القديم. فلا يمكن أن نتصور أن الدوافع الأخلاقية أو القانونية يمكن أن تحرّك سياسة الحكومات الأمريكية هناك، إلا بضغوط شعبية هائلة من الرأي العام هناك لن تتوافر في المستقبل المأني، ولا يمكن أن نحتكم إلى الولايات المتحدة وهي خصم أساسي في هذه المسألة.

وثانيهما: إن الولايات المتحدة تفرق ما بين الخليف وبين الصنيعة، الخليف له حقوق تراعي، ولكنه ينبغي أن يكون بلدًا من أوروبا الغربية، وإلا فلا يجوز التعامل معه إلا بحسبانه صنيعة، أما الصنيعة فيجب أن تخلص منه فور انتهاء خدمته لها لثلا يطالب بأجره. فإذا كان رسول الله ﷺ قد علمنا أن نعطي الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، فإن الولايات المتحدة على العكس تعمل على التخلص من الأجير قبل أن يطلب أجره. وهذا هو درس باكستان في الحدث الأفغاني الذي لا يزال جاريًا ولم تتم فصوله بعد، ورغم كل ما فعلته حكومة باكستان في التخلص من حكم حلفائها «طالبان» لصالح الولايات المتحدة أقامت الولايات المتحدة الحكومة الأفغانية الجديدة التي تدیدها للهند في هذه الأيام. وبعد كل ما صنعته الضغوط الروسية على جمهوريات وسط آسيا لمساعدة الولايات المتحدة، تنسحب الولايات المتحدة من اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الصواريخ المضادة وكانت أبرمتها مع الاتحاد السوفيتي. وهذا ما سبق أن صنعته أيضًا في أفغانستان إذ أدارت ظهر المجن للمقاومة الأفغانية الوطنية المحاربة والمجاهدة بعد انسحاب الروس من أفغانستان في عام ١٩٨٩، وبدأت من يومها تتعقب هؤلاء المجاهدين وتشير عليهم حكوماتهم للتخلص منهم، وكان الحدث الأفغاني الأخير هو حلقة من سلسلة حلقات هذا التخلص.

أفلا تعظ وتعتبر الحكومات والقوى السياسية في بلادنا بهذه الدروس في
رسمهم لعلاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية؟!

أما من حيث قوة الولايات المتحدة، فلعلنا نذكر قوله لسعد زغلول في عام ١٩٢٠ : كان من أسموا أنفسهم «المعتدلين والواقعيين» قالوا له إن بريطانيا العظمى قوية جداً، وقد خرجمت لتوها متتصرة من حرب عالمية ضروس . فنقل على الفور مجال المناقشة معهم إلى مجال آخر وقال عن بريطانيا «إنهم لصوص وإنهم يسرقون الأوطان» ، نقل المسألة بسرعة ووضوح من مجال البحث في القوة المادية المتاحة في لحظة تاريخية معينة ، نقلها إلى مسألة البحث عن مصير الشعوب والأوطان ووجوب التمسك بالحقوق ، وبهذا العزم والإصرار والوضوح في رؤية المسائل ، وبعد زمن ليس بعيداً ، ضعفت قوة السارقين وعادت الأوطان المسروقة .

العنف: من نيويورك إلى كاپول
ضوابط العنف السياسي وأثار الحدث
التاريخية

أولاً:

لم يكن لمصر، ولا لأى من البلاد العربية علاقه وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، فى متتصف الأربعينيات من القرن العشرين. لقد عرفنا بعثات التبشير المسيحى الأمريكية منذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر، عرفنا نشاطهم بين المسيحيين المصريين فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط، وعرفنا نشاطهم بين المسيحيين فى بيروت فى ذات الوقت. وعرفنا إنشاءهم الجامعه الأمريكية فى بيروت فى ستينيات من القرن التاسع عشر، وإنشاءهم الجامعه الأمريكية فى القاهرة فى نهايات القرن ذاته، وقد بدأ كل من الجامعتين بنشاط يدخل فى مجال التبشير.

وكان الاحتكاك القليل الذى لامستنا فيه السياسة الأمريكية الرسمية فيما قبل الحرب العالمية الثانية، غير مثير للحماس فى الطموح لإقامة علاقات طيبة مع القائمين بهذه السياسة. إذ زار مصر فى عام ١٩١٠ رئيس أسيق للولايات المتحدة الأمريكية هو تيمودور روزفلت (الأب)، وعرفت له فى مصر ثم فى بريطانيا تصريحات تؤيد الاحتلال البريطانى لصر وتنتقد ما رأه من تساهل بريطانى مع المصريين. ثم كانت مبادئ تقرير المصير التى أعلنتها الرئيس الأمريكية ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى، مما أثار الأمل لدينا ولدى كل شعوب البلاد المحتلة فى أن نعرف بعد الحرب نظاما دوليا يقوم على مبادئ الاستقلال والأخلاق، ولكن فوجئ المصريون فى ثورتهم عام ١٩١٩ أن ويلسون نفسه يصرح بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، وأنه يرى حقا بريطانيا فى إبقاء احتلالها لمصر.

على أن كل ذلك لم يكن عميق الجذور فى النفوس عندما شارت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء. ونحن نذكر أن الجيل الذى تفتح إدراكه السياسى فى

*) قارعة سبتمبر. مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢.

الأربعينيات من القرن العشرين، من طلبة المدارس والجامعات، كان يطالع بشغف كتاباً ظهر وقتها بعنوان: «أمريكا الصاحبة» كتبه صحفي شاب متميز، قفز سريعاً إلى صفوف الصدارة في الصحافة المصرية وهو «مصطفى أمين»، وكان تلقى بعض دراساته الصحفية في الولايات. وعاد من هناك وأنشأ مع شقيقه التوأم على أمين مدرسة جديدة في الصحافة المصرية، وكان من بين ما يروج له الدعاية لنمط الحياة الأمريكية. ثم جاءت بعد ذلك السينما الأمريكية، ل تعرض هذا الأسلوب الجديد من أنماط الحياة، وساهم كل ذلك في إضفاء طابع وردي جميل لهذا المجتمع الذي تأثيرنا صورته عبر المحيطات، مجتمع الرغد والرفاهية والحياة الناعمة العملية والباسمية. ولم تكن ثمة تجارب استعماري قد يتأثر سلباً على هذا النموذج المرضي، وكانت الخصومة التاريخية لمصر والسودان والعراق والأردن وفلسطين هي مع الاحتلال البريطاني، كما كانت الخصومة التاريخية للمغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان هي مع الاحتلال الفرنسي، وخصوصية ليبيا مع إيطاليا. والولايات المتحدة كانت بعيدة عن هؤلاء جميعاً وقتها.

ولكن لم تمض شهور على نهاية الحرب حتى وجدنا الولايات المتحدة هي الدولة التي آلت على نفسها أن تبني الدعم الكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين. وهي الدولة التي دعمت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ نهاية الحرب، وخاصة هجرة يهود شرق أوروبا في سنة ١٩٤٦، وهي التي كفلت الدعم السياسي لهذه الموجات من خلال قرارات المنظمة الدولية الوليدة، الأمم المتحدة، وهي التي مولت هذه الهجرات، وهي التي كانت في مقدمة من أيدوا مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في سنة ١٩٤٧، ثم المبادرة بالاعتراف بدولة إسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م عقب إعلان نشوء الدولة بدققتين اثنين. وذلك كله دون أن يbedo من العرب في فلسطين ولا فيماجاورها وما لم يجاورها من بلاد العرب، أى توجه معاد أو غير ودي للأمريكيين.

ويكفي لكي نوضح أثر هذا الموقف، أن نذكر أن مصر التي قامت حركاتها الشعبية على مدى ثلثي القرن السابق ضد الاحتلال البريطاني لمصر والسودان، فإن هذه الحركات الشعبية لم تستفتح تحركاتها الاحتجاجية بعد الحرب العالمية الثانية إلا بحركة إضراب وتظاهر شملت غالب المدن المصرية في ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥،

بناسبة ذكرى وعد بلفور، الوعد الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩١٧ م بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكانت هذه التحركات الشعبية هي إعلان بأن الشأن الفلسطيني قد صار صنوًا للشأن الجلاء من مصر في وعي المصريين وضميرهم.

ومن يومها لم تجد الولايات المتحدة سياسة أكثر ثباتاً من هذه السياسة التي تدعم الاستيطان الصهيوني لفلسطين على حساب العرب، وتدعم إخراج العرب من ديارهم وتصفية وجودهم المادي في بلادهم، وتدعم التهديد الإسرائيلي للبلاد العربية المحيطة. ومن هذا يظهر أننا نحن العرب عامة لم نبدأ أى عراك مع الولايات المتحدة، ولا بدأ ذلك أى من أقطارنا.

ثانياً:

أردت بالقدمة السابقة أن أرسم ملهمًا عاماً للموقف الأمريكي بالنسبة للعرب حسبما وعنه أجيالنا من أول من تفتح إدراكيهم السياسي ووعيهم الجماعي بشئونهم العامة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن. وأن الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار عجيب ويوسخه بواح وبصراحة جهيره تقف مع إسرائيل في كل عدوان تشنه على شعب فلسطين أو على أى من البلاد العربية، في حرب سنة ١٩٦٧ ، وحرب سنة ١٩٧٣ ، واحتياح إسرائيل للبنان في سنة ١٩٨٢ م، اتفاضاً عرب فلسطين في سنة ١٩٨٧ ، وانتفاضتهم الثانية في سنة ٢٠٠٠ ، لا يكاد يشد من ذلك قليلاً إلا العدوان الإسرائيلي على مصر في سنة ١٩٥٦ الذي بدأته إسرائيل باتفاق سري مع بريطانيا وفرنسا وعاقبتهم جميعاً الولايات المتحدة على هذا التخفي بأن لم تهب لنصرتهم وتركتهم نهباً للتهديد الروسي الذي أعلنه ضدتهم وقتها، ولكنها عادت سريعاً إلى موقف التأييد الكامل لإسرائيل.

ونحن في هذه الأيام على التحديد، ومنذ انتفاضة الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، أى منذ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ م، لا نكاد نرى أو نسمع إلا أحداث الضرب والإبادة وهدم البيوت وقطع الأرزاق والتجويع، تمارسه العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ولا نرى ولا نسمع

إلا التأييد المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وإلا ضغوط الولايات المتحدة على الحكومات العربية؛ لتكفَّ إى إمكانية عربية ورسمية أو أهلية؛ لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني ، مع ما تقدم الولايات المتحدة من دعم لإسرائيل في الهيئات الدولية .

ثم هذه السياسة الأمريكية التي تضرب العراق في كل يوم لعشر سنوات بعد معركة انتهت فعلاً وزالت . إن الولايات المتحدة التي عانت من ضرب اليابان للأسطول الأمريكي في بيرل هاربر ، كانت بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩٤٥ م ، كانت هي من يدعم الاقتصاد الياباني ويهده بالمال والخبرات الازمة لبناء الصرح الياباني الاقتصادي الذي نراه في أيامنا هذه . فهل كانت «جريدة» العراق في نظر الأمريكيين أكبر من جريدة اليابان في بيرل هاربر؟ وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا الخصم المحارب في الحرب العالمية ، لم تمر السنوات العشر على انتهاء الحرب ، إلا وكانت الولايات المتحدة تساهم في بناء قلعتها الصناعية ، فهل كان احتلال العراق للكويت أكبر إثماً لدى «المتطهرين» الأمريكيين من إثم هتلر والحكم النازي في ألمانيا الذي كبد العالم حرباً دامت ست سنوات وسقط فيها اثنان وثلاثون مليوناً من القتلى .

يمكن طبعاً أن نقول إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي هي ما دعا لهذا المسلك الأمريكي التسامح والتغير من العداء إلى التحالف ، ولكن لا ننسى هنا أيضاً أن سياسة الرئيس السادات كانت تتلخص في أن تسير مصر والبلاد العربية في طريق الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة ، وإن ذلك من شأنه أن تستغنى الولايات المتحدة عن موقف الصديق الإسرائيلي الوحيد لها في المنطقة فتحاول إلى العرب في قضيتهم العادلة ، أو على الأقل تتخذ موقف الحياد . ولعل ما يدعم هذا التصور الساداتى أن انتهت الحرب الباردة وسقط المعسكر الاشتراكي المواجه لأمريكا ، فلم يبق ثمة خوف من احتمال انحياز أي من دول المنطقة إلى خصم لها . ومع ذلك ورغم كل ذلك ، بقى موقف الأمريكي المؤيد والمدعم في صراحة وتصميم لإسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني ، وفي تهديدها لأى من بلاد العرب والمسلمين .

وأنا أوثر هنا أن أتكلّم عما نشعر به ونفكّر فيه بفعل ما عايشنا من أحداث عامة في ربع القرن الأخير. وأنا هنا لا أناقش السياسات الأمريكية، والسياسة الأمريكيون أعرف بشئون دنياهم وبما يفیدهم. إنما أشير فقط إلى أمور، وهي إنهم لا يحسبون حساباً لرضايانا أو لغضبنا، ولا يهمهم ما قد نصل إليه من الغضب مهما زاد قدره، إنه سواء لديهم أرضينا أو غضبنا، سواء لديهم بادرناهم بال媿ة والصفاء أو لم نفعل وولينا وجوهنا عنهم. بل أكاد أقول إننا كلما أبدينا الرضا وعرضنا المودة والصفاء، كلما زادت درجة استغناء الساسة الأمريكيين عن ذلك وكلما زدنا هوانا عليهم. وذلك إلا أن يتراكم لدينا قدر من الغضب يهدّد المصالح المرعية من السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، فيجري التفكير في كيفية تفادي الأثر الضار المحتمل لهذا الغضب أو التخفيف من أثره. وأن ما يهمهم هو «الأثر» الذي يمكن أن يترتب على الغضب ومدى كونه محتوياً على إضرار محتمل.

ونحن أعز على أنفسنا بطبيعة الحال من أن نرضى بوضع مثل هذا الوضع، سيما أن الأمر ليس أمراً نفسيانياً، إنما هو سياسة هجرات صهيونية واستيطان وطرد للعرب والمسلمين وإزاحة لهم وتهديد لأمن دولنا.

ثالثاً:

إن حادث نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر عام ٢٠٠١ ونسبته، غير المحققة وغير الثابتة، إلى من اتهمتهما الإدارة الأمريكية يثير مسألة أولية وهي: ما هو موقفنا الفكري والسياسي من مثل هذا الفعل. ونحن نعرف أن الحرب على الأفغان شنت من جانب الولايات المتحدة تحت مظنة غير ثابتة وتحت افتراض غير متحقق ولا متحقق، ونعرف أنه بعد ساعات محدودة، قيل إن ثمة عشرات الآلاف من خيوط التحقيق تتبع وأن عشرات الآلاف من المحققين ينشطون في البحث. ثم بعد ساعات قليلة قيل إنه فلان هو من دبر الحادث وإن بلاد الأفغان هي من يأويه، ولم يقدم أي دليل يثبت أمراً ولا قرينة تشير إلى أمر، ثم قامت الحرب في ٧ أكتوبر، لا بعد أن ثبت شيء، ولكن بعد أن أحكمت السياسة الأمريكية خطة الغزو والتدمير لأفغانستان، وبعد أن أجرت ضغوطها ومساوماتها مع الدول المجاورة

لضمان التسهيلات الضرورية لها. ثم بعد شهرين من القصف والتدمير والتقتل في الأفغان، صرخ الرئيس الأمريكي وحكومته أنهم وجدوا شريط فيديو في بعض المنازل المدمرة «يثبت» الفعل الفاعل، وهكذا وقع العقاب الغليظ ودمرت بلد وشرد مئات الآلاف من المواطنين وسقطت حكومة، وطورد رجال وجاء شعب وقتل الآلاف، ثم بعد ذلك خرج كبير الساسة الأمريكيين على قومه في زيته، وذكر أنهم عثروا في خرائب منازل المدن المدمرة على شريط فيديو «يثبت» الجريمة ويحدد الفاعل لها. ونحن هنا لا نناقض ولا نحاكم ولا ننقد، ولكننا فقط ثبت لأنفسنا وأمام غيرنا أننا قادرون على المحافظة على صفاء الفكر وصفاء الوجدان، وأننا باقون على شموخ من يثرون بما يملكون من حق ومن قدرة على الإباء. ومن هذا المرقع نتحدث عن موقفنا من العنف السياسي.

فنحن نعرف أن الصراعات السياسية تتراوح بين الأعمال السلمية والأعمال العنيفة، وتتراوح أيضًا بين الأعمال المشروعة والأعمال غير المشروعة. ونعرف أن العنف في السياسة هو واحد من أساليب الصراع السياسي، وهو مرحلة من مراحل الاشتباك السياسي، وأنه مثل الجراحات التي تجري في جسم الإنسان. فحيث لا يجدى العمل السلمى أو المعالجات العادية، وحيث تنسد أبواب العلاج السلمى لأزمات متفاقمة، استخلاصاً لحق مفترى عليه أو تحقيقاً لمصلحة حيوية مضيق عليها، هنا ترد وسيلة العنف بحسبانها أسلوبًا لجسم الصراع السياسي، وهي في أحيان كثيرة تتدخل مع الوسائل السلمية كل بقدر.

والعنف السياسي له عدد من الأساليب والمراحل، فمنه مثلاً إحداث الاغتيالات السياسية أو إحداث التدمير لأبنية أو لواقع، عندما يكون مقصوداً بأى من هذه الأحداث توليد آثار سياسية معينة، مثل التخلص من أشخاص معينين، أو التنبية إلى أن ثمة من سيعاقب من يقوم بمثل ما كان يقوم به المجنى عليه من دور سياسي، أو مجرد إشاعة جو الاضطراب وعدم الاستقرار في مواجهة إحدى الحكومات. وقد مورس هذا الأسلوب في كثير من الحركات السياسية. وعرفته حركات سياسية سلمية اتخذت من هذا النوع من العمل العنف أسلوبًا مكملاً لوسائلها «السلمية» «المشروعية» من مظاهرات وأضطرابات واعتصامات، وذلك على طول القرنين الماضيين وعلى امتداد بلاد العالم.

وقد جرى ذلك كلما كان ثمة تفاوت بين الحجم النسبي لقوة سياسية معينة أمام قوة أخرى، مع انغلاق الطريق أو ضيقه الشديد فيما هو متاح لهذه القوة من أساليب النشاط السلمي المشروع ومن خلال المؤسسات المعترف بها. أو كلما ظهر انسداد طريق التتحقق لمطلب شديد الإلحاح لجماعة معينة.

ومن أساليب العنف السياسي أيضاً ما يسمى بأسلوب حرب العصابات، وقد اتبعته غالبية حركات التحرير الوطنية في البلاد المستعمرة التي لم يقبل المستعمرون فيها تحررها ولا الاعتراف باستقلالها، إلا بعد ممارسة العنف عليهم. وهو يردد أساساً من حركات شعبية أهلية تستخدم وسائل العنف في مواجهة جيوش نظامية محتلة، ومن لا تملك إلا أدوات قتال بدائية أو أقل تطوراً مما لا يقارن بالنسبة لما تملكه وتسخدمه الجيوش النظامية المحتلة، ولذلك فهي تتبع أساليب عمل تتلاءم مع قلة السلاح وبدائيته، مع ضعف الخبرة الفنية، التي لا تملكونها إلا الجيوش النظامية.

ولذلك فإن هدفها الأساسي ليس هزيمة العدو هزيمة عسكرية في معارك حرب، بل لعلها تتفادى دائماً المعارك الفاصلة والمواجهات الخامسة، إنما هدفها مناورة العدو ومناورة جيشه المقاتل؛ لتجعل من وجوده واستمراره عبئاً اقتصادياً وبشرياً وقتيلاً، عبئاً لا يتحمل على المدى الطويل، ولتجعل الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الأجنبي أهدافاً غير متحققة أو شديدة التكلفة بما يتعين معه النظر في جدوى بقائهم الذي يكبدهم الخسائر دون فائدة مقابلة.

وأشد أساليب العنف السياسي بطبيعة الحال هي الحروب النظامية التي تقوم بها الجيوش التابعة للدول. وهي لا تحتاج إلى شرح ولا إلى إيضاح، إنما يكفي أن نقول إنه كان من النادر جداً أن تتخذ حركات التحرير أسلوب الحروب النظامية، لأن الجماعة السياسية الوطنية في الغالب الأعم لا تكون مسيطرة على الحكم في بلددها، مادام الاحتلال الأجنبي العسكري جاسماً على أرض الوطن، ولا يجري الاحتلال العسكري أجنبي، إلا ويسطير عادة على الإرادة السياسية للبلد المحتل ممثلة في حكومة هذا البلد، فتواجه الحركة الوطنية بوسائل الكفاح السلمي كما حدث في مصر والهند، أو بوسيلة حرب العصابات كما حدث في الصين وفيتنام. ثمة حالة

يحتل فيها العدو جزءاً من أرض الوطن بعيداً عن حكومة هذا الوطن وعن إرادته السياسية، مثل احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء من مصر أو لارتفاعات الجولان من سوريا، وكما سيق أن حدث لفرنسا بالنسبة لاحتلال ألمانيا الإلزاس واللوارين بعد حربهما في سنة ١٨٧٠. وهذه هي الحالات النادرة التي قامت فيها حرب نظامية وطنية لتحرير ما احتل من أرض الوطن.

رابعاً:

إن العنف في تقديرنا ليس مرفوضاً بذاته ولا مقبولاً بذاته، إنه وسيلة من وسائل حل الصراعات السياسية، والحكم عليه بالصواب والخطأ هو من مباحث علم السياسة، وهو يتعلق بالضرورة وبالإمكانية وبالجذوى، وإن العنف هو أشد الوسائل تعريضاً للناس للخسائر، سواء الضارب أو المضروب، وهو أفعى الوسائل تكلفة، والكاسب به خاسر بقدر ما فقد وما تكلف. لذلك لابد أن توافر الضرورة هنا، والضرورة لا توافر إلا بأن تكون المصالح المطلوب تحقيقها حيوية جداً للجماعة في وجودها وفي استمرارها، وأن تكون دفاعاً عن حق سافر وظاهر، ليس غامضاً ولا ملتبساً ولا متنازعاً على وجه الأحقية فيه. ولابد أيضاً من توافر الضرورة أن تندم وسائل تحقق المصالح الحيوية أو استرداد الحقوق الظاهرة بغير طريق العنف.

هذا عن الضرورة التي وصفها القرآن الكريم في محكم التنزيل بعبارته المحكمة باللغة التركيز **﴿كُبِّلَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكُرُّهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾** (البقرة: ٢١٦) ولفظ **﴿كُبِّلَ﴾** يشير إلى الضرورة التي لا محيسن عنها، والكره يشير إلى ما يصعب الكسب من خسائر، والخير يشير إلى المصالح المتحققة من بعد.

ثم يرد بعد ذلك شرط «الإمكانية» فمن الواضح أنه مالم توجد إمكانية فلا عمل، ثم يرد شرط الجذوى وهو أن تكون الوسيلة مفضية إلى تحقق الغايات من الناحية العملية المقدرة تقديرًا واقعياً. بمعنى أن يكون المعمول عليه في التقدير هو القدرة والفاعلية، أي مكنته العمل وأثر العمل.

ونحن إذا استقرأنا حالات استخدام العنف في حركات التحرير الوطنية، ابتداء بالثورة الأمريكية على بريطانيا وعلى القوات البريطانية في أمريكا، أو تحرير فرنسا وأوروبا من النازى، أو في بلاد العرب والمسلمين، أو في الشرق الأقصى، في الصين وفيتنام، أو في أفريقيا جنوب الصحراء، أو في بلاد أمريكا اللاتينية، إذا استقرأنا هذه الحالات من أحداث التاريخ المعاصر، نلحظ اجتماع عناصر الضرورة والإمكان والجدوى، ونلحظ تطبيقاً لذلك، أنه لا يقوم تصارع على أرض للخصم فيها مزية تفضيل مزية حركات التحرير، وألا يقوم التصارع في وقت هو لصالح الخصم أكثر منه لصالح حركة التحرير. وكذلك ألا تتخذ في الصراع من الوسائل ما يكون لدى الخصم فاعلية فيه تفوق فاعلية حركة التحرير المعنية.

إن خصوم حركات التحرير هم عادة الأقوى من حيث السلاح وأنواعه ومن حيث المال والقدرات المادية ومن حيث التنظيم المحكم ومن حيث المعلومات ومن حيث الإعلام. ولكن حركات التحرير تكون أقوى وأفعل من حيث إنها تمثل «الجامعة» بطولها وعرضها واستمرارها، ومن حيث إنها تدافع عن حق تقرره أو تسترده، ومن حيث قدرة الجامعة على تقديم التضحيات والبذل والعطاء بغير مقابل، ولا ننسى مقوله سيد قطب الشهير، إن الله سبحانه - لم يعد المجاهدين بالنصر، إنما وعدهم بالجنة فقط، بمعنى أنه حتى الهدف النبيل المتعلق بالانتصار على الظلم أو العسف قد لا يكون متاحاً في القريب وقد يتراخي عن أفعال التضحية بما لا نعرف ولا نستطيع أن نحدد من زمان، ولكننا حتى في هذه الحالات مأمورون بالجهاد وبالبذل والتضحية بالنفس. كما أننا لا ننسى كلمة كارل ماركس إن المضطهدين لن يفقدوا في كفاحهم إلا الأغلال والقيود؛ لأنهم لا يملكون غيرها.

والمزية الأخرى، أن من يصارعون من أجل تحررهم إنما يكافحون عن ذاتهم، ذلك أنهم ليسوا طرفاً في صراع غيرهم، إنما هم موضوع الصراع. الجماعة المدافعة هي أيضاً موضوع الصراع وليس مجرد طرف فيه، وهذه الخصوصية التي توحد بين «موضوع» الصراع وبين «طرفه المكافح» هي أهم مزية تضمن تفوق هذا الطرف في نهاية الأمر، سواء جرى الصراع بأى من وسائل العنف، أم كان صراعاً سلرياً ومشروعاً. لأن الجماعة هي أصل الشرعية، ولأن رضاءها أو عصيانها هو ما عليه

المول في نهاية المطاف . لذلك فإن مجتمع قوة حركات التحرر ليست في السلاح والقدرة على التدمير ، ولكنها في الانتشار بين الجماعات بما يستحيل معه على الخصم أن يفعل ، وهي ليست في المال والعتاد ولكنها في العطاء البشري الذي يقدم بذلاً بغير مقابل مادي .

خامساً:

وأيضاً من استقراء أنشطة حركات التحرر نلحظ أنها عندما استخدمت العنف إنما التزمت بعدد من الضوابط ، لا أخال أنها تجاوزتها أو خرجت عليها إلا في التزام اليسير ، ولا أظن أن هذا الخروج كان مفيداً أو مجدياً دائماً لحركات التحرر . هذه الضوابط تمثل في أن العنف «المشروع» لا يستخدم إلا ضد الأجنبي المعتدى على الوطن ، ولا يستخدم إلا في الإطار الجغرافي للأرض المحتلة ، ولا يستخدم إلا مع أطراف الصراع ، أي من هم مشتبكون اشتباكاً مباشراً في علاقة الصراع القائمة .

وبهذا فإن العنف المعنى هنا الذي تمارسه الجماعات الشعبية إنما يستمد مشروعيته من أنه يشكل حركة تحرير وطني ، أي أنه يرد عدواناً أجنبياً محققاً وموجها ضد الجماعة . وبهذا فهو عنف يستخدم ضد الأجنبي المحتل ، فلا يمارس ضد مواطنه ، سواء كانوا من جماعات أهلية أو حكومات وطنية ، وهو كذلك لا يمارس مع أجانب ليسوا محتلين وليسوا أطرافاً في علاقة الصراع القائمة ، ولا يمارس إلا ضد من يصدق عليهم وصف أنهم ممارسوں للاحتلال والاغتصاب ، سواء كانوا جنوداً رسميين أو معتصبين ومقاتلين بزيمهم المدني .

ومن جهة أخرى ، فهو يمارس في حدود أرض الوطن يعني أنه لا يتجاوزها إلى غيرها ، ذلك أن أهم «سلاح» في كل حركات التحرير أنها «صاحبة حق» وأن حقها يدور في إطار الحدود الجغرافية للوطن ، بحيث إنها تتحول إلى التعدى فور تجاوزها هذه الحدود ؛ كما تتحول إلى التعدى فور توجيهها العنف ضد غير المعتدين على أرض الوطن وغير الممارسين لأفعال الغصب لهذه الأرض ، مواطنين كانوا أو أجانب مسلمين . ومن جهة أخرى فإن قوى الاحتلال إنما تبرر فعلها وسيطرتها واغتصابها أو طان الآخرين ، تبرر ذلك دائماً بدعوى ما من دعاوى العالمية أو

الوحدات السياسية الأوسع أو التكتلات أو أي دعوى تخلقها خلقاً تفيد إمكان رفع أي شعار يتعدي حدود الأوطان.

إن الحركات الوطنية عندما تقوم بنشاطها خارج حدود وطنها، إنما تقع في هذا الفخ المنصوب لها؛ إذ تكون بدأت تتحرك على الأرض الفكرية لداعوی خصمها، فھي لن تستطيع أن تبرر فعلها المتعدى إلا من خلال الزعم بأن لها «حقاً» في «الخروج»، وهو ذاته ما يصنعه الطرف المخاصم. إن قوى الاعتداء تعمل دائمًا على إزالة الحدود وھدم الحوائط التي تميز كل وطن وتحدد المجال الجغرافي لحقوق شعبه، وإن كلا من الأوطان غير الطامحة في غيرها تجد في هذه الحدود والحوائط أمناً لها وحماية، و مجالاً لشرعية الفعل ولأعمال الحقوق أى للسيادة. والمتعدى بالفعل على هذه الحدود، لن يفید إلا ما نسميه الآن قوى «العولمة» الهدافة إلى السيطرة على الآخرين.

وهكذا فإن حادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، من وجهة النظر السياسية ومن وجهة نظر تراث حركات التحرير الوطني، هو حادث لا يتميّز إلى ما تعارف عليه حركات التحرير الوطنية، سواء في البلاد العربية والإسلامية أو في غيرها من بلاد آسيا وأفريقيا، وذلك في العصر الحديث. وهو حادث يعطى للمعتدلي مبرراً وسندًا معنوياً ليمارس المزيد من القمع والاعتداء؛ لأنّه يظهره بظاهر المدافع. وإذا كانا نستنفر أخلاقيات العالم ضد قتل الأبرياء منا، فإنّ الحادث قتل أبرياء، وإذا كانا نتحصن في حدودنا الدولية وننهي بالعالمين احترامها واحترام إرادتنا داخلها وسيادتنا عليها وأمننا فيها، فإنّ ما يتناقض مع هذا الموقف لا نفعل ذات الصنيع مع غيرنا.

أقول ذلك وإن الحادث غريب بما تعارف عليه حركات التحرير الوطني. لأنّي لا أعرف من الذي فعله، ولم يقدم إلينا نحن الذين عايشنا هذا الحادث في العالم كله، لم يقدم لنا أي دليل يفيد أو يرجح أن شخصاً معيناً أو تنظيماً محدداً أو جماعة معروفة هي من قام به. وأنه لا يمكن أن تقوم حجّة أو تبرير من هذا الحادث المجهول الفاعل إلى الآن، لا تقوم حجّة فيه لضرب أفغانستان وأعمال أنشطة القتل والتدمير والتشريد التي تتم.

سادساً:

يبقى الحديث السريع عن الأثر السياسي لحادث ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١. فإن من ارتكبه أيّاً كان موقعه أو انتماًءه، إنما ارتكبه في الغالب؛ ليصدم الأميركيين ويشعرهم بعدم الأمان، ويشعرهم بأن ثمة مخاطر يمكن أن تثور في داخل بلادهم. ذلك أن الشعب الأميركي منذ حرب الاستقلال. من أكثر من مائة سنة. لم يذق أبداً طعم أن يهدد في عقر داره، والولايات المتحدة محاطة من شرقها وغربها بأوسع مساحة مائة في الكورة الأرضية وبأكبر محظوظين في العالم. ولم تصل إليها معركة حربية قط إلا معركة بيرل هاربر بغرب الولايات المتحدة، عندما دمرت الطائرات اليابانية الكثير من قطع الأسطول الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية.

والحادث كما ذكر بعض المعلقين السياسيين جاء بالولايات المتحدة إلى واقع الأرض التي نعيش عليها، بعد أن كانت متشامخة في السماء خارج كوكبنا الأرضي. إذ صارت دولة يمكن أن يفعل بها ما يفعل في غيرها من كل بلاد العالم، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة. ولم يعد منها فقط في جغرافيتها السياسية المعزولة عن قارات العالم القديم، ولا في حائط الصواريخ المزمع إنشاؤه. وأمريكا كانت تنقل معاركها دائمًا خارج أراضيها، ولم تجرب من قبل أن يكون «الداخل» لديها أرضًا لمعركة.

والولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، بعد أن كانت تطاول الاتحاد السوفيتي بوصفه القوة النروية الثانية في العالم، وتناول المعسكر الاشتراكي الذي يضم الصين وشرق أوروبا مع الاتحاد السوفيتي ويشكل نحو ثلث سكان العالم، وبعد أن حققت تقدمها في ذلك، فهي اليوم تحارب دولة أفغانستان. البلد الذي يقى مستقلاً طول عمره. باستثناء الاحتلال السوفيتي. لأن دولاً أوروبية أو غربية لم تطمع في احتلاله من قبل، بسبب أن مغارمه تفوق مغارمه. وشعبه الآن بضعة وعشرون مليوناً يسكنون الجبال، وينتظمون في القبائل وتربطهم عقيدة الإسلام في أبسط تفاصيرها وتصوراتها.

إن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وتدمير مدنها وتدمير آلتها العسكرية البدائية الضعيفة، كل ذلك أمر حتمي ولا يتصور أن تفشل فيه الدولة الغازية بعد أن

عزمت عليه، ونجاح الولايات المتحدة في غزو أفغانستان ليس مما يجوز أن تفخر به صاحبة أكبر ترسانة عسكرية في العالم وفي التاريخ. وليس من عاقل ولا غير عاقل يستبعد أن تنجح أي دولة عظمى أو دولة كبيرة في غزو دولة من دول العالم الثالث، سواء في القرن التاسع عشر أو في القرن العشرين أو القرن الواحد والعشرين. والتحدي لا يظهر في مرحلة الغزو والاعتداء، إنما يظهر من بعد في مراحل ما يراد من استقرار وإمساك بالزمام؛ لأن ذلك لا يعتمد على القوة العسكرية والكفاءة القتالية وحدها، ولذلك فإن آثار الحدث الأفغاني لم تتم فصلها بسقوط حكومة طالبان ولا بضرر معاقل التنظيمات السياسية فيها.

ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة هنا لم تبدأ حربها إلا بعد أن أجهدت نفسها في كسب دعم الدول الأخرى لها، الأوروبية ثم روسيا ثم دول آسيا المحيطة بأفغانستان، ثم كسب سكوت الصين. وهي في ذلك لم تعتمد على قوتها وحدها، إنما على التفاهم مع الآخرين استعمالاً لأراضيهم أو ارتكاناً على دعمهم المعنوي أو سكوتهم، وأن من حارب بقوة غيره لابد أن يدفع الحساب ولا يحتكر ثمار النصر لنفسه، سيما إذا كان دائم الاحتياج إلى هذه القرى المحيطة «بالموقع» وما تملك من صلات عضوية وثيقة، حضارية وتاريخية وجغرافية وعرفية ولغوية ودينية، بذات الشعب المراد إخضاعه.

والحاصل أن القائمين على سياسة الولايات المتحدة فور أحداث سبتمبر أظهروا أمام العالم ما لم يكن ملحوظاً للكلافة من اضطراب وضعف وتردد وحيرة في التصدي للمشاكل المفاجئة، كما ظهر أن قوتها العالمية لم تتمكنها من السيطرة المفردة إلا بدعم من دول أخرى، بشرط هذه الدول الأخرى وبحفظات من جانبها.

وكل ذلك هو من مظاهر نسبية القوة الأمريكية، وأنها قوة مهما كان جبروتها فهي محدودة، وقد لا يفيد ذلك من هم في مثل ضعف شعوبنا الأفريقية الآسيوية في المدى القريب، ولكنه لا شك دخل في حساب تعاملات الدول الكبرى بعضها مع بعض؛ إذ يطمع غالبيها في أن يكون له في الموازين الدولية أكثر مما له الآن، وذلك في مواجهة الولايات المتحدة.

والخلاصة في النهاية فإن الحدث كشف ثلاثة وجوه للضعف في السياسة الأمريكية:

الأول: نقص نظريتها عن الأمان إذ أنها الخطر من داخلها.

الثاني: اضطراب وصولها إلى القرار وما كشف من اندهاش وحيرة.

الثالث: إنها تحارب معتمدة على قوة غيرها وليس على قوتها وحدها.

و كذلك الحادث يرهض بأننا في بداية البداية لنظام عالمي متعدد ، أي نظام متعدد القوى والأقطاب . سيمان أن الحدث الأفغاني قد نكش عُش وسط آسيا ، وجعل هذه المنطقة بؤرة مهمة من بؤر الصراع العالمي في العقود المقبلة ، وهي منطقة تحيط بها الصين والهند وباكستان وروسيا وإيران والدول العربية ، والصراع حولها الآن هو بداياته الأولى .

﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠).

من أيام العرب:
١١ سبتمبر عام ٢٠٠١
أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل تاريخ «١١ سبتمبر عام ٢٠٠١» تاريخاً عالمياً، وتريد بوجه خاص أن تثبته تاريخاً إسلامياً عربياً. أي تاريخاً يحمل علامة طريق في السياق العربي الإسلامي للأحداث، وأن البعض منا للأسف الشديد قد سقط في هذا الفخ، وطفق يردد في أحداثنا الجماعية والقومية وال محلية، يردد لفكرة «ما قبل ١١ سبتمبر» وما بعد «١١ سبتمبر».

إن ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو حدث أمريكي، يتعلق بالسياسات الأمريكية ويسiac أحداتها ووقائعها، هو عملية تدمير لرموز أمريكا بدا للأمريكيين ولنا أمراً يشين العزة الأمريكية المبنية على القوة المادية وحدها وعلى جبروت المتعة المسلحة. هو حدث بدأ من الأرض الأمريكية وانتهى إليها وقام تأثيره فيها. ولكن سياسة الولايات المتحدة بغضربة السيادة الدولية وبجرور العلو والهيمنة على العالمين، جعلته حدثاً عالمياً، لأنها سيدة العالم وحاكمته ولأنها هي «العالم»، وعلى عكس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه إذا عثرت دابة في أرض العراق سئل عنها أهل الخطاب يوم القيمة، على عكس ذلك تقول الولايات المتحدة أنه إذا عثرت بغلة في تكساس سئل عنها العالمين في هذه الدنيا ودفع العرب والمسلمون ديتها.

الأمر هنا ليس فكاهة وليس طرفة ثُبُدِي، ولكنه أمر له علاقة وثيقة بعملية «الإلحاد» «والاستبعاد» الشعوري والإدراكي، فمثلاً اقتحام شارون للقدس الشريف في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ليس حدثاً عالمياً، ولا ينبغي أن يكون حدثاً عربياً إسلامياً بمثيل ما ينبغي أن يكون ليوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من أهمية واعتبار.

(*) دراسات فلسطينية. العدد الخمسون. ربيع ٢٠٠٢.

إن البلد المتبع يميل إلى تأكيد أن تكون وقائع تاريخه وحاضرها هي وقائع وأحداث البلد التابعة له، وأن تستلب تلك البلاد من وقائعها وتاريخها وأحداثها. وسيادة أي بلد على بلد تستلزم لدى السيد أن ينبع نظره التابعين على وفق نظرته ويلحقهم به من زاوية الرؤية والثقافة وطريقة التفكير. ولست أجد المناسبة الآن للإكثار من ذكر الأمثلة على ذلك، وحسب القارئ أن يستدعي من رصيد ثقافته ما يتعلق بهذه المسألة. وأن أكثرها عموماً تقسيم تاريخ العالم كله وفقاً للمنتظور الأوروبي لتاريخ أوروبا وحسب وقائع ذلك التاريخ الخاص، من حيث العصور القدامية التي انتهت بسقوط روما والعصور الوسطى التي انتهت بسقوط القسطنطينية أو بعصر النهضة وهكذا، وأن الواقع والأحداث في تعميم أهميتها على الآخرين تتطوى أيضاً على تعميم أو صافتها على هؤلاء الآخرين ونزعهم من أن يكون لهم مفاهيم خاصة ونظرة خاصة. إن الأمر هنا يمس صميم الإدراك والوعي الذي يراد زرعه في الآخرين أو محوه لدى الآخرين.

والامر الثاني أن السياسة الأمريكية أرادت أن تلقى عباءً أزمنتها على الخارج وعلينا نحن بصفة خاصة، نحن المسلمين والعرب، تلقينها علينا من حيث المسؤولية ومن حيث الحل. أما من ناحية المسؤولية فإن الأمريكيين حملونا تبعه الحادث بعد حصوله بساعات معدودة، قبل أن يجرروا تحقيقاً أو حتى أن يبدأوا به، وعيثوا الشخص الأمر والتنظيم الفاعل، ثم نسبوا كل ذلك لا للبلد الذي يقيم به الأمر والفاعل فقط، ولكن نسبوه إلى المسلمين بعامة وإلى الإسلام وتعاليمه ومبادئه على نحو أعم. والأمر لا دليل عليه والفاعل لا دليل عليه والجماعة تؤخذ بفعل الفرد الذي لم يثبت، والكثرة تؤخذ بما ينسب إلى القلة بغير دليل، وهذا اتهام كامل صريح يواح، لكل أصول التحضر وقواعد الإنسانية منذ عهد الفراعين.

وأما من ناحية الحل، فإن كل الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وجدت في الحادث مناسبة لتحقيقها، لما يتسم به للأمريكيين من استخدام القوة واتهام الحرمات وضرب الشعوب واتباع حملات التدمير والتخريب والإبادة والإذلال والإخضاع بحجة أن

الأميركيين يدافعون عن أنفسهم. وهكذا ساغ لدليهم أن يقنعوا العالم أن مسألة الأمن الداخلي الأميركي تجربى صيانته في أفغانستان، عبر المحيطات والبحار والصحاري والجبال، وصارت الكرة الأرضية كلها ضامنة للأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأهداف التي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها وترسيخها الآن، هي أهداف سابقة على حادث ١١ سبتمبر، إنها تنشئ قواعد لها في وسط آسيا في أفغانستان جنوبى روسيا وغربي الصين وفي وسط المنطقة الملاصقة للهند وياسستان وإيران وجمهوريات آسيا الإسلامية، كما أنشأت مواطىء أقدام لها في البلقان في أحداث الصرب، وكما رسمت وجودها في الخليج العربي بعد حرب العراق في عام ١٩٩١. وهي تبعث عسكراً لها وخبراء عسكريين في اليمن وفي جورجيا وفي الفلبين.

أردت أن أوضح أن الحدث حدث أمريكي في بدئه وفي متهاه، بل وفي الآثار المطلوب ترتيبها عليه، وأن وقوعنا في شرك أن نعده من أحداثنا وواقعنا تارينا، أن ذلك يفيد أننا نسلم بأن نستبعن ونلحق بال التاريخ الأميركي ونصير مجالاً محكوماً بواقعه.

ونحن لابد أن نتمسك بحقنا في استقلال إدراكنا التاريخي وحقنا في أن يكون لنا تاريخنا وأحداثنا مما كان يسمى قديماً «أيام العرب» أو أيام المسلمين. وفي الستة أشهر الأخيرة فإن من أيامنا ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ عند غزو الأميركيين لأفغانستان وليس ١١ سبتمبر. ومن أخطر أيامنا في الستين الأخيرتين اتفاضة فلسطين في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، ثم ما يجرى من يومها وحتى اليوم وحتى الغد القريب والغد البعيد، فإن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لمرحلة تاريخية لا أعرف متهاها.

إن ما يعنينا من ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو أثره، أى أثر السياسة الأمريكية التي أفصحت عن نفسها بعده، أثر ذلك في أيامنا العربية المعيشة، وأهمها الآن ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

المشكل المهم في ظني الذي أثارته ولا تزال تثيره اتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، يتعلّق بالعلاقة بين الأمة والدولة في نظمنا العربية المعاصرة ، أي العلاقة بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي .

في عام ١٩٤٧ ، ظهرت المقاومة العربية للمشروع الصهيوني بنشاطٍ أهلي ، من تنظيمات شعيبة ومتطوعين أفراد شكلوا فرقاً أهلية للتدريب والمقاومة ، ثم استبعد هذا النشاط واستوّعّب أو ظن أن لم تعد له فاعلية ، عندما دخلت الجيوش الناظمية العربية أرض المعركة من مصر والأردن والعراق وغير ذلك . وكانت النتيجة التي عرفناها وما زلنا نعايش آثارها ، وهو ظهور دولة إسرائيل واستقرارها النسبي وتوسيعها عن مشروع التقسيم الذي كان مطروحاً من الأمم المتحدة . كما في عام ١٩٤٨ وبعض عام ١٩٤٩ نحارب بجيوش ناظمية ، وكانوا هم المستعمرون الغازون يحاربون بأساليب حرب العصابات وكانت هذه مفارقة تاريخية وسياسية .

نحن نعرف أن غالباً حركات التحرير والمقاومة الوطنية اتّخذت سبيلاً للحركات الشعبية في مواجهتها لقوى الاحتلال الأجنبي . ليس فقط لأنّ وسائلها المحدودة هي ما يمكن للحركات الشعبية امتلاكه ، ولكن لأنّه أكثر ملاءمة لطبيعة المعركة ، وأكثر إدراكاً لمكان القوة لديها الآتية من الشمول الشعبي ، وأكثر إدراكاً لمكان القوة لدى خصمها فتتفاداها ول مجالات الضعف منه فتضغط عليها . ولا أريد أن أستطرد بشرح مدرسي قد يكون القارئ أعرف بها مني ، ولكنني أشير إلى ما يؤيد هذا النظر من تجارب حركات التحرير في الصين وفي فيتنام وفي كوبا وفي الجزائر وفي بلاد كثيرة في أفريقيا وأسيا على مدى القرن العشرين .

نحن نذكر من وقائع التاريخ المصري المعاصر لنشوء دولة إسرائيل ، أنه ما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ ظهرت بدايات حركات كفاح شعبي مسلح في منطقة قناة السويس ، حيث كانت القاعدة العسكرية البريطانية ، وكانت حركات ترد من تنظيمات أهلية ، وكانت الدولة المصرية تغض النظر عنها ، وكان جهد السياسة

البريطانية أن تدفع الحكومة دفعاً إلى موقف صدام مع الإنجليز، بلغ ذلك حد ضرب مبني محافظة إسماعيلية بالمدافع وقتل رجال الشرطة المدافعين عنه، مما أعقبه مظاهرات اليوم التالي في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، وحريق القاهرة وإقالة الحكومة الوطنية وغير ذلك.

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، لم يكن من شرعيتها أن تسمح بقيام الأحزاب، بله أن تسمح بأن توجد مقاومة شعبية مسلحة ضد الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس، كانت ثورة وطنية تعتمد نهجها في عملها الوطني الارتكاز على جهاز الدولة وحده وعلى النشاط النظامي الرسمي وحده. ومن جهة أخرى فهي لا يمكن وفقاً لأى نوع من أنواع الحسابات السياسية أو العسكرية أن تشن حرباً نظامية بالجيش ضد قوات الاحتلال البريطانية، ومن جهة ثالثة فهي لا يمكن ب موقفها الوطني وتوجهها التحرري أن تتغافل عن هدف تحرير أرض مصر من الاحتلال العسكري الأجنبي.

تصالحت ثورة ٢٣ يوليو مع نفسها هدفاً تحريرياً وطنياً ونهجاً نظامياً وملاءمة سياسية، بأن اعتمدت على المتطوعة في الكفاح المسلح من رجال الجيش ومن تربطهم بها صلات وثيقة، وكان من هؤلاء من بعد من أسسوا أو شاركوا في وجوه أنشطة الأمن القومي في مصر على مدى الخمسينيات والستينيات، حسبما نعرف من المذكرات السياسية وأحاديث الذكريات التي رويت من بعد.

وبدأت الثورة بعد ذلك تستفيد من هذه التجربة في عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ وتبع هذا الأسلوب ذاته في فلسطين، وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية بموجب اتفاقيات الهدنة وقتها. وهاجمت القوات الإسرائيلية الجيش المصري في غزة، هاجمته في حادثة الصابحة وما ماثلها بما كشف عن ضعف في الجيش وأخرج قيادة الثورة المصرية أمام جنودها وأمام شعبها، ومن ساعتها بدأت معركة بحث مصر عن السلاح والتدريب، طلبته من أمريكا، فلما بدا من الولايات المتحدة امتناعها هي ودول الغرب كلها عن تلبية مطلب مصر إلا بدخول مصر في الأحلاف العسكرية الغربية، اتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الاشتراكية وبدأت

توجهها السياسي نحو هذه البلاد ومشاركتها في سياسة عدم الانحياز، مما هو معروف مشهور.

والمهم في سياق الموضوع الذي أعرض له أن مصر منذ أحداث الصابحة في عام ١٩٥٥ عدل عن خط العمل ضد إسرائيل عن طريق العمل التطوعي والمساندة في الكفاح الشعبي، عدل عن ذلك إلى منهج خوض الصراع من خلال القوى النظامية للدولة ولقواتها المسلحة. وتأكد ذلك بعد العدوان الإسرائيلي الإنجليزي الفرنسي على مصر في عام ١٩٥٦ وصارت المواجهة مع إسرائيل هي مواجهة نظامية ورسمية في الأساس.

ومن جهة أخرى، عن داخل فلسطين، فإن ما حصل في السينين العجاف ما بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٠ ليس أمراً تاريخياً عادياً، ليس مجرد انتكasa ولا مجرد هزيمة، وليس فشلاً ولا تصفية لحالة ثورية، ولا كان كذلك تغييراً للدولة أو نظام ولا كان تغييراً في موازين القوى السياسية والاجتماعية، ولم يكن مجرد احتلال لبلد. كان كل أولئك وأكثر كثيراً. كان اقتلاعاً لشعب وتصفية له.

نشأت إسرائيل في أراضي فلسطين التي نراها الآن على الخريطة، وهجرت الفلسطينيين المقيمين بهذه الأرض من أراضيهم وبيوتهم ومصانعهم، هجرتهم إلا مائة ألف ويعض عشرات من الآلاف، وصار المهجرون لا جئين في مخيمات ما بقي من أرض فلسطين في أيدي العرب وفي الأقطار المجاورة، وأل كثير منهم إلى خارج هذه البقاع. وما بقي من فلسطين في الضفة الغربية لنهر الأردن سيطرت عليه إمارة شرق الأردن وصارا معاً المملكة الأردنية الهاشمية، ثم قطاع غزة الذي آل إلى الإدارة العسكرية المصرية بوجب اتفاقية الهدنة في عام ١٩٤٩. ونشأ في جامعة الدول العربية كيان سياسي سمي «حكومة عموم فلسطين» ما لبث أن لم يجد أرضاً ولا شعباً ولا محكومين، فاندثر الكيان ودرس وذرته الرياح.

إن اقتلاع شعب من أرضه وتهجيره عنوة وضم أشلاء بلاده الباقي إلى دول أخرى أو لواءات تتبع دولاً أخرى، كل ذلك قوض في البداية التكوينات المؤسسية والأبنية التنظيمية التي كانت تتصنف فيها الجماعات الشعبية، وتنتظم أحزاباً وجماعات وطوائف وطبقات وعشائر وجهات إقليمية. انهارت التكوينات بفعل

الشتات والتزيف البشري. ثم مع الاستقرار النسبي في المآلات الجديدة بدأت ببطء وعلى مدى السنين في المخيمات والملاجئ ومجالات العمل في شتى الأنجاء العربية وغير العربية، بدأت ببطء حركات التشكيل والتهيؤ للتجمع في أحزاب وجماعات وتكتوينات رسمية معترف بها أو عرقية متعارف عليها. ولكن إعادة التشكيل هذه جرت في ظروف تاريخية مختلفة عما كان عليه الوضع قبل الاقلاع.

[٤]

أنا طبعا لا أبيع الماء في «حارة السقاين» فأحكي للفلسطينيين عن تاريخهم، ولكنني فقط أتلams مع وقائع التاريخ من الزاوية التي تساعد في الكشف عن المشكل الذي أحاول طرحة، فأشير إلى التوصية التي اتخذت في مؤتمر القمة العربية الأول في مايو عام ١٩٦٤ بتكوين كيان فلسطيني وإلى نشأة حركة التحرير الفلسطينية ومنظمة التحرير بشعارات التحرير والعودة والسلاح، وبطء ثورها، ثم بدء ازدهارها بعد الهزيمة المصرية السورية الأردنية في عام ١٩٦٧، فهي قوية مع الضعف النسبي للدول والخفوت النسبي لمبدأ المواجهة النظامية بين دول المواجهة والدولة الإسرائيلية.

وكانت إسرائيل قد احتلت قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، فتحقق انفصال فلسطيني «بالفعل» عن سياسات الحكومات العربية المجاورة. ثم تخلت الحكومة الأردنية عن الضفة الغربية وتركتها للفلسطينيين، فتحقق الانفصال القانوني أيضا. ولكن بقيت الكيانات الأساسية المشخصة لفلسطين تعتد في تكتويناتها الشعبية على فلسطيني الخارج، وكذلك في كواذرها الأساسية ذات الأثر الأقوى. إن هذه التشكيلات بنفوذها ونشاطها بين فلسطيني الخارج قد أنجزت مهمة كبرى، وهي أنها صارت لدى الفلسطينيين المتشرين في سائر البلاد العربية وغيرها، صارت «منظمة» تشخص لهم الوطن، وليس مجرد حزب أو تنظيم سياسي، صارت مشخصا للهوية الفلسطينية في خارج فلسطين وبين المتشرين بالخارج، وليس مجرد تنظيم سياسي من تنظيمات متعددة، تتعدد بتنوع الأهداف والمناهج السياسية.

ولكن من الجهة المقابلة، فإن هذه الطبيعة «الخارجية»، الطبيعة المترخصة من النشوء التنظيمي العضوي بين شعب الخارج والحياة السياسية في خارج الأرض الفلسطينية، هذه الطبيعة جعلت أثر الخارج وسياسات حكوماته أقوى من أثر الداخل، سواء أثر الحكومات العربية الوطنية التي كانت وبيت تعلم في الشأن الفلسطيني، أو أثر القوى السياسية لأنظمة الدولية التي تساند الحق الفلسطيني مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً. وغلب ذلك عليها الصبغة السياسية لحكومات التحرير الوطني العربية في الستينيات والسبعينيات، صبغة التحرير الوطني مع رفض الأحلاف مع معاوادة الاستعمار الغربي مع التحالف مع الدول الاشتراكية مع شوق لنوع من التنمية الاقتصادية شبيه بما في هذه الدول العربية، ومع تنسيق مع حكومات وأنظمة التحرر الوطني.

والشكل هنا أن أنظمة التحرر الوطني في بلادنا العربية في الستينيات والسبعينيات، كانت تشغله أو ضاعها الداخلية أكثر مما يشغلها هدف تحرير فلسطين، وكان يشغلها هدف تحرير أراضيها القطرية المحتلة بأكثر مما يشغلها هدف تحرير الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة. أو بعبارة أخف فإن أهداف الحكومات الوطنية العربية في ملاحقة مشاكل التنظيم والبناء الداخلي لدى كل منها وفي تحرير أراضيها القطرية المحتلة من إسرائيل، كان كل ذلك يزاحم لديها الهدف الفلسطيني في تحرير أراضي الضفة والقطاع. والشكل كذلك أن المواجهات بين الدول تشير احتمالاً غالباً يتعلّق بالحروب النظامية، وأعباء الحروب النظامية في ثقلها وفي نوعياتها تختلف اختلافاً كبيراً عن نوع أعباء المقاومة الشعبية وأثقالها.

والهم هنا أنه مع شعور الحكومات العربية بقدر من التضامن بين بعضها البعض يزيد لدى بعض البلاد وأنظمة وينقص لدى البعض الآخر، بلاداً وأنظمة، ومع إدراك هذه الحكومات بتدخل قضايا أنها القومى مع غيرها من البلاد العربية الأخرى، بدرجات تتفاوت ومقادير تزيد وتنقص، ومع كل ما تفرضه الأوضاع الشعبية من امتزاج، ومن واحديّة الثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتشكل النفسي المتشابه، ومع بلوغ عوامل التقارب والامتزاج مداها الأكبر لدى حكومات التحرير الوطني، مع كل ذلك ورغم كل ذلك تظل الذاتية القطرية والحدود الإقليمية، تظل محددة لمسؤولية حكومات التحرر الوطني والنظم المستقلة. وأن

القسمَ الوارد في دستور كل دولة من الدول العربية الذي يقسمه أولو الأمر فيها لتولى شئونها العامة هو قسم بأن «أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه» يقصد أراضي الدولة القطرية، لذلك فإن هناك من احتفظ بدولته بغير الأرض التي احتلت فأعلن تخليه عنها للفلسطينيين وتركها لهم للإسرائيليين، بعد أن احتلوها. وذلك مثل ما كان من الأردن، وهناك من حارب وفاوض لتحرير أرضه القطرية وحدها وذلك مثل ما كان من مصر، وهناك من مكث يتربص مثل ما لا تزال سوريا عليه من حال. ولم تكن هذه هي المشكلة، فإن كل ذاتية تسعى لأن تتحقق بأقصى ما تمكنها الظروف المحيطة بها. وإنما المشكلة ترإى من أن «الذاتية» الفلسطينية في مرحلة الوجود بالخارج كانت لا تفرض نفسها على الآخرين بما يليق بحجمها وأهميتها، بل إنها كانت مستوعبة وملحقة بذاتية كل من الأقطار العربية الأخرى ومشاكل حكومات كل قطر. وبقيت كذلك حتى ظهرت الذاتية الفلسطينية من داخل الأرض الفلسطينية وحتى عادت قوة الخارج إلى داخل أرضها المحتلة، واندمجت مع الحركة الشعبية الداخلية.

إن حكومات التحرر الوطني وأنظمته التي عرفتها بلادنا العربية في الخمسينيات والستينيات، حقق كل منها الاستقلال الوطني في المجال القطري والإقليمي، وبقيت معركتها مع الاستعمار ومع النفوذ الأجنبي وضغوطه الآتية من القوى العالمية الكبرى، بقيت هذه المعركة مستمرة، وبقي إدراك هذه الحكومات والنظم التحررية لاستمرار معركة التحرير قائماً، ولكنها نقلت عبء معارك التحرر إلى خارج حدودها الإقليمية والقطرية. والتحرر لا يستكمل داخل حدود الدولة فقط إلا بحفظ الأمن فيما وراء الحدود، بتوفير درجة من درجات الأمان في الخارج، ومن هنا جرت سياسة رفض الأحلاف العسكرية ودعم عدم الانحياز مما عرفته السياسات العربية الوطنية في الخمسينيات والستينيات.

وكانت المواجهة مع إسرائيل من مجالات هذا العمل السياسي خلال هذه المرحلة، فصارت قضية فلسطين والوجود الإسرائيلي هي مجال يتدخل فيه مفاهيم الأمن القومي العام للبلاد العربية بعامة ولدول الجوار الفلسطيني بخاصة، تتدخل فيه هذه المفاهيم مع مفاهيم الأمن القطري والإقليمي بـالقاء عبء المعركة خارج القطر المحرر حتى لا يتسرّب إلى الداخل. لذلك كانت السياسة القطرية لحكومات

التحرر الوطني بالنسبة للفلسطينيين تكاد تقتصر أحياناً (أو تقتصر كثيراً) على الإثارة وإبقاء القضية حية وخوض المعركة السياسية خارج الحدود، وبناء الجيوش النظامية للردع وللدفاع عن الحدود القطرية الإقليمية. وجاءت الحروب كلها في هذا الإطار، في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧، جاءت هجوماً إسرائيلياً على الحدود القطرية الإقليمية، وجاءت حرب عام ١٩٧٣ سعياً لازاحة الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي القطرية المحتلة. وكذلك حرب الاستنزاف التي جرت بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠.

وبعد حرب عام ١٩٧٣ ذكر الرئيس السادات كلمته الشهيرة، إن هذه الحرب هي آخر الحروب. وكان لهذه العبارة وقع الصدمة في نفوس الوطنيين وقتها. ولكننا الآن بعد أكثر من ربع قرن على ذكرها، وبعد ما جرى في الساحة العربية والفلسطينية بعدها، يمكن أن نذكر أنها إن كانت آخر حروب النظامية التي تقوم بين جيوش الدول المحيطة بفلسطين وبين إسرائيل، فإن الحركة الفلسطينية الشعبية وحركات الجهاد الشعبية قد انطلقت من عقالها بعد ذلك. ولم تعد الدول ونظمها وجيوشها النظامية وسياساتها على الساحة الدولية، لم تعد هي قوة المواجهة ولم تعد هي المسيطرة على حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وانطلقت حركات المقاومة الشعبية وحركات التحرير من عقال هيمنة الدول. لم يجر ذلك مباشرة ولا جرى سريعاً، إنما جاء بعد تردد واضطراب واختلافات كثيرة، استغرقت باقي السبعينيات ومعظم الثمانينيات، وقد تكون استغرقت بعض التسعينيات كذلك.

[٤]

جاءت الاتفاقية المبرمة في عام ١٩٧٩ بين الدولة المصرية وإسرائيل لترسم حداً فاصلاً بين عصر الحروب النظامية لتحرير الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وبين عصر آخر لم يتبلور وقتها بعد، وإن كانت ملامحه الآن تأذن بالتشكل.

وأنا هنا أحاول أن أضع رؤية تاريخية سياسية ، وليس قصدى تأيد أحداث تمت في الماضي ولا نقضها ، ولكنني أجتهد في تبين ما ترتب عليها من آثار ، سواء المتوقعة أو غير المتوقعة ، وأن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين حكومة مصر وإسرائيل ، قد واجهت مقاومة عنيفة وهجوماً حاداً من غالبية القوى السياسية الوطنية ، سواء في مصر أو بين العرب بعامة . وأكاد أتجاسر بالقول بأنه إن كانت الاتفاقية أبرمت ونفذت برغم هذه المقاومة ، فإن هذه المقاومة الوطنية المصرية والعربية قد استطاعت أن تحد من آثار الاتفاقية وتضعف من فاعليتها بأكثر مما استطاع موقعها الاتفاقية أن ينفذوا من أحكامها ويحققوا من أهداف تطبيقها .

ونحن نتعلم من هذا الحدث ومن غيره من سوابقه الكثيرة في التاريخ والسياسة ، أن من يعارضون حدثاً معيناً ، لا يذهب جهد معارضتهم هباءً إذا وقع الحدث على غير ما كانوا ينشدون ، لأن معارضتهم هذه إن لم تستطع أن تمنع وقوع الحدث فهي بالأقل تجد أثراً لها في الحد من نتائجه أو في صرف نتائجه عما كان يتوقع المؤيدون وعما كانوا يريدون .

كان أمل المبرميين للاتفاقية أنها تنهي الصراع بين مصر وإسرائيل ، وهي فعلاً أنهت الحروب النظامية بين البلدين ولكنها لم تنه الصراع ، أنهت أساليب الصراع ولم تنه الصراع ذاته . وتحول الصراع بين البلدين من حروب جيوش نظامية إلى ما يمكن أن نسميه «الأساليب الدولية الإسلامية المشروعة» وهي العمل من خلال المفاوضات وبالضغط الدولي وتحويل الشرعية الدولية للصالح العربي والاستناد إلى المواثيق الدولية والعمل الدبلوماسي لتوسيع نطاق ما يحفظ الأمن القومي المصري .

وكان أمل المبرميين للاتفاقية أنها تفضي مباشرة إلى التطبيع وإلى بدء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وإنسانية على كل المستويات ، ولكن هذا الأمر لا أقول لم يتحقق ، ولكن أقول إن ما تحقق منه هو أقل القليل ، بسبب التعبئة الشعورية الشعبية العامة ضد التطبيع وضد إنشاء أية علاقات شعبية أو إنسانية أو تجارية مع الإسرائيليين ، وبسبب محاذير الأمان القومي وأمن الدولة التي فرضت نفسها على سياسة الدولة أيضاً .

وكان أمل الميرمين لاتفاقية أن تكون عازلة لمصر عن العرب، كما عزلت اتفاقية لوزان تركيا عن بلاد المسلمين وشعوبهم منذ إبرامها في عام ١٩٢٣، ولكن لم يحدث لمصر باتفاقية عام ١٩٧٩ ما حدث لتركيا باتفاقية عام ١٩٢٣، وإيضاً عن هذه النقطة، فإنه بعد الحرب العالمية الأولى احتلت جيوش الحلفاء بعض أراضي الدولة العثمانية في الأناضول وحاصرت إسطنبول العاصمة، وبدأت حركة المقاومة لذلك بقيادة كمال أتاتورك، وأبرمت اتفاقية لوزان في عام ١٩٢٣، ومؤداتها فيما كتب بها وما لم يكتب أن تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضي تركيا مقابل أن تسقط تركيا أي ادعاء لها يتعلق بعلاقاتها بالبلاد والشعوب الإسلامية الأخرى، ففصلت السلطنة عن الخلافة في عام ١٩٢٢ ثم الغيت الخلافة في عام ١٩٢٤، ولم تقترب تركيا من بعد من أي دولة إسلامية أو عربية، من ذلك الوقت حتى الآن.

وبالنسبة لاتفاقية عام ١٩٧٩، فقد كان ثمة هدف مماثل لدى موقعي الاتفاقية من الإسرائيليين وظهيرهم الأمريكي، وهو أن يجعل الإسرائيليون عن أرض سيناء بمصر مقابل أن ترك مصر أي ادعاء بدور عروبي لها وأن تعزل عن العرب شعوبها وقضائها. وهذا الهدف لم يتحقق على الصورة التي أريدها وقتها، وبعد أكثر من عشرين سنة على إبرام الاتفاقية، فإن علاقات مصر بالدول العربية وشعوبها والعلاقات بين الشعوب لم تتخلص على ما كان الآخرون يقصدون. حتى الدولة المصرية لا يزال لها شئون عربية واضحة وسياسات عربية وتدخلات عربية، أيا كانت وجوه الرأي في أي من ذلك على التعيين.

نحن ندرك من آثار اتفاقية عام ١٩٧٩، أنها جعلت سيناء منزوعة السلاح مثلاً، فهي ليست تحت السيادة العسكرية المصرية كاملة، وندرك أن ثمة قيوداً تحد من الإرادة السياسية المصرية في مواجهة عدد من الأوضاع ذات الأثر السلبي على الشئون المصرية. وندرك أن الاتفاقية كانت عازلة به حجم التأثيرات السياسية الأمريكية، ولكن تظل المحصلة النهائية حتى الآن، أن اتفاقية عام ١٩٧٩ لم ترتب كل ما كان يأمل الإسرائيليون والأمريكيون أن يتحقق منها، وأن المعارضة السياسية المصرية والعربية التي واجهت هذه الاتفاقية قد ساهمت في التقليل والتحدي من الآثار السلبية التي كان يمكن أن تترتب على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية حسبما كان يقصد الإسرائيليون والأمريكيون منها.

تبقى نقطة مهمة، فإن استبعاد الحروب النظامية من الشأن الفلسطيني، معبقاء الصراع العربي الإسرائيلي قائماً ومحتملاً، إن ذلك أوجد حاجة ضرورية للتفتيش عن أسلوب آخر يدار به الصراع. إن نشاط الدول والحكومات العربية في إدارة هذا الصراع بالوسائل السلمية المشروعة على الصعيد الدولي لا يكفي لجسم صراع من هذا النوع الدموي المحتمل الذي يعتمد فيه الغزاة على طرد الشعب الفلسطيني من أرضه ودياره والاستيلاء عليها عنوة ونهباً. الصراع السلمي المشروع هنا يصلح وسيلة مساعدة ولا يصلح وسيلة أساسية. ومن هنا صار دور الدول والحكومات العربية في هذا الشأن هو الدور الثانوي المساعد أو المساند، وهو الدور التابع وليس المتبوع من حيث الأداء الوظيفي الفعال. وشغر دور الأصيل سينم محدودة حتىرأينا وشاهدنا أحداث انتفاضة عام ١٩٨٧.

وإذا كان ابتعاد دور الحروب الرسمية النظامية في هذا الصراع باتفاقية عام ١٩٧٩ هو ما أفسح المجال الشعبي لظهور الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧، فسبحان من يخرج الحى من الميت «لا إله إلا هو، العلي القدير».

[٥]

نحن نعلم بالاستقراء من ملاحظة حركات التحرير في العصر المعيش وعبر القرنين الأخيرين، أنه لا وجه للمقارنة بين القوة العسكرية النظامية للمستعمرين والدول الكبرى المعتدية وبين مثيلتها في دولنا، ولو كان ثمة وجه موازنة بين الجانبين ما وقع استعمار ولا احتلال ولا عدوان متند الأثر متطاول مع الأزمان. هزمنا الاستعمار بالحروب النظامية وأخرجناه نحن من ديارنا بالمقاومة الشعبية، التي تتراوح ما بين حروب العصابات وعمليات الاغتيال والتخرير تحرى من رجاله ومؤسساته في الأرض المحتلة. وأنه بالنظر إلى آلة الحرب النظامية ستبقى الدول الكبرى وصناعتها هي الأقوى مادياً والأمهر علمياً وتقنياً، وأنه بالنظر إلى تكلفة الحروب النظامية ستبقى هي الأقدر عليها.

ونحن نعرف - والقارئ أعرف مني - بأن وسائل المقاومة الشعبية توهن العضد وترهق العصب وتستنفذ الطاقة وتجعل وجود العدوان شديد التكلفة، وبها مع

الوقت ينهاز الشعور بالأمن لدى الوجود العدوان، وفي كل الأحوال يتحول الربح المترقب من العدوان إلى خسارة واستنزاف موارد. ونحن نعرف حجم الخسائر البشرية التي تكبدها الفيتانميون مثلاً في مقاومتهم الاحتلال الأمريكي، ولكنهم أخرجوا أقوى دول الأرض من أرضهم وأخافوها أن تكرر الصنيع نفسه عقدين من الزمان. ونعرف أن الروس قتلوا ما يشارف المليونين من الأفغان، ولكنهم رحلوا في النهاية وانهارت قوتهم الدولية.

لذلك كان عام ١٩٨٧ ﴿عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (سورة يوسف، الآية ٤٩)، إذ أعلنت المقاومة الشعبية الفلسطينية عن نفسها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدأت به مرحلة جديدة للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. واستخدمت أولاً وسائل العمل الشعبي الداخلي من تجمعات ومظاهرات ورمي بالحجارة، ثم ثما ذلك إلى استخدام وسائل العنف الشعبي. وحركة المقاومة من الداخل وإن كانت أكثر كلفة من حيث ما يهرق من دم عزيز، فهو أكثر استقلالاً وأبعد عن إمكان فرض التبعية عليها وأمنع إزاء الضغوط الدولية والحكومية الخارجية. وهي من ثم أفعل من حيث التتائج إن شاء الله.

ونحن نعرف من المطالعات عن حركات التحرير، أنه وجدت في بعض الأحيان أقسام من قوة التحرير داخل الأراضي المحتلة وأقسام أخرى وجدت خارجها، وإن أدى ذلك في مدى زمني ما إلى وجود تناقض أو تباين في السياسة وفي أسلوب تقدير المواقف ورسم السياسات. وإن كلام من الفريقين يعكس في نظرته إلى الواقع وفي تقديراته رؤيته من الزاوية التي يرى منها الأحداث وبالأثار التي ترد إليه من العوامل المحيطة به، ويفك ذلك ويزيد من تأثيره ما قد يكون موجوداً من انفصال تنظيمي.

طبعاً في هذا الصدد، لا يستطيع أحد أن يرجح قوة على أخرى بوجب نظرى يتعلق بوصف لصيق بها، وقد ترى حركة الداخل في نفسها أنها أصدق تمثيلاً للشعب الذي يعاني وأنها أدق في ملاحظة أوضاع قوته ووجوه ضعفه، وقد ترى في حركة الخارج أنها تبني على مفهوم تصورى عن الشعب والوطن وأنها أكثر تأثراً بأوضاع وسياسات الدول المحيطة أو القوى العالمية وأنها تميل إلى المبالغة من

أثر الخارج وعلاقاته الدولية. وقد ترى حركة الخارج أنها أكثر افتاحاً على الظروف الخارجية المؤثرة وأنها أوثق صلة بجماهير المواطنين المتشرين بالخارج، إلى غير ذلك من الاعتبارات. وليس المهم الترجيح بين وجوه النفع التي تملكها كل حركة، إنما المهم هو كيف يمكن تجفيف الجهود والتنسيق بين الحركات إن لم يكن توحيدها.

وإذا كان قد أمكن الإشارة فيما سبق إلى حركة الخارج الفلسطينية، فقد كان لها بطبيعة الحال وجودها الداخلي المرئي وغير المنكورة، كما ظهرت في الداخل على مدى الثمانينيات حركة اكتسبت السمات الشعبية والخصائص السياسية، التي تميزت بها الحركات السياسية الشعبية في البلاد العربية مما ظهر في السبعينيات والثمانينيات، وهو السمت الإسلامي الوطني. ودعم هذا الظهور أن العلاقات الدولية الخارجية صارت أقل دعماً للحركة التحريرية الفلسطينية، إذ ضعف الاتحاد السوفيتي، وعقدت مصر صلحها مع إسرائيل، وأجلت منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان وعن أراضي دول المواجهة وأتيح لها فقط الوجود بعيداً في تونس. ثم ضرب النظام العربي ضربة عنيفة بحرب الخليج الثانية في عام 1991.

جرت الأحداث في هذا الإطار بأن أعلنت إنشاء الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الفلسطيني بالجزائر في عام 1988 مع قبول قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في عام 1947 وقرارى ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، وجرى ذلك في إطار الاعترافات الدولية، ثم حضور مؤتمر مدريد في عام 1991، ثم انعقد اتفاق أوسلو مع إسرائيل في عام 1993. وجرى الاعتراف بدولة إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالجانب الفلسطيني، الذي كان قد أعلن دولته في عام 1988، الاعتراف به بوصفه «السلطة الوطنية» مقابل عودته إلى أرض فلسطين.

ومرة أخرى فسبحان من يخرج الحى من الميت، كانت عودة قوة الخارج الفلسطينية إلى أرض فلسطين زاداً ودعاً وقوة لحركة الداخل والثأر شمل قوة التحرير الفلسطينية بأجنبتها وفصائلها وانصهرت القواعد الشعبية في لهيب مقاومة الاحتلال الصهيوني، بارك الله فيهم وسدّد خطاهم. وظهر ذلك في اتفاقيات الأقصى منذ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وبهذا فإنه على مدى السنوات العشرين الماضية، آلت حركة التحرير وحركة المقاومة، من تصدر الحكومات والقوى الرسمية النظامية، إلى تصدر قوة المقاومة الشعبية. وألت من التبعية لسياسات الحكومات إلى أن تكون أصلية عن نفسها ويتحول النشاط الرسمي النظامي للدول إلى نشاط مساعد. وألت من الازدواجية بين حركتي الداخل والخارج إلى أن تصير كلها حركة داخل على تجانس وتناسق إن شاء الله، وكان فضل الله عليك عظيمًا.

[٦]

بقيت المشكلة التي لم يتبلور لها حل بعد، لأن فلسطين لم تستعمر ولا قام بها المشروع الصهيوني وتبتته الدول الكبرى المسيطرة ، لم يحصل ذلك طبعا في فلسطين وأرضها فقط ، ولكن حصل ذلك لوقعها في سياق الأمة العربية والأمة الإسلامية ، ولأثرها المهدد لأمن كل من هاتين الجماعتين المتداخلتين وللأقطار وللدول القطرية التي قاتلت فيهما ، وقد اختيرت فلسطين لا لذاتها فقط ولكن لغيرها أيضا . وهذه نقطة محسوم صحتها من الناحية التاريخية والناحية السياسية .

إن المعركة بشأنها أعم وأشمل لدى الطامعين فيها من أن تتحصر في هذا الموقع ، وأن الحرص على اقتناصها هو حرص على السيطرة على شعوب وأم وثروات وموقع جغرافي سياسي . وأن مواجهة ذلك كله يتquin أن تجري بهذا العموم والشمول ، فليست فلسطين شأنًا فلسطينيا فقط ، وبقدر ما يكون المشروع الصهيوني الإسرائيلي الأمريكي مهددا للعرب والسلميين ، يجب أن يكون مواجهها منهم جميرا ، وخاصة البلاد العربية .

ونحن نعرف أن فلسطين هي المجال الجغرافي للقدس ، وأن فلسطين كلها قدس كما يعبر البعض بذلك . ونعرف أن القدس بخاصة وفلسطين بعامة هي أكثر ما يجتمع عليه ، وأنها تجتمع بين أنصار العروبة وأنصار الجامعية الإسلامية ، وتجمعت بين المسلمين والمسيحيين ، وتجمعت بين الإسلاميين والعلمانيين من الوطنين . وأنها تجتمع أيضا بين الحركات الشعبية من حيث هي حركات تحرير واستقلال ، وبين الدول العربية من حيث أن مراعاة واجبات الأمان القومي هي أول واجبات الدول ونظم

الحكومات . ولكن في هذه العلاقة الأخيرة يكمن المشكل الحاصل الآن بين الحركات الشعبية وبين سياسات الحكومات ، وهو ما عبرت عنه في هذا المقال من قبل بأمر العلاقة بين الأمة والدولة .

وقد حاولت أن أوضح من قبل بأن المسألة الفلسطينية آلت إلى أن تكون مسألة شعبية ، وآلت في معالجتها أخيراً إلى حركات التحرير الشعبية ، وأن هذا كان من التطورات المهمة الإيجابية على مدى خمسين سنة الماضية ، ولكن هذه الأيلولة إلى اليوم لا تظهر إلا في إطار الحركة الشعبية الفلسطينية ، والواجب أن تتدلى وجوه الدعم والتأييد والمساندة الشعبية فيسائر المجالات البشرية والمادية والمعنوية ، لدى سائر شعوب الأقطار العربية . والسؤال الذي يثور الآن ، أن تجربة الانتفاضة الفلسطينية الجارية وما قابلتها به الشعوب العربية من دعم معنوي وتأييد ، تكشف عن مدى الاستعداد الذي يتفجر لدى هذه الشعوب في تجاوز حدود المساندة إلى الرغبة في المشاركة في حركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الأمريكي لفلسطين . ولكن كيف يتنظم هذا الأمر ، وما هو دور الحكومات العربية على الأقل في ترك هذا التحرك الشعبي العربي يحدث ، وعدم مقاومتها له ؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن ابتعاد الصراع العربي الإسرائيلي عن أساليب الحروب النظامية هو أجدى وأنفع لحركة التحرير الفلسطينية العربية . ويتفرع عن ذلك ، ليس فقط أن تفادي الدول العربية أساليب المواجهات العسكرية النظامية ، ولكن أن تبتعد أيضاً عن أي تصرف يفضي إلى التورط في مواجهة من هذا النوع ، وأن تتجنب إلى الحد المقدور ردود الفعل على أي استفزاز يمكن أن تورطها في مثل هذه المواجهات .

والحق أن الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات والدول في ثقلها الباهظ وفي كثرتها المتنوعة تختلف عن الأعباء الملقاة على عاتق حركات المقاومة الشعبية . والحكومات مطلوب منها تأمين شعب كامل برجاله ونسائه وشبابه وعجائزه وأطفاله ، ومطلوب منها مَدَّ هؤلاء جمِيعاً بأسباب الوجود المتنظم من حيث توفير شبكات الإمداد والمرافق أو التأهيل والمساهمة في إدارة المجتمع ، ومن حيث التعليم والصحة والإنتاج وغير ذلك ، بينما حركات التحرير الوطني والمقاومة

الشعبية فهى تكون من نخب وطلائع ومتطوعة، والأعباء الضخمة والتضحيات الهائلة التى تقوم بها ويقوم بها رجالها إنما يفعلون ذلك طوعا، فالمشكل مختلف قدرًا ونوعاً.

ومن جهة ثانية فإن ثمة أعباء تحتملها الحكومات والدول في علاقاتها بالدول الأخرى، وثمة تبعات تلحق بها في هذا المجال وتقضي منها الأناة والتدبر والخذر، وهي تخضع من الناحية الدولية لأسس شرعية مختلفة ولنظم علاقات مختلفة عن هذا النمط من الوجود وعن العلاقات التي تمارس فيه حركات المقاومة الشعبية نشاطها.

وكل ذلك مقدر ومعتبر، ولذلك فإنه عندما نلحظ اختلافا في السياسات التي تتبعها الحكومات والدول بما يقتضيه الشاطئ التحريري الأهلى، فيتعين أن نضع في الحساب هذا الاختلاف النوعي في الوظائف والتبعات بين أهل الحكم في الدول وبين أصحاب حركات التحرر الشعبية. وأظن أن كل المطلوب من الحكومات وأهل الحكم في الدول المعنية، هو أن يمارسوا أساليب الصراع السلمي في المجال الدولي وفي العلاقات بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية، وأن يمارسوا ما يقدرون عليه من أساليب المقاطعات والمحاصرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية مع قوى الاحتلال ومسانديه، وأن يتركوا شعوبهم تتحرك في المساندة والمشاركة لحركات التحرير بغير إعاقة لها ولا كبت لدعاويها وبغير كبح لحركتها الطليقة، وذلك في إطار ما لا يورط هذه الدول والحكومات في مواجهات عسكرية نظامية. وهذا أمر يخضع لتقدير كل دولة وحكومة مع الجدل الذي يجري بينها وبين شعوب الأقطار العربية والإسلامية.

[٧]

ولكن ثمة وجه آخر للمسألة، فإذا كانت تعذر الحكومات والدول في حدود ما تقدر عليه وما تطبقه ، بالنسبة للمسؤوليات والتبعات الملقاة عليها بحكم أنها حكومات ودول، أو بالنسبة لموازين القوى في علاقاتها مع القوى الخارجية الأخرى، فإن الوجه الآخر للمسألة يتعلق بوقفها هي إزاء مواطنها والمحكمين بها

من شعبها. وهنا فإن الأمر لا يتعلّق بالقدرة التي تثير الأعذار، ولكن بالرغبة التي تستفز المواقف.

وتبيننا لهذه المسألة، يمكن عقد المقارنة بين انهيار الإرادة السياسية لحكومة باكستان وتضحيتها بحلّيف لها هو حكومة طالبان في أفغانستان، وتضحيتها بـمجال يكاد يكون أهم مجالات منها القومي هو المجال الأفغاني، وضرب كل ذلك في أقل من ثلاثة أيام من الضغط الأميركي علىّها بعد أحداث 11 سبتمبر، ويمكن عقد المقارنة بين ذلك وبين بقاء العناد الأفغاني رغم كل ما حشّدت أمريكا من حشود وما دكت من حصون وما قتلت من أبرياء وما شرّدت من ملايين البشر. فإن انهيار الإرادة والطوعية الفورية أتت من الدولة الأقوى من حيث التنظيم والعدد والجيوش والتنظيمات.

ويمكن أيضاً عقد المقارنات بالنسبة لما احتل من أراض، فكثيراً ما كان الأسرع تحرراً أو الأصعب سيطرة أو الأشد مقاومة ومناؤة، كثيرة ما كان ذلك من نصيب البلدان ذات الدول والحكومات الأضعف من حيث العدة والسيطرة، وأقصد هنا القوة المركزية للدولة أو الحكومة مقارنة بعده تمسك الأمة والجماعات الأهلية فيها. كما نلاحظ أيضاً أن أكثر ما تحسّب الولايات المتحدة حسابه الآن في هجمتها على بلادنا وشعوبنا، هو البلاد ذات الحكومات والدول الأضعف، مثل أفغانستان والصومال وهكذا دواليك.

ثمة مشكل يرد حين تكون الحكومات أخوف على نفسها من شعبها منها على نفسها من مخاطر الخارج عليها، أو تكون أخوف على نظامها منها على الأمان القومي للجماعات، التي وجدت هذه الحكومات لحراستها وتأمينها. هنا يكون أمن الدولة أى أمن الحكومة مقدّم لديها على الأمان القومي أى أمن الجماعة السياسية التي قامت الحكومة لحراستها. وإذا كانت الحركات الشعبية تتجه إلى مسألة فلسطين بالدعم والمساندة والمشاركة، فليس ما يضمن لدى النظر الحكومي أن تتجه هذه الحركات أو بعضها إلى مشاكل الداخل فتحول من اتجاه إلى اتجاه، وأن نظريات الأمن التي تبنيها الدول والحكومات إزاء حركات شعوبها، تستند في الأساس على ضمان عدم قدرة هذه الحركات الشعبية على مواجهة حكوماتها، ولا تستند على حسن نوايا تلك الحركات أو عدم رغبتها أو تعهداتها بعدم مواجهة حكوماتها.

وأيا ما كان الأمر فتحن لا نناقش الأسس ولا نبحث فيما هو الجائز أو الواجب ولا نقوم المواقف والسياسات، ولكننا بقدر الإمكان نحاول أن نستخلص أكثر المكانت فاعلية في حدود الواقع الحاصل، وفي إطار ما يطمئن كل صاحب موقع على موقعه بالطريقة التي يراها هو كافية لأمنه، وذلك ما دام يمكن إجراء هذا الاستخلاص لصالح حركة التحرير، حركة تحرير فلسطين، التي هي ذاتها حركة كفالة الأمان القومي العربي وهي ذاتها حركة تأمين أولى القبلتين وثالث الحرمين في الإسلام.

هذا ما يجب أن نفكّر فيه وأن نقترح له الحلول.

وتحمة ثلاثة ظروف أظنها مواتية بالنسبة لحركة التحرير الفلسطينية.

أولها: أرادت اتفاقية أوسلو أن تقييم السلطة الوطنية الفلسطينية لا باعتبارها دولة وحكومة لها شأن الدول والحكومات التي تعرفها النظم الدولية، وإنما أن يكون لها فقط خصائص «الحكومة» في مواجهة شعبها وتأميناً للوجود الإسرائيلي. ولكن السلطة ما إن دخلت أرض فلسطين حتى صارت قواعدها من بين فئات الشعب الفلسطيني المحكوم، وانحازت الغالبية في ذلك إلى الحركة الشعبية.

ثانيها: إن الدول العربية والإسلامية، هي على قدر من التعدد والتنوع كبير جداً، وإذا كان هذا الأمر من شأنه أن يعرقل إمكان اتخاذ مواقف موحدة على الصعيد العربي أو الإسلامي، كما لا لاحظنا في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية التي انعقدت بعد ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وإذا كان هذا أضعف الوجود العربي أو الإسلامي الموحد أو المتناسق، فإن له مزية أخرى، وهو أنه مع تنوع أوضاع كل من الدول والحكومات وتنوع أحجام الضغوط التي تمارس على كل منها وتنوع أحجام التردد لدى كل منها وعلاقة كل منها بشعبه قرباً أو بعيداً، فإن ذلك يزود الوضع الفلسطيني بدوائر للانفراج وأشكالاً من الدعم والمساندة والسماسح بالمشاركة، ذلك أنه إذا لم يكن مضموناً أن تتفق الدول على ما هو خير ونافع، فالأحسن أن يوجد القدر من التباين بين سياساتها الذي يمكن من تحقق الخير والنفع.

ثالثها: إن الدولة الصهيونية مصممة على ابتلاع الصفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الصفة والقطاع وقفاً في حلقتها، فهي لا تستطيع أن تهضمها ولا أن

تستوعبها، وهى لا تستطيع أن تقدفها من حلقها إلى الخارج فتعترف أمام نفسها وشعبها وأمام العالم بفشل مشروعها. وأن وجود إسرائيليا في الضفة وغزة وحكما إسرائيليا لهما مضى عليه الآن خمسة وثلاثون سنة وتكون نتيجته ما نراه الآن. إن ذلك يثبت قيام هذه المعضلة أمام الصهيونية، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تهضم و تستوعب ولا أن تقدف وتقوى، والأمر كله يحتاج إلى وقت وصبر وطول نفس.

ويكون ذلك ميسورا إن شاء الله بمساندة الشعوب العربية والإسلامية وبمشاركتها عندما يمكن حل هذا المشكل بين الدولة والأمة.

ولكن يبقى السؤال الذى يجب أن يشغلنا وهو:

إلى أي مدى صارت قوة الدولة المركزية الحديثة عندنا ما يضعف قوة الأمة وفاعليتها، وكيف يمكن فك هذا التلازم بين قوة الدولة وضعف الأمة؟

**أحداث فلسطين بين الحكومات العربية
وحركات الشعوب**

[١]

لأنغالي إذا قلنا إن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية
لمرحلة تاريخية مقبلة لا نعرف الآن مداها.

ولأنغالي إذا قلنا إننا اليوم في ربيع عام ٢٠٠٢ في موقف شبيه بما كان فيه في
عام ١٩٤٨.

ولأنغالي إذا قلنا إن فلسطين في عام ١٩٤٨ عانت من سلبيات نظمنا العربية -
دول وحكومات - بأكثر كثiera مما عانت من ضعف شعبها.

ولأنغالي أيضاً إذا قلنا إن ما بقى من فلسطين في عام ١٩٦٧ عانى من سلبيات
نظمنا وسياستنا الرسمية، وإن ما حدث وقتها كان بسبب سلبيات راجعة إلينا لا إلى
الشعب الفلسطيني.

فلم يكن احتلال الإسرائيelin والصهاينة للضفة الغربية ولقطاع غزة إلا جزءاً من
هزيمة مصر وسوريا والأردن في تلك الأيام الكريهة.

ولذلك فإننا، لا بوصفنا العربي والإسلامي فقط، ولكن بوصفنا المصري
والسوري والأردني علينا واجب أخلاقي وتاريخي أن نساهم مساهمة فعالة في
استرجاع هذين الأرضين لأصحابهما .. فضلاً عما علينا من واجب الدفاع عن
أنفسنا، لأن فلسطين منا ونحن منها، سياسياً وأمنياً.

ولكتنا في هذا المجال لدينا مشكلة مهمة لا نكاد نجد لها حللاً بعد، تتعلق بالعلاقة
بين الأمة والدولة أي العلاقة بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي، وهذا المشكل

(*) صحفة الأسبوع. القاهرة. ٨ أبريل ٢٠٠٢.

ظهر على السطح ظهورا حادا منذ قامت الانتفاضة الفلسطينية الثانية - انتفاضة الأقصى - في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، ثم انعقد مؤتمر القمة العربي الطارئ ثم المؤتمر الإسلامي ، فظهر الفارق بين الأمة والدولة في بلادنا ، كأنه فارق بين الفتوة والترهل ، وفارق بين عزة الإرادة المستقلة ، وبين ارتعاشة التبعية التوارية ، فارق بين من يفجر نفسه متقدماً وواثقاً ، وبين من يصدق فيهم قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الشع المطاع والهوى المتبع والدنيا المؤثرة .

* * *

نحن نعرف أننا دولة قطرية ، ولكل دولة نظام ودستور ولها حكومة ، وأن القسم الدستوري الذي يقسمه من يتولى الشأن العام في أي بلادنا العربية ذات الدساتير ، هو أن يحافظ على استقلال بلاده وسلامة أراضيها ، والمقصود بهذا سلامه الحدود الإقليمية للقطر الذي يتولى شأنه . وكل من هذه الدول هي عضو في الجماعة الدولية ، وتعامل الدول القطرية العربية كما تتعامل أي دولتين لا تربطهما أدنى صلة أخرى ، مثل أستراليا وألبانيا مثلاً . ولا تملك دولة عربية لدولة عربية أخرى أمراً إلا من خلال العلاقات الدولية التي يمكن أن تتدخل فيها الدول الكبرى ذات أطماع السيادة وأوضاع السيطرة على العالمين ، وقطر والبحرين عندما تنازعتا على جزيرة صغيرة بحثاً إلى محكمة العدل الدولية .

ولكننا نعرف أيضاً أن منطق الدولة القطرية هذا يحده أمران هامان ، أولهما : إن الحفاظ على أراضي الدولة القطرية يوجب عليها ألا يقوم بجوار أراضيها من دولة أخرى وضع أو موقف يتهددها وينذر بإمكان حدوث اجتياح لبعض أراضيها أو بإمكان ضغط على إرادتها يقيدها في التصرف . وثانيهما : إنه ما من دولة عربية قائمة إلا ورد في وثائقها الرسمية أنها جزء من الأمة العربية ، وأن ذلك لا يؤكد هوية شعبها فقط ، ولكنه يؤسس التزامها بالدفاع عما هي متنمية إليه بنص وثائقها الدستورية والنظمية ، وهو ما تراضت عليه الجماعة السياسية لديها .

لذلك فإن دولنا ينبغي أن تتحاسب دستورياً على ما تفرط فيه من ذلك كله ، باعتبار الحفاظ على أمنها القومي الإقليمي ، وباعتبار الذود في جماعتها الأعم . وليس الحدود الإقليمية هي آخر واجبات الحراسة الملقاة على عاتق الدولة ،

وليست الحدود الإقليمية هي منتهی ما يحافظ عليه شعب يقر بانتماهه لجماعة أشمل
انتماء مصیر سياسي .

وآية ذلك أن فلسطين كانت من أهم بؤر الصراع بين بلدان العرب والأطماء
الغربيّة على مدى القرن العشرين . وكادت تكون هي بؤرة هذا الصراع منذ عام
١٩٤٨ حتى الآن ، شئنا ذلك أم أبينا ، ولن يجدى أحداً حتى اليوم أن يتغافل عن
هذه المسألة ، ولن يجدى أية دولة عربية أن تظن نفسها بعيدة عن هذا الصراع ، كما
لن يجدى أياً منها أن ترکن إلى معاہدة صلح أو اتفاقية جرت ، وخاصة ما يسمى
بدول الطوق وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان ، وليس الأمر أمر قلق من احتمال
عدوان ، فإن إسرائيل لا تزال تحتل ما احتلته في حرب ٥ يونيو عام ١٩٦٧ . ومن
ذلك ما كان تبقى من أرض فلسطين بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأيضاً أرض
الجولان من سوريا ، وأن ما احتلته من لبنان في اجتياح عام ١٩٨٢ ، لم ترکه
كاماً ، فلا تزال مزارع شبعا محتلة .

وحتى مصر التي استردت من الإسرائييليين سيناء باتفاقية عام ١٩٧٩ ، لا تزال
تعانى من آثار احتلال ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، ودولة مصر لا تستطيع - حتى الآن
وبحسب اتفاقية عام ١٩٧٩ - أن تمد حمايتها العسكرية بارادة طليقة على أرض
سيناء ، وهذا وجه احتلال لا يزال قائماً ، والعجيب أن تتعارف عنه ونروج ظناً واهماً
أننا استردنا أرضنا كلها ، ألا إن الأرض سيادة ونحن لم نسترد سيادتنا كلها على
شبه جزيرة سيناء ولا يزال في سيناء حق للإسرائييليين عليها ، وهو ألا ندفع فيها
بقواتنا المسلحة بعثل ما ندفعها عند حدود ليبيا مثلاً وحدود السودان مثلاً ، البلدين
الشقيقين الصديقين إلى الأبد إن شاء الله .

ومصر أيضاً لا تستطيع ، أو هكذا يروج كثير من الساسة المتولين للشئون العامة ،
لا تستطيع أن تقطع علاقتها بإسرائيل ، لأن ذلك يعني عندهم إلغاء المعاهدة وإعادة
مصر إلى حالة الحرب ، والناس من خوف الحرب في حرب ، أو أنهم من خوف
الحرب إلى حرب ومصر تستطيع أن تطرد أي سفير لأى دولة وتستطيع أن تغلق أي
سفارة لأية دولة ، وتستطيع أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة . وذلك كله
إلا دولة إسرائيل ، والسؤال الآن : أليس هذا قيداً على الاستقلال وعلى الإرادة

السياسية ، وأصحاب الشأن في السياسة الرسمية يسود بينهم منطق أن تخضع للأمر الواقع وألا نحاول تخفيف القيود المفروضة علينا بوجوب هذه المعاهدات؟

* * *

[٤]

إن أثر فلسطين على دولنا المتاخمة لها يكاد يكون أثراً حاكماً لمصائر الدول، وذلك على مدى الخمسين سنة الماضية. لقد تقوض نظام اجتماعي سياسي كامل في مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨ ، وانتهى حكم أسرة مالكة بقيت في الحكم مائة وخمسين سنة سبقت ، وكذلك تقوض النظام السياسي السوري وانتقلت سوريا من شأن إلى شأن. وفي هزيمة عام ١٩٦٧ تقوض نظام سياسي اجتماعي كامل في مصر ، تغير هيكلياً وجذرياً ، وأآل من شأن إلى شأن.

وهذا درس تاريخي من دروس علم السياسة ، يتعين أن نتبين مراميه ونعرف مفاده ، لأن الوظيفة الأساسية للدولة بالنسبة للجماعة الحاكمة لها ، هو أن تحمى هذه الجماعة وتصون أنها ، مما نعبر عنه بصطلاح اليوم «كفالة الأمن القومي» ، هذه الحماية والصيانة تتعلق في الأساس بتأمين الجماعة من المخاطر الخارجية ، وهي الوظيفة الأولى والثانية والثالثة .. إلخ . ثم ترد الوظيفة التالية تتعلق بحفظ الأمن الداخلي وحراسة صيغة التضامن الاجتماعي ، أو بعبارة أدق صيغة «التوازن الاجتماعي» القائمة بين الجماعات المؤلفة في الجماعة السياسية الأساسية ، وتوثيق عرى التماسك لدى هذه الجماعة ، ثم ترد بعد ذلك أية وظائف تتعلق بالنهوض والتنمية وغيرها .

لقد حكمنا المماليك قرابة مائتين وخمسين سنة ، لأنهم كانوا حراساً وحاماً على الأمن الجماعي للجماعة في مواجهة مخاطر خارجية لهذا العصر وهو الخطر المغولي والترى ، ثم حكمنا العثمانيون نحو أربعين سنة لأنهم نجحوا على مدى ثلاثة سنتين أو يزيد في أن يحموا أنفسهم من هذه المنفعة من مخاطر الخارج الآتية من الشرق الآسيوي أو من الغرب الأوروبي ، وارتخت قبضتهم وتقطعت الأوصال من

دونهم لما بين عجزهم عن كفالة هذا الأمن للجماعة، على تفاصيل يدركها من يتابع تاريخ القرن التاسع عشر، فلما تحققت فيهم هزيمة عام ١٩١٨ في الحرب العالمية الأولى انقضت الخلافة ذاتها، أقدم مؤسسة حكم عرفها العالم الإسلامي، لأن الهزيمة جرت باسمها أو تحت رايتها، رغم أن الحكم المهزومين وقتها كانوا من رجال «الاتحاد والترقي» غير المؤمنين بالخلافة، ولكن لحقها ما لحقهم.

أردت بهذا الاستطراد أن أوضح أن حفظ الأمن الجماعي، أو الأمن القومي، هو ما عليه المعمول في استبقاء النظم والدول، وأن الفشل في حفظه هو ما لا بد أن ينول إلى انفراط عقد النظم والدول، وأن الأمن الجماعي المقصود هنا ليس هو مجرد حفظ الحدود الجغرافية للقطر المعين، ولكن هو إيجاد توازن سياسي وعسكري مع خارج القطر المحكوم بما يتحقق به قيام هذا الأمن واستدامته النسبية.

ونحن نعرف أن فلسطين ليست شأنًا فلسطينيا فقط، وأن قوى العدوان لا تهتم بها لذاتها، ولكن يجري ذلك لموقعها وإمكان السيطرة بها على الآخرين من بلاد العرب. شعوباً وثورات ومواعظ جغرافية سياسية. ونحن في مصر مثلاً، ضربنا من إسرائيل في عام ١٩٥٦، وضربنا منها في عام ١٩٦٧ .. كذلك شأن سوريا والأردن. ولبنان ضرب منها في عام ١٩٨٢، كما أن حرب عام ١٩٧٣ وحرب الاستنزاف التي سبقتها كانت لإزاحة العدوان الإسرائيلي عن حدودنا الإقليمية.

فلسطين وعدوان إسرائيل عليها هو أمر يمس الأمن القومي المصري مساساً مباشراً، وهذا أمر يدركه طلبة المدارس والجامعات من المبتدئين في فهم أمور السياسة. ومن نافلة القول التذكير بأن ما يجري اليوم في رام الله ومدن الضفة الغربية وغزة من عدوان على الفلسطينيين شعباً وقيادات، هو مقدمة لعدوان تال ومثيل على سوريا ولبنان، ثم على مصر. والثيران السوداء أكلت يوم أكل الشور الأبيض، حسب المثل المشهور.

* * *

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ التي أبرمتها مصر مع إسرائيل معترفة بها واستردت مصر بها أرض سيناء إلى حدودها الإقليمية القطرية، هذه الاتفاقية تأكّد بها أن حرب عام ١٩٧٣ النظامية بين الجيوش العربية وبين جيش إسرائيل هي آخر الحروب النظامية التي تجري بين جيوش الدول، وكان هذا خياراً مصرياً يراعي المصلحة القطرية المصرية وحدها، وهو ذاته كان عنصراً أساسياً في استبعاد أساليب الحروب النظامية في فض الصراع العربي الإسرائيلي.

ومصر بهذه الاتفاقية استردت أرض سيناء ولكنها لم تسترد منها القومي الجماعي، فلا تزال تقوم عند حدودها الشمالية الشرقية دولة توسيعية عدوانية تمتلك السلاح النووي فيما تمتلك من آلات الحروب والتدمير والإبادة الحديثة، وتحكمها عصابة من السفاحين الذين احترفوا القتل الجماعي للشعوب الأخرى، ويتمايز بعضهم على بعض بالسحق والتدمير ويكسبون بذلك الشعبية بين ذويهم.

والسؤال هو: هل هذا الوضع يطمئن به ذوي الشأن وهم يقومون بواجب الحراسة على الأمن الجماعي حتى في الإطار القطري الإقليمي؟ والسؤال الآخر هو: هل يجوز لأى مواطن مصرى أو سوري أو لبناني أن يبيت ليلة مطمئناً على أسرته ويجواره هذا الوحش الكاسر المزenger على الدوام؟ بل هل يستطيع ذلك السعودى أو العراقى أو الإمارتى؟

إن الصراع باق، ولا يكاد يختلف على ذلك إلا نفر لا يؤبه به، ولكنه انتقل من أساليب ممارسة إلى أساليب أخرى، انتقل من أساليب الحروب النظامية التي لم تجد معه على مدى زمنى من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، إلى أساليب المقاومة الشعبية، وقد ظهرت المقاومة الشعبية وأعلنت عن نفسها في انتفاضة عام ١٩٨٧، ثم في مقاومة الجنوب اللبناني التي توجت بالنجاح بفضل الله، ثم تطورت المقاومة الشعبية في فلسطين بالانتفاضة القائمة الآن. بدءاً من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، أبقاها الله وحفظها ونصرها.

ولكن تبقى مسألة، فإن الشعب الفلسطيني بكل بسالته وفدايته وبطولته لا يجوز أن يواجه وحده عدواً تشارك فيه الولايات المتحدة أصلية عن نفسها وهي أقوى دول الأرض الآن، التي تتفق على آيتها الحرية كل سنة ما يجاوز أربعينات مiliar من الدولارات تهدد بها العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص عالمنا الإسلامي والعربي بدءاً من فلسطين. والمقاومة الشعبية هنا تحتاج إلى دعم وإلى مساندة، وتحتاج أكثر من ذلك إلى المشاركة، وكل ذلك يرد من كل مجالات الدعم والمساندة والمشاركة المعنوية والمادية، وبالتعزيز بأدوات الصراع المستخدمة من عدد وعتاد، كما يرد بالتعزيز البشري بالتطويع أيضاً وذلك كله في النطاق الشعبي.

إننا بهذا لا نساند الفلسطينيين فقط لكننا نحمي أنفسنا، نحن بهذا ندافع عن مصر فيما ندافع عنه من دين ومن قومية، الأمر ليس أمراً دينياً وقومياً ووطنياً فقط، ولكنه أمر أخلاقي أيضاً، فنحن -أي مصر- نحمل قدرًا من المسئولية عن حرب عام ١٩٦٧، فيبدء هذه الحرب وفي الهزيمة فيها، والضفة الغربية وقطاع غزة احتلها الإسرائيليون بسبب هزيمتنا نحن المصريين والأردنيين في هذه الحرب، ثم بعد ذلك قايسنا بسيناء، نسترد لها مقابل السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، وليس مما تحمله المسئولية الأخلاقية ولا مما نطيقه، أن ترك الفلسطينيين يجاهدون وحدهم في إجلاء الإسرائيليين عن أراضيهم التي احتلتها إسرائيل نتيجة حرب بدأناها نحن وانهزمنا فيها، ثم اكتفينا باسترداد سيناء متزوعة السلاح، ورضينا بالقيود على إرادتنا السياسية فلا نستطيع طرد السفير الإسرائيلي مهما فعلت حكومته في الفلسطينيين، إن ذلك منا يكون نكوصاً نبراً من عاره إن شاء الله، ونعوذ بالمرءة أن يلحقنا ونتصف به في حكم التاريخ والشعوب، ولدى البارئ جل شأنه من قبل ومن بعد.

* * *

[٤]

ماذا تستطيع حكوماتنا أن تقدمه؟ أتصور أن جهد المقل في هذا الشأن هو كل ما يتعلق بوجوه ما يمكن أن نسميه «الأنشطة السلمية المنشورة» في الميدان الدولي، من حيث الشجب والإدانة ومحاولات إصدار القرارات من المنظمات الدولية. نجحت

هذه المحاولات أو لم تنجح - مع الجهود الإعلامية في محاولات إشاعة الوعي وغير ذلك، وهذه الجهود تبذل.

ولكن الشرعية الدولية آلت اليوم إلى الولايات المتحدة، وهي طرف صراع أصيل في عين هذا الصراع الذي غماره ويمارس ضدنا منذ عام 1945 حتى اليوم، ولو لا عداء الولايات المتحدة لنا في هذا الصراع لكان حسم من عشرات السنين لصالحنا، ونحن عندما نلجم للشرعية الدولية التي صارت مستوعبة في المشيئه السياسية لخصم لنا في هذا الصراع، إنما نكون قد احتكمنا إلى الخصم علينا، وهذا ما نبرأ بعقولنا من الغفلة عنه، والساسة الأميركيون وتابعوهم ليس لديهم يقظة الضمائر، ولا الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي، ولا الحد الأدنى من إمكان الشعور بالحياة، ليس لديهم من أى من ذلك ما يقوم به بصيص أمل في تقدير شبه موضوعي أو نظر شبه عادل.

لقد احتكمنا إليهم في موضوع سقوط الطائرة المصرية في المياه الدولية قرب مطار نيويورك في أكتوبر عام 1999، احتكمنا إلى الإدارة الأمريكية لتنظر في سبب السقوط وتحديد المسؤول، والطائرة مملوكة لمصر والركاب أغلبهم من مصر، الطاقم مصرى، والطائرة صناعة أمريكية وخارجة من مطار أمريكي والحادث بجوار قاعدة عسكرية أمريكية، احتكمنا إليهم وهم في الغالب خصوم أو مشتبه بهم، فانهوا إلى إدانة الجانب المصرى، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نلوم من إلا أنفسنا إن غفلنا عن الفارق بين الخصم والحكم، وإن احتكمنا إلى خصمنا وأسلمناه قيادنا وعلقنا بضميره الذاهب مصيرنا.

ونحن - على التحقيق - وامثالاً للشرعية الدولية المستوعبة في المشيئه الأمريكية، صرنا - لكي تكون في إطار الشرعية - نحرصن رسمياً على ألا نطالب إلا بما يسمح به رسول الأميركيون في توصياتهم عن الصراع العربي الأميركي، لأنهم يعبرون عن المشيئه المستوعبة للشرعية الدولية، فإذا جاء «ميتشيل» تبنياً توصياته، وإذا جاء «تينت» رئيس المخابرات الأمريكية تبنياً تقريراته، وإذا تكلم «زيني» المبعوث الأميركي سيعينا على موجته، وكلهم لا يتكلم إلا في وقف الانتفاضة ولا يقول إلا أنه يتبع على المضروب أن يرمي سلاحه على وعد أن يكف الضارب عن ضربه إن أطمأن إلى أننا القينا السلاح فعلاً، وخار منا العزم وانحل منا العضل.

إن سقف مطالبنا يهبط ويهبط حتى صرنا ندخل إلى مطالبنا زحفاً على البطون، وليت السقف يسع ما بين الظهور والبطون، ثم بعد ذلك لا ينفذ شيء، ولنست المشكلة فقط في ضيق المدخل ولا في انضغاط أجسامنا، ولكن المشكلة الأخطر هي في أن وعيينا بذاتها يتقلص ويختفي حتى يسوغ في أعيتنا عن أنفسنا أننا من الرواحف، المشكلة الأخطر هي في استرقة الوعي واستعباد الإدراك، وهذا بالضبط ما كان يصنعه المستوطنون البيض في رقيق أفريقيا المقتضبين، وذلك في جنوب الولايات المتحدة التي منها «بوش» الرئيس الحالي، فالرجل أمين على وحشية أسلافه.

لا يمكن أن نطالب بحقوقنا في إطار الشرعية التي يروجها المعتدون، إن هذا في ذاته استعباد واسترقة وهو أشد أذلاً من الهزيمة المادية، لأنه استسلام روح وانكسار عين وهوان نفس.

إن إنقاذ وعيينا وإدراكنا هو أول الواجبات علينا، وأمام الحكومات من وسائل الصراع السلمي المشروع ما تستطيعه إن صبح منها العزم وقوية الإرادة، وسلاح المقاطعة قائم، وأساليب المناوأة لا حدود لها، وكل حكومة في مجتمعها هي أقوى المؤسسات التي أفرزها هذا المجتمع، ويتجتمع فيها من الفنانين والمهندسين ذكى الرجال وأقدر الكفاءات، وتستطيع أن تستدعي ما ليس لديها من هؤلاء، وهي أكثر الهيئات مالاً وأعظمها قدرة، واستمرارية أجهزتها يجعلها الأوفر جمعاً للخبرات والأكثر مقدرة على تركيمها، وقدراتها التنظيمية العلنية وغير العلنية قدرات هائلة، وإذا شاءت أمراً فلن تعدم وسائل بلوغه، وهي الأكثر معرفة أيضاً على وزن قدراتها، والمطلوب منها ليس إجراء أو عملاً محدوداً، ولكن أن تتجه قدراتها إلى نصرة شعبها وحراسة المقدرات العليا للأمة، وإن كلفها ذلك قدرًا محسوباً من المخاطر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية طردت طرداً من فيتنام، ولم تستطع على مدى أربعين سنة أن تسحق هذه الجزيرة الصغيرة التي يسكنها شعب صغير وهو كوبا، والصهاينة - حتى مع الدعم الأمريكي - ليست لديهم قدرات أمريكا بالنسبة لفيتنام ولا بالنسبة لكونها.

* * *

نحن نعرف أن الحرثوب النظامية ليست هي الوسيلة المثلثى ولا الوسيلة الأصلح لتحرير الشعوب من الاحتلال العسكري، وقد حسمت مسألة الأسلوب الأمثل لمكافحة العدوان الصهيونى، وإن ذلك يكون عن طريق حركات المقاومة الشعبية، وحركة المقاومة الشعبية في فلسطين تحتاج إلى دعم ومساندة ومشاركة من شعوب الدول العربية سواء من دول الطرق المحيطة أو من دول العمق.

والمشكلة هنا أن الحكومات المركزية الحديثة للدول العربية لم تعتد أى منها قط أن تقوم بين شعبيها حركات سياسية ذات شبكات تنظيمية، وذات قدرة على تحريك جماهير وذات قرار سياسى مستقل عن الحكومة، ولم تعتد على هذا الوجود حتى لو كان أى من هذه الحركات أو التنظيمات الشعبية مؤيدة للحكومة، وحتى إن كانت حركات اجتماعية أو ثقافية ولا تعمل بالسياسة الجارحة، أو لا تشغلهما مسألة السلطة ومن يحكم ومن يتداول الحكم، وحتى إن كانت نقابة مهنية أو نقابة عمالية أو جمعية خيرية.

ونظرية أمن الدولة السائدة في ظني منذ الخمسينيات هي أن كفالة هذا الأمن لا تتحقق إلا بفقدان القدرة على التحريك الشعبي، حتى إن كان هذا التحريك غير معارض للحكومة، وحتى إن كان ذا نفع لها، وذلك ما دام إنه تحريك يرد في قراره وفي قنوات تنفيذه بعيداً عن أجهزة الدولة، لأن الأمن يتحقق -طبقاً لهذه النظرية- بعدم قدرة الآخر وليس ب مجرد عدم رغبته أو عدم إرادته لفعل ما، لأن الإرادة يمكن أن تتغير ومن ثم لا يعول عليها. أما انعدام القدرة فهو ما يقوم عليه ضمان عدم تحرك الشعوب ضد حكوماتهم... هكذا يفكرون.

وهذه النظرية التي قامت في ظني منذ الخمسينيات كانت تتفق مع نظام سياسي اجتماعي يقوم على مبدأ التنظيم الواحد، وهو في ظني يتعارض الآن مع ما نجهد لبلوغه من نظام تعددى، يقوم على تعدد السلطات داخل الدولة وعلى تعدد التنظيمات السياسية الحزبية، وعلى تعدد التشكيلات ذات الحركة الذاتية في مجالات الاقتصاد والخدمات والأنشطة الاجتماعية.

هذه النظرية تواجه اليوم اختياراً جاداً وصعباً، وقد عرّفنا هذه النظرية متعارضةً ومعوقة لمتطلبات التطوير الديمقراطي في المجتمع، وذلك على مدى الثلاثين سنة الماضية، كما عرّفناها معوقة لكثير من وجوه التنمية الاجتماعية، ولكنها اليوم تتعارض مع مطالب الأمن القومي والجماعي لوأد مخاطر الخارج، لأن وسائلنا الرئيسية الظاهرة الآن في دعم حركة التحرير الفلسطينية، هي وسيلة شعبية في الدرجة الأولى، تقوم بها شعوب الدول العربية بحركة ذات طلاقة في تعبيئة المساعدات وتهيئتها وتقديم إمكانات المشاركة البشرية، من خلال دول الطوق جميعاً.

ونحن نسلم بأن أي نتيجة إيجابية تتحققها حركة التحرير الفلسطينية، فإن لها ذات الناتج الإيجابي في توفير متطلبات الأمن القومي لشعوبنا ودولنا جموعاً، وإن حراسة الأمن القومي والجماعي هي الواجب الأول الذي يتبعه أن تقوم به الحكومات، حتى قبل ضمان وجود الخبز والماء، وإذا كان يمكن للشعوب أن تصرّ على غيظ إذا لم يتوافر لها جو الحرية المأمول، أو إذا لم يتوافر لها القدر المأمول من طيبات العيش وعدالة التوزيع، فإنها خليقة بأن تتجاوز حدود الصبر، أن تعلق الأمر بما يهدد أمنها، وهذه أهم مسألة المفروض أن يتلقى فيها أهل الحكم مع حركات الشعوب إلا التزير البسيط فاقد الانتقام.

وعلينا أن نتذكر في النهاية، أننا نحن المصريين، وبالمنطق الإقليمي المصري الضيق، وفضلاً عن موضوع الأمن القومي، فإن لدينا مع إسرائيل مسألة تنجرح بها السيادة المصرية على أراضيها، بأكثر مما تنجرح السيادة اللبنانية ببقاء الاحتلال الإسرائيلي على مزارع شبعا، وهذه المسألة تتعلق بأن سيناء متزوعة السلاح بموجب اتفاقية عام ١٩٧٩، وتنجرح بها السيادة المصرية على قرارتها السياسية، وبالنسبة لعدم إمكان طرد السفير الإسرائيلي، وأن من مقتضيات العزة الوطنية لدينا أن نتحمل أي رد فعل ينبع عن طرد سفير لدولة هي عصابة من السفاحين.

ممن تلقى دروسا في هذا الامتحان
الفلسطيني

في منتصف السبعينيات، عندما كانت حرب فيتنام مشتعلة ضد الاحتلال الأمريكي عليها، أتذكر أن كان حضر إلى مصر «شو إن لاي» رئيس وزراء الصين وقتها، وسئل في حديث صحفي عن هذه الحرب وأثارها، فقال ما معناه: إن «اللحم الأمريكي» قد صار «قريبا من أفواهنا» وأنه أن لنا أن «نعض عليه بأسناننا» وأن هذه فرصة شعوب شرق آسيا ليذيقوا المعتمدي الوجيعة التي تصيبهم من عدوانه عليهم.

بمثل هذا المنطق يتبع علينا أن ننظر إلى الانتفاضة الفلسطينية وإلى العدوان الإسرائيلي الصهيوني على العرب والفلسطينيين، ولكي يتبيّن لنا المعنى الكبير لما يحدث الآن، يمكن أن نتذكر أن حرب إسرائيل ضد مصر في عام ١٩٥٦ بدأت من الجانب الإسرائيلي على مصر مغرب شمس ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦، وأوقف القتال صبيحة ٧ نوفمبر عام ١٩٥٦، والمدة كلها لا تصل إلى تسعة أيام. كما أن حرب عام ١٩٦٧، بدأت في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ وانتهت على الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسورية في ٩ يونيو عام ١٩٦٧ بعدة لا تصل إلى ثامن الأيام الستة.

والظاهرة الأخرى أن كانت هذه الحروب وما بعدها حرب عام ١٩٧٣، كانت إسرائيل تخوضها خارج أراضيها، فلم تكن تحتمل التضحيات فيها، لا أرضا ولا شعبا، إنما كانت تحملها للمحاربين معها. ولم يكن لها خسائر تذكر في الأفراد والمدنيين.

(٤) صحيفة الأسبوع. القاهرة. ٢٢ إبريل ٢٠٠٢.

أما هذه الحرب الجارية الآن، فهى تجرى فى عقر دار إسرائيل، وهى مشمولة بفصائل الطرف الإسرائيلي الصهيونى كلها، من جنود ومن مستوطنين ومن غيرهم من أتى بحكومة حرب تقصد إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم، وها قد دخل لحم المعتدين فى أفواه المعتدى عليهم، وآن لهؤلاء الآخرين أن يعوضوا عليه بالنواخذ والأضراس. أفلاء ينبعى علينا أن نطلب العلم ونأخذ الحكم ولو فى الصين؟

نحن بهذا لا نخوض معركة تاريخية وتحريرية فقط ، ولكننا نعيش فرصة تاريخية ، يكون من الإثم أن نضيعها .

[٤]

أنا هنا لا أتكلم عن فلسطين فقط ، إنما أتحدث بوصفى مصر يا وأتكلم عن دولنا المحطة بفلسطين ، وذلك استيعابا لحكمة «شو إن لاي» الذى لم يكن يتكلم عن فيتنام فقط ، إنما كان يقصد الأمن الصينى ، لأن الاحتلال الأمريكى لفيتنام كان يعني وجودا عدوانيا يهدد الصين .

وحاشانا أن نترك هذه الحكمة ، وأن نبحث عن العبرة الباكستانية فى سبتمبر عام ٢٠٠١ ، عندما ضحت باكستان بأمنها القومى وبالعمق الاستراتيجى لها فى أفغانستان ، واشتركت فى غزو أفغانستان وساهمت فى إنشاء نظام حكم على حدودها الغربية معادلها ، وصارت به بين شقى الرحمى الهندية والأفغانية ، وكل ذلك مقابل أمان تكتيكي قصير المدى نالته برفع التهديد الأمريكى عنها لقاء مساعدة الأمريكين فى غزو الأفغان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والسؤال الذى يتتردد هو : ماذا تستطيع مصر أو الأردن ليقوم أى منهما بدوره فى مساندة حركة التحرير الفلسطينية العربية ضد العدوان الإسرائيلي الصهيونى ، وذلك فى إطار ما توجبه الاتفاقية المبرمة بين كل من البلدين مع إسرائيل ؟ وفي هذا الصدد تبدو ملاحظات ثلاثة أساسية .

الأولى - إن مصر ليست هي الأردن ، من حيث الحجم ، ومن حيث الدور الذى

يمكن أن تقوم به، ومن حيث الأثر الدولي والأصداء الدولية وقدرتها على التحرير، ومن حيث صدى فعلها ووضعها في الساحة العربية، ولذلك فإن من الظلم للأردن أن يتوقع منها ما يتظر من مصر. وثمة اختلاف أيضاً يتعلق بحجم العداء الإسرائيلي لمصر، ونحن مازلنا نذكر ما قرأناه عن الأستاذ محمد حسين هيكل في قراءته للوثائق الإسرائيلية من أنهم يعتبرون مصر هي العدو الأهم والشاغل الأساسي.

والثانية- إننا في هذا المقال، وفي غيره لا نقترح سياسات بعينها ولا نرجح تصرفات محددة إلا ما كان ظاهراً واضحاً ما يعرفه الناس بعامة، من نحو وجوب المقاطعة السياسية ودعم الانتفاضة بترك الناس يساعدون بالمواد وبالعتاد الممكن والمشاركات، مع مدهم تلقائياً بما يمكن من ترشيد خطوهم من حيث الخبرات الفنية والمعلومات. أقول إنني لا أتكلم في أمور محددة من هذا النوع، لكنني أشير فقط إلى أنه يتوجب أن تتوافق الإرادة على الفعل وأن ينحسم أمر التوجه الإرادي السياسي في هذا الشأن. ثم بعد ذلك فنحن نثق أن لدينا من الخبرات الفنية والمهنية والسياسية والتنظيمية ولدينا من القدرات والمعلومات ما يمكن من الكثير الممكن، إصابة الهدف وتفادياً للمحاذير.

على وجه التحقيق فإن المصريين لديهم الاطمئنان الكافي بالنسبة لقدرات القائمين على التنفيذ ووطنيتهم وكفایتهم، إذا ما حسمت الإرادة السياسية قرارها وتوجهت إليهم ببذل الجهد.

والملاحظة الثالثة: إن الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ليست أشد وطأة على الإرادة الوطنية المصرية، من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية التي وقعت في عام ١٩٩٣ وبها دخلت منظمة التحرير أرض فلسطين بonasها وجنوها، إن الاتفاقية الفلسطينية كانت شديدة الوطأة جداً على الإرادة الفلسطينية، وذلك بما لا يمكن مقارنته مع الحالة المصرية. والقوة الفلسطينية لا يمكن مقارنتها بالوضع المصري نفوذاً وقوتاً. ومع ذلك أمكن للجانب الفلسطيني أن يحول اتفاقيته إلى ما يخفف القيود عنه وإلى ما ينفع حركة كفاحه التحريري، بعكس ما نراه في مصر.

* * *

أود أن أذكر القارئ بتجربة تاريخية مرت بها مصر في سنة ١٩٥٤ ، في هذه السنة وقعت حكومة ثورة ٢٣ يوليه مع الحكومة البريطانية ، اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر . وقعت اتفاقاً بالمبادئ الأساسية في شهر يوليه ، ثم تم الاتفاق النهائي في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ .

تضمنت الاتفاقية إتمام الجلاء عن مصر في عشرين شهراً من توقيع هذا الاتفاق ، وذلك وفقاً لبرنامج زمني حددته الاتفاقية ، ومن ذلك أن تخلو الدفعة الأولى من الجنود الإنجليز في موعد غايته أربعة أشهر من الاتفاق ونسبتها نحو ٢٢٪ من مجموع جنود الاحتلال ، وأن يخلو نحو ٤٩ ألف جندي خلال السنة الأولى من الاتفاق ، وأن يتم الجلاء كاملاً في يونيو عام ١٩٥٦ ، وتضمنت الاتفاقية أن تبقى القاعدة العسكرية البريطانية في مصر سبع سنوات صالحة للاستعمال ، ويديرها مدنيون بريطانيون بعد الجلاء ، وأن يكون للإنجليز حق العودة إليها وإعدادها للحرب فضلاً عن استخدام الموانئ المصرية ، في حالة وقوع هجوم مسلح من الخارج على أي من بلاد جامعة الدول العربية الداخلة في الدفاع المشترك أو هجوم مسلح على تركيا عضو حلف الأطلنطي .

لم تكن الاتفاقية بأحكامها هذه ما يرضي الطموح الوطني وقتها ، وعارضتها قوى سياسية كثيرة كانت لا تزال تشغّل موقعاً في الساحة السياسية . وليس ذلك هو موضوع الحديث الآن ، إنما موضوعه هو تبيان كيف أن الإرادة السياسية للدولة المصرية وقتها أمكن لها أن تحول هذه الاتفاقية إلى كسب تحريرى لمصر ، فلا تكون قيداً على الحق الطبيعي لأى بلد ولأى دولة في أن تتخذ من السياسات ما يناسب مصالحها العليا واعتبارات أمنها القومي .

في هذه الفترة من نهايات عام ١٩٥٤ وبدايات عام ١٩٥٥ ، كانت القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس في مصر واحدة من أقوى وأهم القواعد العسكرية البريطانية في العالم ، وهي معدة لأوضاع حروب عالمية تشارك بها مع قواعد الأحلاف العسكرية الغربية ، ومعدة لحماية خطوط الملاحة الدولية عبر قناة

السويس، ومعدة لأن تcum أي حركات تمرد شعبي في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا وشرق أفريقيا، أو ثورات لهذه الشعوب تنشب ضد المصالح الاستعمارية الغربية.

وكان الجيش المصري في أضعف حالاته القتالية، كان جيشاً لم يخض حرباً بعد إعادة فتح السودان في عام ١٨٩٩ إلى حرب عام ١٩٤٨ التي هزم فيها على أرض فلسطين، ولم يتوافر له إعداد ولا تجهيز ولا إمداد بالسلاح المتطور، ولا تدريب حديث على مدى النصف الأول من القرن العشرين، سواء تحت القيادة البريطانية له إلى سنة ١٩٢٤ أو تحت القيادات المصرية التالية، ولم تلتفت حكومة أو حزب إلى وجوب أن تكون مصر سياسة تسليحية لجيشها إلا مع حرب فلسطين، ثم أتت مسألة السلاح الفاسد الذي قيل إنه اشتري للجيش المصري خلال هذه الحرب، ولم تكن ثورة ٢٣ يوليو حتى عام ١٩٥٥ قد تمكنت بعد من إخراج جيشها من هذه الحالة بشكل ملموس.

ورغم ذلك فلم تمض أربعة أشهر على توقيع الاتفاقية، لم تكن غادرت مصر خلالها الدفعة الأولى من الجنود البريطانيين، إلا وكانت مصر تخوض ضد بريطانيا وضد الدول الغربية بعامة، واحدة من أعنف معاركها السياسية، كانت معركة ضد الأحلاف العسكرية الغربية، الشكل الجديد وقتها من أشكال الاستعمار، ولم تقتصر السياسة المصرية على رفض دخول مصر في هذه الأحلاف، إنما كانت معركتها الأساسية تعيث البلاد العربية كلها لرفض الارتباط بالأحلاف الغربية، ومحاصرة سياسة الحكومة العراقية وقتها التي أبرمت هي وتركيا وإيران وباكستان «حلف بغداد» مع بريطانيا.

ولم تمض على اتفاقية الجلاء مدة ستة أشهر حتى كانت مصر واحدة من زعamas البلاد المستقلة في آسيا وأفريقيا، يتألق نجمها في مؤتمر باندونج الشهير الذي قام بتكتيل الدول حديثة العهد بالاستقلال لتدعم استقلالها ولترفض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية، ولتساند حول مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول والشعوب، وتصفية الاستعمار والدفاع عن الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني.

ولم تمض عشرة أشهر على توقيع الاتفاقية إلا وكانت مصر تعقد صفقة السلاح التشيكيوسلوفاكية مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي في سبتمبر عام ١٩٥٥ ، لتكسر احتكار الغرب لصفقات تسليح الجيوش للبلاد الآسيوية الأفريقية ، ولتهز أركان الهيمنة الأمريكية الإنجليزية الفرنسية على الشعوب المستعمرة والشعوب حديثة العهد بالاستقلال ، ولم يكن جلاء القوات الإنجليزية من مصر قد بلغ نصف عدد هذه القوات .

وما تبغي ملاحظته أن مصر في كل ما اتخذته من إجراءات سابقة ، لم تكن بعد على علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي ومجموعة البلاد الاشتراكية التي كانت مناوية للغرب الاستعماري وقتها . وكانت في الأساس تعتمد على ذاتها وعلى دعم الشعوب العربية والآسيوية والأفريقية ، وهو دعم معنوي في الأساس ، قد تكون الكتلة العالمية الاشتراكية قد ساندتها ماديا من بعد ، ولكن ذلك جرى بعد هذه الفترة التي تحددت بها سياستها الدولية المستقلة . وهذا درس نقدمه للسادة «الواقعيين» الذين يحترمون «الواقع» احتراما شديدا وإن كان ضد مصالح بلادهم ، ويدعمون استقراره وإن كان على حساب أنفسهم وأهليهم .

* * *

[٤]

طبعاً لم يتم كل ذلك من جانب الحكومة المصرية بعيداً عن ردود الفعل الإسرائيلي والغربي . ونحن وإن لم نكن في معرض ذكر تاريخ مصر خلال هذه السنوات ، فإننا يكفي أن نشير إلى بعض الأحداث إشارة سريعة .

فبعد رفض مصر لخليفة بغداد حدث هجوم صهيوني على الجيش المصري في غزة .

(وكانت غزة تحت الإدارة العسكرية المصرية بوجب اتفاق الهدنة من عام ١٩٤٩ حتى حرب عام ١٩٦٧) ، وذلك في ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ . وبعد مؤتمر باندونج حدث هجوم عسكري صهيوني آخر على الجيش المصري في غزة ، كذلك في ٣٠ مايو عام

١٩٥٥، ثم هجوم ثالث على غزة أيضاً في ٢٢ أغسطس عام ١٩٥٥ في ٢٨ أغسطس عام ١٩٥٥، ومحاولة أخرى في سبتمبر عام ١٩٥٥، ثم تطور الهجوم الصهيوني فصار داخل الأراضي المصرية، وذلك بالهجوم الحادث في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٥٥ على نقطة حراسة في منطقة الكوتيليا جنوب سيناء بالقرب من الحدود واستشهد فيها بسبعة عشر شهيداً وجرح مثليهم. وفي ٢ نوفمبر عام ١٩٥٥ شن الصهاينة هجوماً آخر داخل الأراضي المصرية في معركة الصبحة شمال الكوتيليا، واستشهد فيها نحو ثمانين ضابطاً وجندياً مصرية. ثم شنوا معركة في الأرض السورية على شاطئ بحيرة طبرية في ١١ ديسمبر عام ١٩٥٥ ليتحدوا اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا السابق عقده واستشهد فيها نحو خمسين ضابطاً وجندياً.

وكل ذلك فضلاً عن الضغوط السياسية والاقتصادية والحملات الهجومية الإعلامية. . مما تطور في عملية صراع حاد بين مصر ودول الطوق وبين إسرائيل، سواء سورياً أو لبنان أو فلسطيني الضفة الغربية التي كانت وقتها تحت الحكم الأردني. وتصاعد الصراع حتى أمت مصر قناة السويس وحدثت حرب السويس في أكتوبر عام ١٩٥٦، وبلغت مصر ذروة من ذرا سياستها المستقلة الوطنية العربية.

كل ذلك كان يعتمد فيما يعتمد على الإرادة السياسية المستقلة التي لا تكتفى بإدارة الأحداث وفقاً «لفن الممكن»، ولكنها توجد المكانتن إيجاداً وتولدها توليداً. وقد تعلمنا من هذه الفترة درساً سياسياً هاماً، إننا كلما كان يجري الضغط على الإرادة المصرية ومحاصرتها، كان يجري كسر طوق الحصار بالقفز إلى الأمام في عملية تصاعد لم تكن تنتهي كل مرة إلا بنصر أو بكسب ما. ورحم الله جمال عبد الناصر الذي علمنا هذا الدرس في علم السياسة وفي تجارب الشعوب وفي فنون إدارة الصراع.

إن ما أردت أن أذكره هنا، أنه لو لا هذه السياسة الجسور لما كان الإنجليز أنفذاً اتفاقية الجلاء المبرمة في عام ١٩٥٤، ولما تم جلاء جنودهم جلاءً تاماً في مواعيده المتفق عليها، بل قبل حلول مواعيده المتفق عليها. والإنجليز أنفسهم لهم تجارب معنا في ذلك لا تقل عن الصهاينة في إخلال الوعود ونقض العهود. فما أكثر ما وعدوا بالجلاء عن مصر منذ احتلالهم لها في عام ١٨٨٢ ومع ذلك بقوا أربعاً

وبالسبعين سنة، والإنجليز تعهدوا في معااهدة عام ١٩٣٦ مع مصر أن يقتصر وجود قواتهم بمصر في منطقة قناة السويس، ولم ينفذوا هذا التعهد إلا بعد إحدى عشرة سنة في عام ١٩٤٧، مع أن المادة الكلية للمعااهدة كانت عشرين سنة، وما كانت المعااهدة ستنتهي لو لا أن ألغتها مصر من طرف واحد في عهد حكومة الوفد في عام ١٩٥١ قبل خمس سنوات من أجلها. ولو لا أن كان في مصر ملك يستطيع أن يقيل ويطرد الحكومات الوطنية لما استطاع الإنجليز أن يفرضوا سياستهم، وقد ألغيت هذه المعااهدة ولم تعد، وعزل الملك وخرج الإنجليز، وكل ذلك بفعل الإرادة الوطنية. تستطيعها الحكومات، فإن لم تفعل فعلتها الشعوب. لأن الأمان القومي والأمن الجماعي هو قبل الماء والخبر.

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل مضى عليها ثلاثة وعشرون سنة، هي أطول مدة لاتفاقية أبرمتها مصر، ونحن نحترمها جداً وندور حولها كأنها وثن يعبد ونخشى غضبه.

ويبقى ثمة سؤال لأهل الدبلوماسية والقانون الدولي: هل هذه الاتفاقية في المحصلة النهائية جعلت سيناء متزوعة السلاح وجعلت مصر متزوعة الإرادة في مواجهة أنها القومى؟ فلو كان الجواب بنعم فيبقى سؤال لأهل السياسة، هل هذا يرضينا؟

والسؤال للأمة العربية جماء، في هذا الامتحان الذي تخوضه الآن: من نتلقى معارفنا ونتعلم دروسنا، من «شو إن لاى» بالصين، ومن عبدالناصر في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥، أم من «مشرف» رئيس حكومة باكستان الذي حول السلاح النووي الذي تملكه بلاده من عنصر قوة ومنعة تفرض به إرادتها وتصون به منها، حوله إلى نقطة ضعف تخرج استقلال وطنه وتوهنه إرادته وتنهيده بالضرب، فيخضع ويتنازل عما كانت بلاده تعتبره أنها جماعياً لها، وهكذا بغير الإرادة السياسية المناسبة، تحول عناصر القوة والنصر - هي ذاتها إلى عناصر ضعف وهزيمة.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فلسـطـين ..
الـأـمـانـ فـيـ الـعـمـقـ

في السبعينيات، جنحت سفينة مصرية في شاطئ الإسكندرية، وتهشمّت جوانبها، أيامها قال لـ صديق عزيز كان من ربابته السفن الكبيرة: «إن ربان السفينة الجانحة أخطأ بالاقتراب من الشاطئ عندما اشتدت به الريح وعلا الموج، كان الآخرى به ألا يقترب من الشاطئ، وأن يدخل بسفينته في عرض البحر». سأله متعجبًا وكيف يكون عرض البحر الهايج آمن على السفينة من الشاطئ الأقل هياجاً، فأجابني بأنه عندما يشد الريح ويعلو الموج، فامان السفينة في العمق، إنها إن اقتربت من الشاطئ ضربتها الأمواج على صخوره فتكسر، أما في العمق فهي كلها أمواج في أمواج، إن ضربها موج تلقاها موج آخر وحملها.. وعندما تعصف الريح ويثير الموج فالأمان في العمق.

وعندما يصف القرآن الكريم في سورة «هود» حادث الطوفان، نعرف أنه لما علا الماء وتفجرت به ينابيع الأرض وهطلت به أمطار السماء، وظل يعلو على الأرض ويعلو. هرب ابن نوح من الماء وظل يصعد ويصعد لثلا يصله الماء، حتى بلغ قمة الجبل، ولكن المياه علت وعلت حتى أدركته فكان من المغرقين، أما نبى الله نوح عليه السلام، فادرك بالحكمة الربانية أن الأمان ليس في الهرب ولكن في المواجهة، وأن الأمان لا على صخور الشواطئ، ولكنه في عمق البحار الهايجية، وأن الأمان من الموج في الموج نفسه، فلما بلعت الأرض ماءها وأفلعت السماء وغيش الماء، ساعتها فقط استوى نوح بسفينته على الجبل.

ونحن الآن، على هذه الأرض، منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأت الرعد والأمريكية، ومن ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ بدأ ضرب أفغانستان، ومن ٢٨ مارس عام

(*) «وجهات نظر» القاهرة . يونيو ٢٠٠٢ .

٢٠٠٢ تصاعد الاحتياج الصهيوني الأمريكي لمدن فلسطين بالضفة الغربية . فالعاصفة قوية والريح شديدة والموج هائج ، وكل ذلك يتصاعد ويبلغ العراق حيث جبل الجودى الذى استوت عليه سفينة نوح ، ومع ذلك فليس من بين رياضة الدول العربية من أدرك حكمة نوح - عليه السلام - ، وليس منهم من ابتعد عن صنيع ابن نوح ، وما منهم إلا من جنح بسفينته إلى صخور الشاطئ ، هارباً من الموج آوياً إلى ما تتكسر عليه الضلوع .

ونحن نعرف من فنون إدارة الصراع أنه في مرحلة التصاعد المتبادل بين طرفى الصراع ، فإن من يقف أولاً يكون هو الهاulk والمهزوم . إلا أن يكون «متحرقاً لقتال أو متخيزاً إلى فتة» ، أي إلا أن يكون باقياً على عزم القتال موصول الأعمال به ولم يُلق سلاحه ، وما من مرة في «الصراع العربي / الصهيوني الأمريكي» بادرنا فيها بقبول إلقاء السلاح إلا ودارت علينا الدوائر .

ونحن يتبعنا علينا أن نستدعي الحكمة من شعر أبي الطيب المتنبي عندما يقول :

تفرست في الآفات حتى تركتها

تقول أمات الموت أم ذعر الذعر

[٢]

نحن هنا لا نتكلّم عن العنف الحتمي ، لكننا نتكلّم عن وجوب المواجهة حتماً بالطريقة المناسبة ، وإن كان العنف هو الخيار المطروح والراجح الآن ، وأنه هو السبيل الذي لابد من ولوّجه في الحالة الفلسطينية الراهنة والعيشة ، وإن السعي الصهيوني للضم القسري للأراضي المحتلة والإبادة المقصودة للشعب الفلسطيني والتهجير المزعزع بالقوة ، كل ذلك لا يواجه إلا بالمقاومة العنيفة . وما كان يمكن لاتفاقية «أطفال الحجارة» في عام ١٩٨٧ إلا أن تتطور من طرفيها في اتفاقية القدس في عام ٢٠٠٠ ، فيصير الأطفال شباباً وتصير الحجارة رصاصاً ومتفجرات .

وإسرائيل مجتمع استيطاني لا يزال ينشأ ويتوسّع ، والمجتمعات الاستيطانية لا تنشأ بالحق إنما تنشأ بالقوة ، والمعادلة التي تتبناها هي : القوة ، ثم الأمر الواقع ، ثم

ما يدعى بعد ذلك من حقوق، وهكذا قامت الولايات المتحدة ذاتها، ولا يقابل ذلك إلا بالأنعة المادية أولاً، والمقاومة العنيفة أولاً أيضاً، ولا يجرى إقناع المعتدين عن طريق الحقوق وإنما عن طريق الإفشال المادي للسعى العدواني العنيف، وإنما بأن القوة سترتد أضراراً مادية للمعتدين وإيجاعاً جسمانياً لهم، وأن المعتدى لن يتحقق كسباً بعدوانه، بل إن خسارته المادية والبشرية تفوق ما يعول عليه من كسب.

ونحن لا نتنازع مع العدوان الإسرائيلي الأمريكي حول أرض غريبة عنا يطبع فيها كلامنا، بمعنى أننا لسنا طرفاً في صراع بين متنازعين، ولكننا نحن موضوع الصراع ذاته، نحن موضوعه وأحد طرفيه في ذات الوقت، وهذا الوضع يعطينا مزية لا تكون لغيرنا فقط، وهي مزية لا ينفرد معينها، وما من بلد غلبه المعتدون على أمره وانتهى جهاده ضدهم إلا برد الاعتداء. وقد تكسرت إمبراطوريات أمام هذا الصبر والتصميم. والصبر والمصابر، وطول النفس يأتيان من أنه في صراع الوجود وفي مجال الدفاع عن الذات، يمكن للجماعة أن تُغلب مرة ومرات، ولكنها مجتمعةـ أو أيّاً من قواها منفردةـ لا تملك أن تتنازل عن الحق في الوجود الحاضر أو في البقاء المستقبلي، والأجيال تتوالى ولا يؤثر في حقوقهم ما انضغطت به إرادة أسلافهم. وللحظ الآن أن المعلقين يكتبون أن مسألة فلسطين هي أقدم مشكلة في عالم اليوم، وهذا صحيح لأنّه لا نهاية مثل هذه المسائل إلا باسترداد الوجود من أريد إفناهـهم أو إزاحتهمـ. وفلسطينيو الشتات وهم بضعة ملايين الآنـ، لا يزال حقوقهم في العودة إلى ديارهم قائماً لديهم ولدينا جميعاً.

أما المعتدون فهم ليس لديهم هذا النوع من الحقوق طويل المدى، أو هذا النوع من الحقوق العابر للأجيالـ، إنهم في الغالب يبحثون عن المنفعة وعن الربحيةـ، والأمر يتعلق بحساب الربح والخسارة و مجالات القوة والهيمنةـ، بمعنى أن الأهداف هنا تتعلق بالكسب المادي واستغلال الثرواتـ، أو تتعلق بالواقع الإستراتيجيةـ والعسكريةـ لضمان الانتشارـ وتأمين طرق المواصلات الدوليةـ، أو تتعلق بالوجود السياسيـ في موقعـ الهيمنةـ، وعلى أيـ من هذهـ الأهدافـ فإنهـ إذا فسـدتـ إمـكـانـاتـ تـحـقـقـ الـهـدـفـ بـسـبـبـ جـديـةـ المـقاـوـمـةـ وـاستـمـارـاـهـ وـتحـديـهـاـ لـلـأـهـدـافـ الـمـطـلـوبـ تـحـقـقـهـاـ، إـذـاـ حـدـثـ ذـلـكـ يـكـونـ فـشـلـ الـشـرـوـعـ.. وـهـنـاـ نـجـدـ أـنـ نـوـعـ الـمـنـافـعـ الـتـيـ كـانـتـ مـرـجـوـةـ

هي منافع قصيرة المدى نسبياً وقابلة للتغيير والاستبدال، وأن عدم تحقّقها وظهور عدم إمكان ذلك يؤدي إلى استبدال غيرها بها وإلى تحيتها، فيحمل المعتدي عصاً ويرحل.

وإذا كان يمكن القول بأنه لا مهرب من استخدام العنف عند مواجهة استعمار استيطانى قائم على كسب الأمر الواقع بالقوة، أو يتسلل لذلك بباباً أصحاب الحق وأصحاب الأمر الواقع القائم، بالإزاحة أو بالقتل، إذا كان هذا هكذا، فإنه يتعمّن القول بأن للمقاومة العنيفة ضوابط، فهي أولاً تمارس في الأرض المحتلة عادة وليس خارجها، وهي تمارس ضد الطرف المعتدي عسكرياً كان أو متخدلاً سمتاً مدنياً، وهي مع تنازع الصراع تنامي وتنسخ دائتها الجغرافية. وتتصاعد وتتمدد وسائل القوة حسب خطط العدو المعتدي وحسب ما يستخدمه من أدوات العنف، والتصعيّد حتى لمن يبغى النصر بما يشمل ذلك من المصادرات والتجريف للقتال والتقاط الأنفاس، ولكن دون إلقاء السلاح ودون كسر إرادة الاسترداد، مع ملاحظة أنه لا عنف إلا في الأرض المعتدي عليها، ولا عنف إلا ضد المعتدين، وهذا ما يُستقرّأ من حالات المقاومة الوطنية التي عرفناها في العالم عن التاريخ المعاصر.

واستقراء هذه الحالات أيضاً، يظهر أن للعنف درجات، من حيث مداه الإقليمي، ومن حيث وسائله، بدءاً من الحجارة كما حدث في انتفاضة عام ١٩٨٧، حتى كل أشكال حروب العصابات، ولا يفرق أسلوب عن أسلوب إلا بالملاءمة الواقعية والخبرة العملية وفنون المواجهات، وهذا ما أظن أن القارئ المتابع المهموم بهذه القضية يدركه جيداً. إنما ما أقصد أن أشير إليه هنا أمان:

أولهما: إنه متى كان العنف بأى من أساليبه المناسبة لا محيسن عن استخدامه في مقاومة المعتدين، فإنه يصير هو الأسلوب الحاكم لغيره من الأساليب الأدنى، بسبب تكلّفه وضياعه، ولأن التكلفة البشرية له باهظة الثمن دائمًا، ولأنه لم يلجم إلّا لثبوت عدم إمكان تجاوز المقاومة بغيره، ومن ثم فهو مفترض فيه أنه الأبلغ مقصداً.

وثانيهما: إن كل أساليب المقاومة السلمية المشروعة بعد ذلك، سياسية أو اقتصادية أو إعلامية، تكون ممكنة ومطلوبة في إطار خدمتها للأسلوب الأكثر

حسماً، وكلها مطلوبة وليست مستبعدة بطبيعة الحال، ما بقى التقدير السائد أنه لا مناص من استخدام العنف من أجل التحرير، وما بقى كل من هذه الوسائل ممحوماً بالوسيلة الأحسم، تهيئة وتسهيراً وإتاحة وتطويراً وكفالة استمرار.

إنه عند القول بلزم استخدام العنف في حركات التحرير ومقاومة المعتدين، فإن ذلك لم يكن أبداً اختياراً من بدائل متاحة.. تفضي كلها إلى ذات الغاية من مقاومة جادة وتحرير مرتقب، لأن اتباع سبل العنف، يعني بالنسبة لحركات التحرير والجهاد الاستعداد لتحمل خسائر باهظة في أعز ما تملك الجماعة المقاومة وهو النفوس البشرية والأرواح، وما من جماعة مستعدة لأن تقدم أرواح أبنائها إلا اضطراراً، وذلك مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿كُتُبْ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ وَهُوَ لَكُمْ﴾. لذلك فإن القول بأن السلام خيار إستراتيجي، يقال أمام مستعمر استيطانى يملك السلاح النووي، هو قول لا يفضى إلا إلى الاستسلام، لأنه لا سلام إلا من خلال استخدام أساليب عنف مناسبة في هذه الحالة.

[٤]

بدأت انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وهي مستمرة بإذن الله حتى التحرير، ومضى عليها إلى الآن عشرون شهراً، وخلال هذه المدة انعقدت مؤتمرات حكومية للدول العربية والإسلامية عدتها أربعة مؤتمرات، وانعقدت على مستوى القمم أى رؤساء الدول، كان أولها مؤتمر قمة الدول العربية الطارئ الذى انعقد مع بدايات الانتفاضة، ثم تلاه مؤتمر قمة الدول العربية الدوري الأول بالأردن في مارس عام ٢٠٠١، ثم مؤتمر قمة الدول العربية الدوري الثاني بيروت في مارس عام ٢٠٠٢، وخلال ذات الفترة انعقد مؤتمر قمة الدول الإسلامية في قطر.

وقد أظهر الأمر مفارقة كبيرة بين الاستجابات الشعبية القوية للانتفاضة ووقائعها وبين الاستجابات الرسمية الحكومية بترددتها وارتعاشها ولعثمتها قولًا وفعلاً.

ومن الطبيعي أن يوجد دائمًا قدر معتبر من التباين بين المواقف الحكومية وبين المواقف الشعبية، والحكومات أبطأ حركة وأقل انطلاقاً وأكثر قيوداً، في حين أنها

أفعل وأكثر تأثيراً بطبيعة الحال. لأنها تملك اتخاذ القرار وتنفيذه، بما يقتضى ذلك من تجميع للمعلومات وشبكات تنظيم وقدرة تحريك وإمكانية مالية ومادية متاحة في أيديها، ولكنها في الوقت ذاته حكومات مسؤولة عن إدارة الشؤون العامة للجامعة من حيث المرافق العامة كلها، ومن حيث الخدمات العامة جلها، من أول الطرق والكباري والترع إلى المدارس وسياسات الاقتصاد، وهي من ناحية أخرى عضو في الجماعة الدولية وهي شخص من أشخاص القانون الدولي بما يفرضه عليها ذلك من علاقات وابعات وبما يسره لها أيضاً من مصالح ومنافع.

وفي المقابل فإن الحركات الشعبية هي أخف حركة وأسرع استجابة وأقل قيوداً، وهي وإن كانت أقل خبرة وأضعف في إمكانيات التنفيذ بما لا يقارن، إلا أنها في النهاية لابد مؤثرة في الدولة وفي حركتها ونهجها، والدولة ما وجدت إلا لخدمة الجماعة، وما بقيت إلا لأن بقاءها على المدى الطويل يعيد انتظام حياة الجماعة واستقرار وضعها ورتابة حركتها المعيشية.

إن التباين بين الموقف الرسمي الحكومي والموقف الشعبي، وإن كان أمراً واقعاً ووضعياً مفهوماً، إلا أن اتساع هذا التباين عن درجة معينة، يهدد أمن الدولة واستمرارها بنظامها وسياساتها المتبعة، ويلقى عليها عبء أن تعدل من هيئتها السياسات المتبعة ومن جذورها العميقية، وإن لم تفعل فإنها تتعرض في العاجل أو الآجل إلى أن تعدل هذه السياسات والهيكل السياسي على رغمها، من خارج النظام القائم ويساليب تراوح في الحدة واللين، وتراوح في الفجائية والتدرج، وتتراوح أحياناً في العنف والسلم، وكل مشروع بوقته وموازينه وملابساته الداخلية والخارجية.

وما يستدعي التنبئ أن هذا التباين بين الحكومي والشعبي ليس فقط أكثر مما تحتمله علاقات الاستقرار بين الجانبيين، وليس فقط مما لا يمكن رأب الصدع بشأنه بالدعایات الإعلامية وذكر أنصاف الحقائق، ولا باللف والدوران ووسائل التدوين الفكرى من محترف الصياغات الفكرية، ولكن تباين يتعلق فيما أظن بأوثق المسائل التي تصل وترتبط بين الحكومات وشعوبها، وهي مسائل الأمن القومي.

وأقول للمرة الثالثة فيما كتبته أخيراً أن كفالة الأمن القومي هي أهم من كفالة الماء والخبز، وتهديده هو أدنى من تهديد الجماعة في مائتها وخبزها، بل على وجه الدقة فإن قضيائنا الماء والخبز هي بعض عناصر الأمان القومي، ويفوقها خطراً وجود دولة عنصرية توسعية تكتسح أهالينا اكتساحاً من أراضيهم وتبعد إياها أو تزيحهم إزاحة، وشعبها المستوطن المجلوب من الخارج يؤيدوها ويتناسب الأكثراً قدرة من ساسته وحاكميه على الإبادة والفتوك والقتل والتدمير، ومتلك كل أسلحة التدمير والقتل بما في ذلك السلاح النووي، ولا تكفي عن التطلع إلى كل الأرضي المحيطة.

أن يصل الأمر إلى أن حكومات مهددة في نفسها وشعوبها تكرر القول دائمًا بأن السلام هو خيارها الإستراتيجي الذي لا محيد عنه، وتصير الوسيلة هدفًا، ويصير السلام عنصراً يطمئن المعتدى أنه لن يواجه ما يتهدده في عدوانه، وأن يصل الأمر إلى أنه حتى بالنسبة للـ«أسلحة السلمية» مثل سلاح المقاطعة أو التأثير في السياسة البترولية أو غير ذلك، تصدر تصريحات حكومية رسمية حازمة بأن أيّاً من ذلك لن يستعمل، وأنه إذا استعملته إحدى الدول العربية فستعرض الآخري التقص الناتج عن ذلك، أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الجانب الرسمي، وإلى تقليده من الجانب الشعبي، فيتصل سيل المظاهرات الشعبية أسابيع في البلاد العربية كلها، حتى في البلاد التي لم يعرف أهلها التظاهر من قبل قط، وفي بلاد لم يعتد أهلها على التظاهر السريع، وفي بلاد تواجه حكوماتها حركة التظاهر بما اعتادت مواجهتها به من قمع وتصفية، وأن تكون هذه المظاهرات واضحة التعاطف مع المقاومة المسلحة التي تستخدمنها حركة تحرير الشعب الفلسطيني وتطلب بدعمه ومشاركته، أن يصل الأمر إلى هذا التناقض فإن الظاهرة خطيرة فعلاً في إمكانية تحقق الاستقرار من بعد، ما يبقى التباين بهذا الخد وفى هذه المسألة الفارقة.

[٤]

إننا إذا حاولنا تلخيص تاريخنا السياسي عبر القرنين الماضيين، سواء في مصر أو في أي من بلاد العرب والمسلمين، فسنلاحظ أنه من الناحية الشعبية يتلخص في حركات التحرير الوطني ضد الاستعمار الغربي، وسنلاحظ أنه من الناحية الحكومية

يتلخص في موقف الحكومات الوطنية من قضايا الأمن القومي، وحيث يكون الحكم وطنياً يكون كل همه استكمال استقلالية الإرادة السياسية وكفالة استمرارها، وحيث لا يكون كذلك تولى الحركات الشعبية نقد الحكومة ومقاومتها فيما تقاوم ومحاولة تصويب مسارها.

إننا على مدى هذين القرنين بدأنا أولاً نعاني من الضغوط الاقتصادية والسياسية والمحاصرة والتغلغل البشري الأوروبي من رجال الأعمال والمغامرين والامتيازات الأجنبية والتدخل باسم حماية الأقليات المسيحية (ذلك ما حدث في الدولة العثمانية)، ثم جاء الاحتلال العسكري الغربي بلادنا قطراً قطراً مع هيمنة الدول المحتلة وسقوط الإرادة الوطنية لهذه الدول، وذلك على مدى خمسين سنة من الربع الأخير للقرن التاسع عشر حتى الربع الأول للقرن العشرين، ثم بدأت حركات التحرر الوطني يشتد عودها لإجلاء الاحتلال العسكري الأجنبي وذلك على مدى الخمسين سنة التالية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

وفي هذه الفترة من ظهور حكومات التحرر الوطني، وجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا ظهرت أشكال جديدة للسيطرة الغربية على بلادنا، بدأت في الثلاثينيات من القرن العشرين في صيغة معاهدات الدفاع المشترك بين دول الاستعمار القديمة الكبرى وبين أقطارنا حديثة العهد بالاستقلال، ثم تطور ذلك بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتفاقيات الأحلاف العسكرية بين تلك الدول الاستعمارية الكبرى وبين أقطارنا، وهناك من خضع من بلادنا، وهناك من قاوم مجاهداً من أجل استكمال إرادته السياسية.

وفي هذه الأثناء ظهر الشكل الجديد، وهو إنشاء دول تستفيد من ضمادات القانون الدولي من حيث عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية ومن حيث الحماية الدولية لها باسم حماية استقلالها، ولكنها دول لا تؤدي من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الاستعمارية الكبرى وأطماعها، سواء بالنسبة لاستنفاد الثروات الطبيعية المحلية لصالح هذه الدول الكبرى، أو بالنسبة لتكوينها قواعد عسكرية تمكن من الهيمنة السياسية على الشعوب المحيطة بها أو القرية منها، ويجري ضمان أداء هذه الدول المصطمعة لهذه المهام دون غيرها عن طريق أنها تكون

دولًا بغير شعوب ثابتة ومستقرة وقديمة في أي من هذه الأقاليم، ويكون ذلك عن طريق التهجير إليها من الخارج، فيصير الأجانب بها أكثر من المواطنين، أو يصير حديث العهد فيها أضعاف السكان الأصليين، أو تصير موطنًا للمهجرين إليها بدلًا من سكانها الذين تجرى إزاحتهم بالقوة المسلحة وبالإبادة أو الترحيل مثل ما يحدث في إسرائيل.

والهم في ذلك أن وجود قوة احتلال عسكري تتخذ هذا الشكل الدولي. لا يعتبر في يقيني أنها دولة مستقلة، ولا يعتبر في ظني أن من جاورها من دول وأقطار وأقاليم هي دول أو شعوب مستقلة بريئة من وصف الاحتلال العسكري الأجنبي لها، يكفي أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة تقع تحت التهديد المباشر «للقاعدة العسكرية/ الدولة»، يكفي أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة لا تملك القدرة على درء هذا التهديد عن نفسها، والاحتلال الإنجليزي لمصر عندما أجلى قواته المسلحة عن المدن المصرية وركزها كلها بالقاعدة العسكرية التي أنشأها في منطقة قناة السويس في عام ١٩٤٧ لم يشعر مصرى واحد أن ثمة استقلالاً تحقق، ونحن الآن بالمثل لا ينبغي أن نتوضهم أن استقلالاً لنا تحقق ما بقيت إسرائيل (القاعدة العسكرية/ الدولة) المهددة لحدودنا ومجتمعاتنا ودولنا، وهكذا الأمر بالنسبة لسوريا ولبنان والأردن، وهو كذلك بالنسبة للسعودية وما جاورها والعراق وغيرها.

والحدث أن إسرائيل حطمت المفاعل النووي العراقي في أواخر السبعينيات لأنه يهددها، وأنها تنظر بريب إلى المفاعل الباكستاني وإلى تسلح إيران، والحال من قبل أن بريطانيا أعلنت الحرب على ألمانيا النازية عام ١٩٣٩ عندما سيطرت ألمانيا على ميناء دانzig في بولندا، ودون أن تقترب ألمانيا من الجزيرة البريطانية. وعرف العالم كله أن بريطانيا بإعلانها الحرب لم تكن تبدأ حرباً ولا كانت تعتمد على غيرها، بل الظن الغالب أنها تدفع عن نفسها خطرًا وشيئًا ظاهر النية في عدوانه جهير العزم على التوسيع، وأن حالتنا نحن العرب بالنسبة لإسرائيل أظهر من حال بريطانيا بالنسبة لألمانيا في عام ١٩٣٩. ومسائل الأمن القومي لا تقف عند الحدود الجغرافية، إنما تهتم بحجم الضغوط على الإرادة السياسية وحجم التهديد للجماعة.

ونحن نعرف من تاريخنا الحديث في مصر، أن موضوع الاستقلال الوطني ومدى تحرر الإرادة السياسية الوطنية هو الموضوع الذي حكم كل نظمنا السياسية واستقرار حكوماتنا. وفي دراسة سابقة لى عن معدل تغير الحكومات في مصر بين الأحزاب السياسية في ظل دستور ١٩٢٣ ، وعلى مدى ثلاثين سنة تلت صدوره، تبين أنه ما من تغيير وزاري أساسى جرى في هذه الفترة إلا وكان بسبب يرجع إلى فشل مفاوضات مع الإنجليز أو إفشال مفاوضات معهم، أى أنه ما من مسألة تتعلق بنظام الحكومة إلا وكانت متصلة اتصال سببية بالمسألة الوطنية. وهذا ما أدى بي إلى اعتناق مبدأ عن التقويم التاريخي للأحداث المصرية يتعلق بأن الديمقراطية كانت دائمًا منظوراً إليها في إطار خدمتها للمسألة الوطنية، وأن الصلة بين المسؤولين صلة لا تنفص، وهي لم تنفص.

وأتصل هذان الأمران بصورة أعمق وألزمهما ظهرت المسألة الفلسطينية، فتغير نظام الدولة كله في مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين ، وتغير النظام السياسي والاجتماعي كله في مصر كذلك بعد حرب عام ١٩٦٧ . وإذا ذهبنا إلى التاريخ بعيد في بداية القرن التاسع عشر، وجدنا أن تهديد الأمن القومي للدولة العثمانية الذي ظهر في هزيمتها أمام روسيا وأضطرارها لإبرام معاهدة كشك قينارجي في عام ١٧٧٤ هي ما به بدأت مشكلة الأمن الجماعي لهذه الدولة، ومن يومها خلع سلاطين وقتل سلاطين وجرت ثورات ، وأيد جيش الانكشارية وقامت جمعيات سياسية سرية وعلنية ، جرى كل ذلك بحثاً عن توفير عناصر الأمن الجماعي للدولة والمجتمع .

وبالمثل فإن حملة عسكرية فاشلة على مصر جرت من الفرنسيين في عام ١٧٩٨ ولم تستطع أن تستمر أكثر من ثلاث سنوات ، هذه الحملة قضت تماماً على نخبة سياسية ظلت تحكم مصر منفردة مائتين وخمسين سنة ، وشارك في حكم مصر مع العثمانيين مائتين وثمانين سنة تالية ، وهي نخبة المالكين ، قضى عليها ظهور فشلها في حماية مصر وأمنها من غارة الفرنسيين عليها . وسقطت إلى غير رجعة لها في التاريخ كله .

وقد قصدت أن أذكر هذه الأحداث في غير ترتيبها الزمني لكي تظهر دلالتها

السياسية بأقوى ما تظهر دلالتها التاريخية المستقة من تالي أحداث التاريخ ، كما قصدت أن أركز الأحداث المشار إليها في رؤوس موضوعات حتى لا تصرفنا التفاصيل عن التنبه للدلائل العامة .

[٥]

أظهرت الأحداث الفلسطينية الجارية الآن ، أن بلادنا ليست في قام السيطرة على قرارها السياسي . وإن نقص السيطرة هنا عندما يتعلق بمسائل الأمن القومي إنما يعتبر نقصاً في السيادة . لأنه يفيد عدم توافر القدرة على تحريك الإرادة السياسية إلى ما يوفر الحماية لأمن الجماعة تجاه مخاطر الخارج ، وهذا قيد على الاستقلال السياسي .

أخشى أن أصل إلى فكرة أن الأحداث الأخيرة تكاد تشير إلى أنه لم يعد للكثير من الدول العربية سياسة خارجية ، أقصد سياسة تصدر في الأساس .- وقبل كل شيء وبعد كل شيء - عن صوالح الشعوب والجماعات العاجلة والآجلة ، وإدراك بالالتزام بما يحقق هذه الصوالح ، على مستويات الإعداد الداخلي والتوجه الاقتصادي والخيارات المتاحة من حيث العلاقات مع الدول الأخرى ووجوه تبادل المنافع معها .

إن فلسطين محظلة ، وسوريا فيها أرض محظلة من خمس وثلاثين سنة ، ومصر عادت لها سيناء منزوعة السلاح لا تستطيع مصر أن تحميها بقواتها المسلحة إلا من غرب قناة السويس ، ومن يذهب من المصريين إلى سيناء لعمل أو لترف لا يتمتع - في عمله ولا في ترفة - بحماية القوات المسلحة المصرية ، ولا يطمئن على نفسه من عدوان إسرائيلي عسكري يأتيه وهو في طابا أو دهب أو نوبيع أو شرم الشيخ ، من على بعد خطوات من المياه الإقليمية المصرية في خليج العقبة .

ويمكن للإسرائيليين اختطاف أو اغتيال أي أحد منا في سواحل خليج العقبة بأسهل ما حدث منهم في لبنان وتونس من نحو عقدين من السنين ، وجيش إسرائيل على بعد بضعة عشر كيلومتراً ، وجيش مصر على بعد مائة كيلومتر وبضع

عشرات من الكيلو مترات. والجزيرة العربية ومنطقة الخليج بها دولنا العربية التي تعتمد في كل دخلها على ناتج البترول، ووسط آبارها وحوافها. وفي المياه القرية قواعد عسكرية أمريكية بحرية وبحرية.

وفي مصر، نحن ننتج نصف القمح الكافى لكي يأكل المصريون الخبز ، وذلك طبقاً للأرقام التي يدلل بها الرسميون في صحف مصر السيارة، ومناطق إنتاج القمح في العالم هي في الأساس الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وراسمو السياسة الإنتاجية في مصر يعرفون ذلك من عشرات السنين ، ولهם خطط وسياسات ، والأرقام معروفة سلفاً ومتوقعة من حيث مستقبل الزيادة السكانية ومستقبل استهلاك القمح ومستقبل إنتاج القمح ، كل ذلك معروفة حساباته من السبعينيات والسبعينيات ، فليس مما يتذرع به أحد الآن أن يقول إنه فوجئ بنقص أو أنه فوجئ بهذا القيد على سياساته الخارجية .

وبال مقابل فإن وزارة الثقافة في مصر - حسبما ذكرت صحيفة الأسبوع في أول أعداد شهر مايو - أعدت حفلاً لفرقة فنون شعبية بالقلعة ، ثم فوجئوا بأن السفير الإسرائيلي يبلغهم بعزمهم على حضور الحفل للترفيه عن نفسه ، ورفض ما ذكر له من أن وجوده يتثير خواطر المصريين بما قد يهدد سلامته ، فألغت الوزارة الحفل كله ، لأن مصر لا تستطيع أن تقول للسفير الإسرائيلي «لا» ولا تستطيع أن تفرض عليه ما تراه من مسؤولية عليها في حفظ أمنها ، وهكذا تسقط الإرادة الوزارية ما بين «الخبز» وما بين «المسرح» ، ناهيك عن أن يكون ثمة شيء آخر .

ونحن في الفكر السياسي الذائع الآن ، صارت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هما العالم ، منذ السبعينيات ، وصارت أقوال الساسة الأمريكيين وكتابات المفكرين السياسيين الأمريكيين هي العلم ، ونکاد- إلا من عصم ربك - نكرر ما يقولون ، على مدى خمس عشرة سنة ، فإذا قيل «نظام عالمي جديد» ، قلنا «نظاماً عالمياً جديداً» ، وإذا قيل «العولمة» قلنا «العولمة» ، وإذا قيل «صراع الحضارات» قلنا «صراع الحضارات» ثم قدمنا على استحياء تعديلاً بأنه «تواصل الحضارات» لأنه لا طاقة لنا اليوم بلفظ الصراع ، وإذا قيل «الإرهاب» قلنا «الإرهاب» ، والصفحات تملأ ، والأخبار تهرق ، والندوات تعقد ، وموجات الأثير تزدحم ، ثم يأتي شارون

ورجاله فنقول ﴿لَا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده﴾ (الأية الكريمة من سورة البقرة).

وأن موضوع استكمال الإرادة الوطنية يكاد أن يكون مغيّباً، ولا أحد يثير الآن أن لنا شوقاً إلى استكمال الإرادة الوطنية واستكمال ما يتعمّن أن نرّنو إليه من توفير كفالات أمّنا القومي من النواحي السياسية. والعجيب أن إسرائيل تبدي المزيد من القلق وادعاء الحق في آلا يوجد سلاح ذو دمار شامل في إيران مثلاً، وفي باكستان أيضاً على بعد آلاف الأميال منها، ونحن في «مصر المحرّسة» لا نكاد نشعر بخطر وجود سلاح نووي على بعد لا يكاد يذكر من حدودنا الشرقيّة، وعلى بعد أقل من مائتي كيلو متر من القاهرة، وهو في يد دولة توسيعية دخلت معنا في أربع حروب من قبل ويفحّكمها استيطانيون متّهوسون، ويحترفون القتل الجماعي للشعب العربي في فلسطين. ونواجه ذلك بأننا ضدّ أن يستخدم الفلسطينيون المطرودون من ديارهم أو المهّدون بالطرد والمضروبون أبداً من مستعمرّيهم، نحن ضدّ أن يستخدم هؤلاء العنف مع جلاديهم.

محسوم لدىّ فيما أظن أن الحرب النظامية لا مجال لها في هذا الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، ومحسوم فيما يظن أنه متى استبعدنا الحروب النظامية بحسبانها وسيلة في هذا الصراع، فيتعين أيضاً أن نستبعد وأن نتفادى ما يفضي إلى حروب نظامية من سياسات وأوضاع.

ولكن من المحسوم أيضاً أن بفلسطين أرضاً محتلة من إسرائيل وأن الاحتلال الإسرائيلي غير مشروع في كل منطق ونظام دولي قائم، ومحسوم أيضاً أن إسرائيل تهدّد الأمن الجماعي العربي وأن وجودها يجهض أبداً إمكانيات النهوض والتنمية في بلادنا.

ومع تعارض «المحسومين الأولين» مع «المحسومين الآخرين» فلا بد أن يوجد طريق ثالث، وهذا الطريق الثالث هو طريق المقاومة الشعبية بكل صورها وأشكالها، شريطة أن يشارك فيها الشعب العربي في جميع الأقطار، فالصراع دام ونحن العرب جمِيعاً طرف فيه.

والطريق الثالث أياً كانت مسالكه، له مخاطره بالنسبة للشعوب في المقام الأول وبالنسبة للدول في نطاق ما، ولكن لكل سياسة ولكل قرار يتخذه فرد أو جماعة أو هيئة أو دولة، له دائمًا وجوه مخاطر، كما أن للسکوت والجمود وللمواقف السلبية مخاطرها أيضًا، وقد تكون مخاطرها أشد. ومن يرد أن يتجنب المخاطر تمامًا فعليه ألا يأكل وألا يشرب لقيام احتمال حقيقي بأن ثمة «فيروس» في الطعام، ويكتفي دائمًا أن نفكّر في احتمالات المخاطر المقدرة وأن نقلل من هذه الاحتمالات، وأن نفكّر في أساليب تدارك ما نستطيع من آثارها ونخفّف من المضار المتوقعة، مع وجود الاستعداد لتحمل ما لا يمكن تفاديّه بما يسعه البذل والبقاء.

ومن نحو عشرين سنة، وفي محاضرة كان يلقيها المؤرخ العسكري الوطني الغيور اللواء المرحوم حسن البدرى، عن الصراع العربى الإسرائىلى، سئل عن حجم الخسائر المحتملة، فتكلّم وأسهّب في الشرح، ثم قال إننا دائمًا سنجد أن الهزيمة في الصراع أبهظ تكلفة وأفحى نفقات وأعظم خسائر وأشد خراباً.

[٦]

في عام ١٩٥١ عندما ألغت حكومة الوفد في مصر معايدة الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا، صارت القاعدة العسكرية البريطانية في مصر والقوات المسلحة الإنجليزية في وضع غير مشروع، وصارت مكافحة هذا الوجود العسكري الأجنبي ولو بالسلاح مكافحة مشروعية، وحدث ذلك كله في موجة من الحماس الوطني العارم، وتكونت فرق الفدائين للكفاح المسلح، حتى أنه أنشئ معسّر للتدريب على العمليات الفدائية داخل حرم جامعة القاهرة، كان يقبل المتطوعين فيه من طلبة الجامعة وكان يرعاه الدكتور عبدالوهاب مورو باشا رئيس الجامعة وقتها وأحد أعظم الأطباء الجراحين في مصر. وفي تلك الأيام كانت المظاهرات تملأ مدينة القاهرة والإسكندرية والأقاليم يومياً، واحدة منها بالقاهرة، قدر حجم المشاركين فيها بمليون متظاهر، وكانت الصحافة الوطنية مليئة بأخبار الحوادث المتابعة للأعمال الفدائية وبالتحميس لها.

في هذه الأجواء ظهر ثمة شعار سياسي كتبت عنه الصحافة ورددته هتافات المتظاهرين، يطالب الحكومة أن تصدر قانوناً يلغى القانون الذي يمنع حمل السلاح بغير ترخيص والذي يعاقب على مخالفته ذلك بالحبس نحو ستة أشهر. وكنت أعجب من هذا المطلب، وأتساءل: هل هذا الفدائي الذي أعد نفسه للشهادة، ولأعمال يغلب على ممارسها أن يبذل حياته، هل يخشى من عقوبة يحتمل أن تطبق عليه تؤدي إن ثبت فعله إلى أن يحكم عليه بالحبس ستة أشهر؟ أم أنه يطلب الإقرار بشرعية فعله، ولكن شرعية فعله لم تكن وقتها تحتاج إلى تشريع يعترف له بها، لأن مصر كلها كانت على حماس بالغ بهذا الصنيع، والشرعية هي ابنة الإقرار والتقبل الجماعي.

الحقيقة أنني لم أعرف بعد ذلك وعلى مدى السنين أي جدوى لمثل هذا المطلب، إلا أنه صادر عن مجرد حماس وعن روح خطابية يمكن أن تؤدي أكثر مما تفيد، لأن استجابة الدولة لهذا المطلب من شأنها أن تضعها في حالة حرب مع القوات البريطانية، بما يتربى على ذلك من نتائج مواجهات عسكرية نظامية غير متكافئة أبداً.

أتذكر ذلك جيداً عندما أسمع اليوم أصواتاً كثيرة تدعو دولها العربية إلى ما أسمته هذه الأصوات «فتح الحدود» مع إسرائيل لوصول الفدائيين العرب إلى الانضمام إلى زملائهم في فلسطين، كما لو أن الحدود عليها أسوار مبنية وأبواب مغلقة تفتح بقرار سياسي أو بقرار إداري، وكذلك الدعوة التي تذيع أحياناً تطالب الحكومات بأن تعلن «الجهاد» على إسرائيل، وكان jihad يحتاج إلى إذن من الدولة لكي يبدأ ولكي يكون مشروعًا.

والحاصل أن أيّاً من هذين المطلبيْن، لو أن دولة من دولنا استجابت إليه بالطريقة المطلوبة، لكان ذلك بمثابة اشتباك في حرب نظامية مع إسرائيل، وهو أمر لا أظنه وارداً في تفكير من يطالبون بأي من هذين المطلبيْن، إنما قد يكون الدافع إليه هو حث الحكومات لكي تتخذ موقفاً أكثر وضوحاً وصلابة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وهذا الدافع مع مشروعيته إلا أن التعبير عنه بإعلان فتح الحدود أو إعلان jihad هو تعبير يجاوز حدود المعقول والمطلوب، كما أنه غير مفيد، لأنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما هو معروف من أن ما يضيّط من عمليات التهريب عبر

الحدود لا يمثل أكثر من نسبة قليلة مما يجري تهريبه فعلاً، وهذا يحدث بالنسبة لأقوى الدول العربية من حيث الانضباط الأمني، ناهيك عن الدول الأقل قدرة، فمن يريده أن يمارس لا يحتاج إلى سبق إجازة بفتح الحدود.

ومن جهة أخرى، فإن من يطلب الجهاد وينضم للمقاومة بروح الفداء، لن يخشى أن تعتقله شرطة بلده، كما أنه لا يخشى يقيناً أن يتربص به المتصدون عند الطرف الآخر. والدول والحكومات لا تسمح مسبقاً بأى تحرك شعبي واسع ومطرد، إنما هو يحدث بوجب الأمر الواقع الذى يستطرق بالمارسة، فيمنع من يمارسه حيناً، ويفلت الكثيرون من يغفل عنهم الحراس، وقد تضطر الحكومات إلى السكوت عنه في إطار الملاعنة السياسية التي تقدّرها. وكل ذلك فيه من الدفع والجذب ما فيه، وأن التحركات السياسية تبدأ بالمارسة، وتستمر بالإصرار وبالدأب ويقبل حجم ما من المخاطر وحجم ما من التضحيات. وأن مخاطر مواجهة تحرك شعبي لحكومته في القضايا الوطنية، هي مخاطر أهون كثيراً من مخاطر مواجهة هذا التحرك الشعبي لقوى الاحتلال العسكرية، التي تبغي حركات المقاومة الشعبية الوصول إليها ومواجهتها في النهاية.

وفي النهاية فإن موضوع المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي، وإن اختلفت الأوضاع بشأنه بين مواقف الحكومات ومواقف الشعوب، وإن ظهرت سياسات حكومية لا تحقق الوضع الأمثل لهذه المواجهة، وإن بدا في مسلكها ما يعوق ويعرقل تحريك وجوه المقاومة الشعبية على قدر الطاقة التي يستطيعها شعبها، إن بدا كل ذلك مما يستلزم النقد والمواجهة بأساليب الحوار والمواجهات المشروعة السلمية، إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الذهن أمران: -

أولهما: إن مسائل الأمن القومي وعلى رأسها بالنسبة لنا هذا الصراع العربي الإسرائيلي، هذه المسائل الأصل فيها لا تتبادر مصلحة الجماعة عن مصلحة الدولة، إذا نظر إلى الأمر في أبعاده السياسية العامة، وبالنظر المستقبلي البعيد. وإذا بدا أحياناً استغراق من أجهزة الدولة في حماية ما يسمى بأمن النظام والخوف من شعبها، وإذا بدا نوع من الوهن وخفوت الإرادة السياسية خوفاً من الخارج أو ارتباطاً بقوى الأجنبية، فلا بد في النهاية أن تتعذر الموازين لصالح حماية الأمن القومي، والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم على هذا التحول والتعديل.

ثانيهما: أجهزة الحكومة كلها في بلاد مثل مصر تكون من مهنيين هم مواطنون ووطنيون في الغالب الأعم من تكوينهم الاجتماعي والثقافي والسياسي . وهم بأصولهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية وتشكلهم الثقافي يعكسون الطابع الغالب الذي يتشكل منه التيار السياسي الثقافي الأساسي في بلادهم . وهم بحركتهم التلقائية في نشاطهم ، وفي حدود الانضباط المعتبر للخضوع الرئاسي وللهرمية الإدارية ، يغلبون بقدر ما يستطيعون ما فيه الصالح الوطني العام ، وخاصة في القضايا ذات الإجماع الشعبي المتعلق بأمن الجماعة وصوالحها القومية العامة ، وأن جزءاً من رهاننا يتعلق بتقدير هذا العنصر وحساب آثاره الإيجابية في أي تحرك شعبي يغنى في النهاية الصالح الوطني العام تجاه مخاطر الخارج .

وأن المشكلة غالباً في مثل هذه الأمور تكون مع القرار السياسي ومع مبعث الإرادة السياسية ، والوطنيون يضعون بعضاً من رهانهم هنا على تقديرهم لوطنية هؤلاء المهنيين الذين تكون منهم أجهزة الحكم والإدارة والأمن الجماعي . ونحن في النهاية شعب وأجهزة دولة ، وفي مسائل الأمن الجماعي للأمة وفي المسألة الوطنية ، يصيب الضارب منا ما يصيب المضروب ، وإن أي رشاش ينجرح به الضارب بقدر ما يُصاب به المضروب .

[٧]

وفي النهاية فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أسقطت مفهوم الشرعية الدولية ، وهي لا تترك أية فرصة لصديق لها ولا لعميل أن يقنع ساذجاً منا بأنها ليست خصمأً لنا ، ولا أنها دون إسرائيل في خصوصيتها للعرب ، في فلسطين وفي غيرها من القضايا المثارة . وهي وإسرائيل لا تتركان فرصة لصديق لهم أن يقنع ساذجاً وطنياً بأنهما تغييان أي نوع من السلام معنا ولا بأن تعرفاً بأدمية هذا الذي نسميه «نحن العرب» . وليس أمامنا إلا الاغتراب الكامل عن المنطق الأمريكي الإسرائيلي .

والولايات المتحدة الأمريكية ، بسلوكها الدولي في العقد الأخير ، وبخاصة في

السنة الأخيرة، لم تعد تهتم بضرورة وجود أية صياغة فكرية لأى نمط للشرعية يستر تصرفاتها وأفعالها، ولم يعد يهمها أن يقوم ثمة نوع من التقبل العام لمنطقها أو لنمط شرعيتها، كما كانت تسعى قديماً أيام حربها الباردة مع المعسكر الاشتراكي ودوله بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وهذا النمط من التجبر البوح ومن السفور العنصري ومن استخدام القوة بغير ساتر شرعى ولا شبه شرعى لها، ومن الزهو والخيلاء، كل هذا يخفف عنا جهوداً فكرية كثيرة، كانت يمكن أن تصرف لكشف مستور أو تبيين عورات خفية، أو توضيح أضاليل أو تكذيب أكاذيب، وصارت القوة المادية المعتدية تواجه بقوة الصدور العارية وبروح الشهادة، وصارت الدنيا تواجه بالأخرة.

والسؤال الأخير: ألم نلحظ من وقائع التاريخ بدوله وأنظمته المتتابعة، أن هذا التجبر والقهر والشراسة كانت في الغالب من ملامح نهاية العصور ومن مظاهر الانحدار والأفول بالنسبة للدول العدوانية.

نَسْأَلُ اللَّهَ سَبِّحَانَهُ الْعَزَّةُ وَالْمُنْعَةُ وَاجْتَمَاعُ الْكَلْمَةِ . . . وَالْقَدْرَةُ عَلَى الصَّمْدَدِ . . .
ثُمَّ النَّصْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

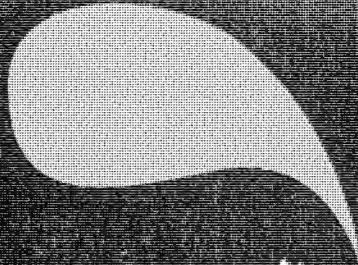
المحتويات

تفهيم	5
قراءة على هوماش الحدث الأفغاني	١٣
العنف: من نيويورك إلى كابول.. ضوابط العنف السياسي وأثار	
الحدث التاريخية	٣٧
من أيام العرب: ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠١	٥٣
أحداث فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب	٧٧
من نتلقى دروسا في هذا الامتحان الفلسطيني	٩١
فلسطين الأمان في العمق	١٠١

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١١٨٧٢
الترقيم الدولي X - I.S.B.N. 977-09-0838

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيريه المصري - ت: ٤٠٢٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
(٠١) ٨١٧٧٦٥ - فاكس: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - ٨٠٦٤ ص.ب: بروت : ص.ب



العرب في مواجهة العدوان

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التي عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكري والثقافي التي عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهي إدارة للحوار تمثل سوءها في تعمد إثارة وجوه التفرق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتداين بين بعضها البعض.

إننى في هذا الموضوع الذى أعرضه بين يدى القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندي، هي أن الواجب الأساسى الذى ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التى يمكن أن تأتىها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن يتهدى قوى التماسك الداخلى، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكتونيات التى تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدى بانهيار قوى التماسك بينها.



共 10 页